الدكتورة أمينة سليم
أستاذ مساعد البلاغة والنقد
كلية البنات - جامعة الأزهر
الإسكندرية

الطوفي البغدادي

وآراؤه البلاغية والنقدية

رسالة دكتوراه بمرتبة الشرف الأولى
جامعة الأزهر

الناشر
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية، عابدين
القاهرة - تليفون ٣٩١٧٤٧٠

الدكتورة أمينة سليم
أستاذ مساعد البلاغة والنقد
كلية البنات – جامعة الأزهر
الإسكندرية

الطوفي البغدادي

وآراؤه البلاغية والنقدية

رسالة دكتوراه بمرتبة الشرف الأولى
جامعة الأزهر

الناشر
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية . عابدين
القاهرة - تليفون ٣٩١٧٤٧٠

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م

أميــرة للطبــاعــة

عابدين -- تليفون ٣٩١٥٨١٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿يرْفَعِ اللهُ الَّذينَ آمنُوا مِنكُم والَّذينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

[سورة المجادلة: ١١]

﴿رَبَّنا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إذْ هَدَيْتَنَا، وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الوهَّابُ﴾

[سورة آل عمران: ٨]

إهـــداء

أهدى هذا الجـهد المتـواضع فى ميـدان البـحث العلمى إلى روح والدتى، التى طالما تضرعت إلى الله أن يوفقنى فى طلب العلم ويسدد خطاى.

إلى والدى أمدَّ الله فى عـمره، الذى يدعو لى بالتـوفيق آناء الليل وأطراف النهار وأن يجعلنى الله من حملة هذا العلم.

إلى زوجى وولدَّى، عرفاناً وتقديراً، لما قدموه لى من عون ومساعدة.

إلى كل من أمدَّنى بالعون العلمى، وساهم فى إنجاز هذا العمل وإخراجه للنور.

أمينة سليم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذى لا إله إلا هو والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين.

وبعـــد...

فموضوع هذه الرسالة هو «الطوفى البغدادى وآراؤه البلاغية والنقدية» والطوفى شخصية بلاغية جديرة بالبحث والدراسة، وبخاصة فى كتابه «الإكسير فى علم التفسير» وموضوع الدراسة التى أتقدم بها لنيل درجة العالمية «الدكتوراة» من قسم البلاغة والنقد، بكلية الدراسات الإسلامية والعربية «جامعة الأزهر الشريف - فرع البنات».

وظاهر اسم الكتاب وإنْ كان يوحى بأنه مختص بعلم التفسير إلا أنه فى جملته يتناول علوم البلاغة الثلاثة وفنونها جميعاً من (معان، وبيان، وبديع) وهى التى لا مناص منها فى تناول القرآن بالتفسير.

وقد قمت بتوضيح جهوده فى هذه العلوم الثلاثة وآرائه البلاغية المختلفة فى مكانها من البحث.

وربما يتساءل سائل لماذا وسمه المؤلف بهذه التسمية «الإكسير فى علم التفسير» بينما كان موضوعه الأبحاث البلاغية؟ هذا التساؤل يجيب عنه «الطوفى نفسه» فى صفحات كتابه الأولى بأنه وضعه لمن أراد أن يتصدى للتفسير، وما ينبغى عليه من النظر فى

العلوم التى اشتمل عليها القرآن، وحفظ الكتاب وجملة صالحة من الحديث النبوى الشريف[1].

أراد بذلك أن يضع قانوناً يكشف به ما اعترى علم التفسير من إشكال. بحيث يعول عليه، ويصير هو المرجع فى هذا الفن.

هذا ولم يكن «الطوفى» فى وضعه لهذا القانون مقلداً أو تابعاً بل كان باحثاً مجدداً، لا يعبأ بما تعارف العلماء عليه، أو استقروا عنده، بل يقول رأيه - بعد تمحيص - واقتناع، وحرية وجرأة دون أن يبالى شيئاً، أو يخشى أحداً، ويقرر هذا ويعلنه بقوله: «ولم أضع هذا القانون لمن يجمد عند الأقوال، بل وضعته لمن لا يغتر بالمحال، ويعرف الرجال بالحق، لا الحق بالرجال»[2].

وقد حقق هذا الكتاب عام ١٩٧٧م الأستاذ الدكتور/ عبدالقادر حسين أستاذ ورئيس قسم البلاغة والنقد بجامعة الأزهر، ولم يتناوله من قبل أحد بالبحث أو يوضح آراءه البلاغية، التى جاءت مشتملة على أفكار منطقية وأصولية فى أحيان كثيرة.

«ونجم الدين الطوفى البغدادى» ت (٧١٦ هـ) عالم موسوعى، وفقيه حنبلى، شارك فى الأصول والحديث، وينتمى إلى الحنابلة فى مذهبه وفكره الأصولى، بالإضافة إلى أنه شاعرٌ وأديبٌ، وعالمٌ بالنحو واللغة والتاريخ، له مصنفات كثيرة تربو على الأربعين مصنفاً، منها ما يتعلق بالبلاغة والأدب واللغة والتفسير، وعلم الأصول، وقد جمع بين هذه المصنفات والفنون فى كتابه «الإكسير فى علم التفسير»[3].

ونظراً لتعلقى بالبحث البلاغى منذ مراحل الدراسة الجامعية الأولى تطلعت نفسى إلى التخصص فى هذا الفن، وقد شاءت إرادة الله أن أوفق فى الحصول على درجة

---

(١) الإكسير ص ١٧ - ٥٦ بتصرف. (٢) مقدمة الإكسير ص ١ د. عبدالقادر حسين - الآداب.
(٣) مقدمة الإكسير ص، ح .

الماجستير فى تخصص «البلاغة والنقد» وكان موضوعها «فن التشبيه فى ديوان مسلم ابن الوليد الأنصارى» وهو شاعر عراقى، معروف، وقد كان رأس مدرسة البديع.

وعند تسجيلى للدكتوراة تحريت قضايا البحث البلاغى، وبعد معاناة فى البحث والتحرى وقع اختيارى على شخصية «الطوفى» المفسِّر لما له من نظرات ثاقبة فى مجال البلاغة النظرية والتطبيقية فى القرآن الكريم والحديث الشريف.

وقد تابعت ما دونه فى كتابه «الإكسير» فوقفت على فوائد علمية جيدة، فوجدته يؤكد على أقوال السابقين المؤيدة بالأدلة والبراهين، أو يناقش بعض الآراء أو يبدى رأياً جديداً فى إحدى المسائل البلاغية.

وبالوقوف على هذه الآراء يظهر فى وضوح أنها مفعمة بالنظرة الثاقبة والرأى السديد، وقد كانت جولاته مسيطرة على كثير من المسائل البلاغية، بعلومها الثلاثة: (المعانى، والبيان، والبديع) كما كانت له بعض المواقف اللغوية والنحوية والصرفية، مما يدل على شخصية فذة فى ميدان البحث والدراسة.

ومن هنا لازمت المؤلف مدة كبيرة، وقفت فيها على آرائه واجتهاداته المفيدة للمكتبة البلاغية، وكانت وقفاتى تنصب أساساً على جهود «الطوفى» العلمية فى هذا الميدان، ليس ميدان البحث البلاغى وحده، وإنما أيضاً فيما تناوله من بحوث لغوية ونحوية ونظرات أصولية وفقهية.

وثمة سبب آخر لاختيارى هذا الموضوع فقد كان هذا العالم الجليل مغموراً، لا يعرفه أحد من الدارسين لعلوم البلاغة، إلى أن قيض الله الأستاذ الدكتور/ عبدالقادر حسين أستاذ البلاغة والنقد بالكلية، فنفض عنه غبار النسيان وحقق كتابه وأخرجه للنور.

والدراسة التى أتقدم بها اليوم لنيل هذه الدرجة العلمية هى محاولة لدراسة آراء «الطوفى البغدادى» البلاغية والنقدية، وبيان ما له وما عليه، والوقوف عند مناقشاته فى علوم البلاغة الثلاثة: (المعانى، والبيان، والبديع) وكيف عرض وناقش وحلل وعلل، ورفض واستحسن، خصوصاً مع معاصره «ابن الأثير» (ت ٦٣٧ هـ) بالإضافة إلى من سبقه من علماء في هذا الميدان ومحاولة بيان تأثره، وتأثيره.

ومما هو جدير بالذكر أن هذه الدراسة، اهتمت بموازنة الآراء البلاغية والنقدية لكل من «الطوفى البغدادى» وأحد أعلام الفكر الأدبى البلاغى، وهو الأديب المعروف «صاحب المثل السائر» و«الجامع الكبير» (ضياء الدين بن الأثير) الذى كثيراً ما نرى الطوفى يشير إليه فى مواضع كثيرة من «إكسيره» ولكنه يقف فى بعض المسائل ناقداً، ومحللاً، ومعللاً، مستحسنا فى بعضها، رافضاً فى بعضها الآخر، وهذا الأمر جعل مهمتى تزداد صعوبة، لأننى حاولت أن أبحث أصول الفكر البلاغى، وجذوره عند «الطوفى البغدادى» لمعرفة الروافد الأساسية له.

وقد قمت بتقسيم بحثى إلى مقدمة وتمهيد، وأربعة أبواب وخاتمة، وبيانها التالى:

* **مقدمة:** أوضحت فيها سبب اختيارى للموضوع، وبينت أهميته فى إثراء المكتبة العربية والبلاغية.

* **تمهيد:** ذكرت فيه:

عصر الطوفى، حياته، شيوخه، ثقافته، مؤلفاته، مكانته بين المدارس البلاغية، منهجه فى كتاب الإكسير، ونقد هذا المنهج.

* * *

الباب الأول

ويشتمل على خمسة فصول:

الفصل الأول : يشتمل على مقدمات مؤهله لدراسة البلغة عند الطوفى البغدادى.

الفصل الثانى : ويحتوى على مناقشات الطوفى فى الفصاحة والبلاغة.

الفصل الثالث : ويحتوى على مناقشة الطوفى فى فصاحة المفرد، ويشتمل على ستة مباحث هى على الترتيب:

(أ) تباعد مخارج حروفها.

(ب) صقل الألسن لها وأنس الأسماع بها.

(جـ) عدم ابتذالها.

(د) استعمال اللفظ المشترك بلا قرينة تميزه.

(هـ) تصغير اللفظة.

(و) أن يكون من أقل الأوزان تركيباً.

الفصل الرابع : فصاحة المركب.

الفصل الخامس : اللفظ والمعنى.

الباب الثانى

ويشتمل على موضوعات علم المعانى وهو خمسة فصول:

الفصل الأول : الخبر وموضوعه «الجملة الإسمية والجملة الفعلية» ومناقشات الطوفى فيها، وورود الكلام بلام التوكيد.

الفصل الثانى : الإنشاء وموضوعاته التى وردت عند «الطوفى» «الأمر، والاستفهام».

الفصل الثالث : شجاعة العربية:

الالتفات، خروج الكلام على مقتضى الظاهر، وضع المظهر موضع المضمر وعكسه، التقديم والتأخير، المعاظلة، (أحوال المسند إليه).

الفصل الرابع : الفصل والوصل (الاستئناف) الحروف العاطفة والجارة.

الفصل الخامس : الإيجاز والاطناب والمساواة.

الاضمار على شريطة التفسير «فى فعل المشيئة».

توكيد الضمير المتصل بالمنفصل.

الباب الثالث

قسمان

القسم الأول : يشتمل على موضوعات علم البيان وهو أربعة فصول:

الفصل الأول : التشبيه.

الفصل الثانى : الحقيقة والمجاز.

الفصل الثالث : الاستعارة.

الفصل الرابع : الكناية والإرداف.

القسم الثانى : علم البديع - مبحثان.

الأول : البديع عند الطوفى.

الثانى : البديع بين العرضية والذاتية.

الباب الرابع

قسمان

الأول : المصادر البلاغية للطوفى وهى أربعة مباحث:

المبحث الأول : تأثير ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ).

المبحث الثانى : تأثير ابن سنان الخفاجى (ت ٤٦٦ هـ).

المبحث الثالث : تأثير عبدالقاهر الجرجانى (ت ٤٧١ هـ).

المبحث الرابع : تأثير ابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ).

القسم الثانى : أثر الإكسير فى الدراسات البلاغية ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : أثره فى الإيضاح للخطيب القزوينى (ت ٧٣٩ هـ).

المبحث الثانى : أثره فى الطراز للعلوى (ت ٧٤٩ هـ).

المبحث الثالث : أثره فى عروس الأفراح للسبكى (ت ٧٧٣ هـ).

ومما ينبغي الإشارة إليه، أنني استعنت في هذه الدراسة بمجموعة متنوعة من المصادر والمراجع:

١ - مجموعة المصادر القديمة التي استقيت منها المادة العلمية التي تتعلق بحياة الطوفي ومن أهمها ما يتعلق بأخباره العلمية وأساتذته وشيوخه، ومؤلفاته وتنقلاته بين البلدان من العراق للشام ثم إلى مصر والحجاز إلى عودته مرة أخرى للشام ووفاته بها.

٢ - ومنها ما يتعلق بالآراء البلاغية والنقدية واللغوية التي أفاد منها «الطوفي» ويمكن إدراجها ضمن مصادرة البلاغية.

٣ - مجموعة المراجع الحديثة التي تتعلق بالدراسات النقدية والأدبية.

٤ - مجموعة الدوريات التي أفدت مما نشر فيها من مقالات حول الدراسة الفنية والبلاغية بشكل خاص.

وقد اقتضى البحث مني أن أسير على المنهج التحليلي التذوقي النقدي، الذي استطعت بمقتضاه أن أحكم بالاستحسان أو بالرفض على بعض المواضع، وأن أوجه الحكم لصالح «الطوفي» أو ضده وهذا يتضح من البحث.

ومن الصعوبات التي واجهتني في البحث، اضطراب «الطوفي» وعدم تنظيمه وتبويبه للموضوعات البلاغية، حسبما انتهى إليها علماء البلاغة السابقون عليه، رغم أنه مسبوق بهم، ومنهم من رتب وبوب المباحث البلاغية، فوصلت إليه ناضجة وقد استوت على سوقها، إلاَّ من بعض المفاهيم المنطقية، والأخرى عقلية، جاءتها من أثر الفلسفة والمنطق، وقد استدركت عليه كل هذا، ورتبت الموضوعات حسب الأشباه والنظائر، حتى تظهر بالشكل العلمي المطلوب، وقد كان ترتيبي وفق ما سار عليه المتأخرون من علماء البلاغة، ومن يقرأ الإكسير بشكله الحالي، يدرك تماماً أن هناك تداخلاً في علوم البلاغة بل وفي موضوعاتها، من تقديم وتأخير، وفصل في بعض الأحيان بين الموضوعات وبعضها، وسيظهر هذا كله في البحث إنْ شاء الله.

وختاماً لا يسعني إلاَّ أن أسجل كل شكري وتقديري لأستاذي الفاضل الأستاذ

الدكتـور/ عبدالقادر حـسين أستاذ ورئيس قسم البـلاغة والنقد بالكليـة، فعلى هدى توجيـهاته العلميـة السديدة أنجزت هذا البـحث، وأبرزت جهود «الطوفى البـغدادى» وآرائه البلاغية والنقدية، فكان فضيلتـه نعم الموجه والمعين على اجتياز الصعوبات التى واجهتنى فى البحث، ولـم يبخل علىَّ بالتوجيه والإرشاد فأنار أمامى الطريق وساعدنى على المسير.

حقيقة لا أستطيع إلاَّ أن أقرها، فقد كان نعم الأستاذ صاحب الصدر الرحب حين أرشد ووجه.

* * *

التمهيد

ويشمل عصر الطوفى، حياته، شيوخه، ثقافته، مؤلفاته، مكانته بين المدارس البلاغية، منهجه، نقد هذا المنهج

عصر الطوفى البغدادى

ولد «الطوفى» عام ٦٥٧ هـ ببلدة صرصر أو طوفا - إحدى أعمال العراق[١]، وتنقل فى حياته بين مصر وفلسطين والعراق، وعاش «الطوفى» فى عصر مضطرب يمثل مرحلة انتقالية فى كل شىء من الناحية السياسية للدولة الإسلامية، والناحية الفكرية والناحية الأدبية والفنية.

نشأ «الطوفى» وسط تلك البيئة وخلف آثاراً علمية وأدبية فى شتى المصنفات الإسلامية واللغوية والأدبية، تنم عن ذوقه وثقافته، ووعيه الفكرى.

وقد شارك مشاركة فعالة فى الفكر والأدب جماعة العلماء والكتاب والشعراء، والفقهاء والمفسرون، من أمثال «الفخر الرازى» (ت ٦٠٦ هـ) والمطرزى (ت ٦١٠) والسكاكى (ت ٦٢٦ هـ) وهم جميعاً من أصل فارسى.

كما كانت العناية بالكتب والمكتبات لا تقل أهمية عن العناية بالمدارس والعلماء، فكان من أهم مكتبات ذلك العصر «مكتبة القصر الفاطمى»[٢].

---

(١) صرصر كما ذكرها صاحب معجم البلدان. قريتان من سواد بغداد. صرصر العليا وصرصر السفلى، انظر معجم البلدان لياقوت جـ ٥ ص ٣٥٠ ط السعادة. وبين السفلى وبغداد نحو فرسخين وهى فى طريق الحاج من بغداد، وقد كانت تسمى قديماً قصر الدير أو صرصر الدير. انظر مقدمة الإكسير ص و ط الأداب.

(٢) الروضتين لابن أبى شامة جـ ٢ ص ٢٠٠ ط سلسلة تراثنا مراجعة محمد مصطفى زيادة القاهرة ١٩٦٢ م.

وقد آلت محتوياتها إلى مدارس القاهرة، وخاصة مدرسة الفاضلية، كما اقتنى كثيراً منها القاضى الفاضل، والعماد الأصفهانى وكانت تلك المكتبة تحوى العجائب من المخطوطات النادرة، والكتب القيمة، ومنها دار الكتب الملحقة بنظامية بغداد، ودار الكتب العظيمة بآمد[١].

وعاش علماء وكتاب يذكرهم التاريخ بكل فخر، فنجد منهم القاضى الفاضل[٢] (ت ٥٩٦ هـ) وكمال الدين بن العديم (ت ٦٦٠ هـ) وجمال الدين القفطى[٣] (ت ٦٢٤ هـ).

ومما ساعد على انتشار الحركة العلمية الرحلات التى استمرت بين أطراف العالم الإسلامى، شرقاً وغرباً، للعلم أو للحج أو للزيارة.

وقد كانت «مصر والشام والعراق» مراكز هامة للرحالة والعلماء والحجاج الذين تركوا فيها آثاراً قيمة[٤].

وقد كان لذلك كله أكبر الأثر فى تقوية الحركة الثقافية وازدهار العلم.

وكان الأدب فى القرنين السادس والسابع الهجريين، صورة للحياة والمجتمع، فظهرت فيه تيارات واتجاهات مختلفة، كان يغلب عليها التقليد والميل إلى القديم أو الاعتماد عليه فى صور مختلفة، كما غلب الطابع الدينى لمذهب أهل السنة[٥].

وكان العصر بالنسبة للأدب عصر انتقال أيضاً، ولذلك وصفه أحد المستشرقين[٦] بأنه العصر الفضى، حيث كان العصر السابق هو العصر الذهبى، وذكر أنه لم يكن يمتاز بالإبداع والعبقرية بقدر ما أمتاز به من براعة فى الصنعة ومهارة فى الصياغة الفنية كانت تطغى بدورها على الابتكار.

---

(١) الروضتين لابن أبى شامة جـ ٢ ص ٣٩ ط سلسلة تراثنا مراجعة محمد مصطفى زيادة القاهرة ١٩٦٢ م.

(٢) مرآة الجنان جـ ٨ ص ٤٧٣ لليافعى حيدر آباد ١٣٣٩ هـ اليمنى.

(٣) فوات الوفيات لابن شاكر الكتبى جـ ٢ ص ١٩٢ تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد القاهرة ١٩٥١ م.

(٤) ضياء الدين بن الأثير ص ١٠ د. سلام بتصرف.

(٥) تاريخ العرب (مطول) فيليب حتى جـ ٣ ص ٦٩٦ وما بعدها بتصرف ط بيروت.

(٦) ضياء الدين بن الأثير وجهوده البلاغية والنقدية ص ٢٠ د. زغلول سلام دار المعارف.

وكلامه يصور إلى حد ما الاتجاه الفنى للأدب، فهو أدب صنعة فى أكثره وإنْ لم يخل من آثار الطبع أو السير على الطريقة العربية، وكان فى أكثره أدباً مترفاً لخدمة الطبقات الحاكمة من الولاة والوزراء، غلب عليه المديح والإطراء، ووضع للتسلية وقطع الوقت، فكان بذلك أدب متعة، يقصد فيه إلى تنمية هذه الجوانب من ناحية الموضوع والصورة، ولذلك شاع البديع مذهباً فنياً، وقد جمع صنوفاً من الصنعة اللفظية التى تكسب اللذة الصوتية كالجناس والمقابلات وصنوفاً من الصنعة المعنوية التى تكسب لذة التفكير والتسلية وقطع الوقت، كالإبهام واللغز والتورية والإشارة. . . . إلخ(١).

وكان على الأديب أن يعد نفسه ليبدع فى مختلف ضروب البديع فى الكتابة والشعر، وكثرت الكتب التى تجمع أكبر ما يمكن من تلك الفنون لتضعها بين يدى الكُتَّاب والشعراء، كما وجد من الكتب ما يرشد إلى صنعة الشعر والنثر على تلك الطريقة ومن بينها كتب «ضياء الدين بن الأثير» المثل السائر، والجامع الكبير، والوشى المرقوم، كذلك كتب «الطوفى البغدادى» ومن بينها كتاب «الإكسير فى علم التفسير» وهو موضوع الدراسة التى بين أيدينا.

ومن خلال هذا العرض الموجز للناحية العلمية والفكرية فى عصر «الطوفى» نقول: إن كل ما حدث فى بيئته لم يكن إلاَّ دافعاً له للعلم والتحصيل والتصميم والإرادة، وربما دفعته هذه الاضطرابات التى سادت فى عصره إلى الرحيل لبيئات أخرى أكثر أمنا واستقراراً أمثال مصر والشام والحجاز، ليترك لنا هذه المؤلفات القيمة فى شتى فروع العلم والمعرفة.

مما يحدو بنا إلى الوقوف عند آرائه البلاغية والنقدية واللغوية، لنضعها فى ميزان النقد والدراسة مع أقرانه من العلماء حتى نتمكن من تحديد موقعه بينهم. إن شاء الله.

---

(١) ضياء الدين بن الأثير وجهوده البلاغية والنقدية ص ٢٠ وما بعدها. وانظر وفيات الأعيان جـ ٧ ص ٢٨٧ بتصرف.

حياتـــه :

ونجم الدين الطوفى هو أبو الربيع سليمـان بن عبدالقوى بن عبدالكريم بن سـعيد ينسب إلى «طوفى»[1] من أعمـال صرصر[2] وهى قـرية من سـواد بغـداد تقع على مسافة فرسـخين منها، وتعرف باسم «صرصر السفلى»، كمـا ينسب إلى بغداد، فهو طوفى، صرصرى بغدادى، وزاد الحافظ بن حجـر على ما ذكره غيره أن الطوفى كان يعرف بابن عباس[3].

ولم يتـفق الذين ترجمـوا له - فيـما رأيت - على السنة التى ولـد فيهـا، بل لم يتحدث بعـضهم عن تاريخ مولده أصلاً، «فالحافظ بن حـجر يقرر فى الدرر الكامنة» أنه ولد (٦٥٧ هـ) على التحديد[4].

وابن رجب فى «الذيل على طبقات الحنابلة» وابن الـعماد فى «شذرات الذهب»[5] يقرران أنه ولد سنة بضع وسبعين وستمائة.

أما الصفدى فى «أعـيان العصر»[6] والسيوطى فى «بغـية الوعاة»[7] فلا يعرضان لتاريخ مولده أصلاً.

---

(١) طوفى وردت فى الدرر الـكامنة بأنهـا «طـوف» جـ ٢ ص ٢٤٩ وفى أعـيـان المائة الـثـامنة للعسقلانى نشر دار الكتب الحديثة تحقيق محمد سيد جاد الحق جـ ٢ ص ١٥٤.

(٢) صرصر. سبق التعريف بها فى البحث ص ٧ من التمهيد.

(٣) الدرر الكامنة جـ ٢ ص ١٥٤ للعسقلانى (ت ٨٥٢ هـ) حققه وقدم له ووضع فهارسه (محمد سيد جاد الحق) نشر دار الكتب الحديثة بعابدين.

(٤) المصدر السابق نفسه جـ ٢ ص ١٥٤.

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة جـ ٦ ص ٣٩ وانظر شذرات الذهب جـ ٢ ص ٣٩.

(٦) أعيان العصر للصفدى جـ ٣ ص ١١ مجلد (١) من المخطوطة المحفوظة بدار الكتب تحت رقم ١٠٩١ تاريخ. نقـلاً عن «رسالة المصلحـة فى التـشريع الإسـلامى» نجم الدين الطوفى» د. مصطفى أبو زيد ص ٦٧، وانظر القاموس الإسلامى وضع الأستـاذ/ أحمد عطية نشر مكتبة النهضة (المجلد الرابع ص ٢٦٦، ٢٦٧).

(٧) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ص ٢٦٢ للسـيوطى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط الحلبى.

وكذلك فعل الخوانسارى فى «روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات»[1].

وكذلك جمال الدين القاسمى فى الترجمة التى كتبها عنه فى «مجموعة الرسائل الأصولية» التى طبعت عام ١٣٢٤ هـ[2] وقدم بها ما سماه «رسالة فى المصالح المرسلة» له.

وكما اختلفوا فى تحديد السنة التى ولد فيها «الطوفى» اختلفوا أيضاً فى تحديد عام وفاته، فالحفاظ الثلاثة (ابن رجب، وابن حجر، وابن العماد) يذكرون أنه توفى عام ٧١٦ هـ، وينقل هذا عنهم القاسمى[3].

والسيوطى ينقل فى «بغية الوعاة» عن ابن مكتوم فى تاريخ النحاة، أنه مات فى رجب عام ٧١١ هـ، وإن كان هو يرى ما يراه الصفدى، أنه قد مات عام ٧١٠ هـ، وينقل عن الخوانسارى «وصاحب كشف الظنون»[4].

ومهما يكن من شىء «فالطوفى» ولد فى القرن السابع الهجرى وهو الشىء الذى أجمع عليه المؤرخون وأصحاب التراجم[5] والسير. فقد حدد ابن حجر نسخ كتابه «الإكسير فى قواعد التفسير» بالقرن السابع الهجرى.

ومعنى هذا أنه ألف قبل أن ينتهى هذا القرن بمدة تتسع لنسخه، وأن «الطوفى» آنذاك فى سن تسمح له بتأليف مثله، فى جدة موضوعه، وعمق تناوله لما عرض فيه من مسائل تتصل بمختلف العلوم والفنون.

أما عام وفاته فلعل من حقنا أن نرجح أنه كان عام ٧١٦ هـ كما قرر الحفاظ الثلاثة (ابن رجب، وابن حجر، وابن العماد).

---

(١) الخوانسارى فى «روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات ص ٣٢٣ ط ١٣٦ هـ.

(٢) مجموعة الرسائل الأصولية للقاسمى ص ٣٩، ط بيروت.

(٣) مجموعة الرسائل الأصولية للقاسمى ص ٣٩ ط بيروت ١٣٢٤ هـ.

(٤) كشف الظنون لحاجى خليفة ص ٧٠، ١٠٥، ١٥٦، ٢٠٠، ٣٧٨، ٤٠٥، ٤٩٢ وغيرها من جـ ١ طبع دار الفكر نشر مكتبة المثنى بيروت.

(٥) ارجع إلى الفيلم (رقم ٩٤٠ من ٦٤٦ إلى ٧٩٣) المنقول عن مكتبة قرة جلبى زادة بتركيا، والمحفوظة الآن بمعهد إحياء المخطوطات العربية بدار الجامعة العربية فى القاهرة، أو إلى النسخة المصورة عن هذا الفيلم فى مكتبة الأزهر.

أو هو على الأقل لم يسبق هذا العام، ذلك أن «الطوفى» قد ذكر فى آخر كتابه «شرح الأربعين النووية (أنه ابتدأ فى تأليفه يوم الإثنين ١٣ من ربيع الآخر وفرغ منه يوم الثلاثاء ٢٨ من الشهر نفسه، كلاهما من سنة ثلاث عشرة وسبعمائة «بمدينة قوص من أرض الصعيد بمصر[١].

ونقرأ «للطوفى» فى آخر كتبه «الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية» أنه ابتدأ فيه السبت ١٣ من ربيع الأول، وفرغ منه يوم ٢٣ من ربيع الآخر - كلاهما فى سنة ست عشرة وسبعمائة ببيت المقدس[٢].

ويتفق هذا - كما اتضح من البحث السالف الذكر، مع ما ذكره الحفاظ الثلاثة وغيرهم من أن وفاته كانت ببيت المقدس، وأنه قضى فى قوص بأرض الصعيد عدة سنوات، ويعزز ما قرروه من أنه قد حج عام ٧١٤ هـ - وجاور عام ٧١٥ هـ - ثم عاد إلى بلاد الشام، وأقام ببلد الخليل حتى مات رحمه الله فى رجب ٧١٦ هـ[٣].

شيوخه :

وإذا كان الحفاظ الذين ترجموا «للطوفى» قد اختلفوا فى بعض ما يتصل بحياته، فإن فى هذه الحياة حقائق لم يختلفوا فيها، ومن بينها نشأته الأولى فى قريته طوفاً، حيث تتلمذ على بعض شيوخها وهم كثير.

فنراه قد حفظ مختصر الخرقى[٤] «فى الفقه» و«اللمع» «لابن جنى» فى

---

(١) انظر ظهر الورقة الأخيرة (١٨٤) من النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب تحت رقم ٤٤٦ - حديث تيمور.

(٢) انظر ظهر الورقة الأخيرة (٢١٨) من النسخة المحفوظة بدار الكتب تحت رقم ٦٨٧ تفسير، والمنسوخة عام ٧٥٧ هـ.

(٣) الدرر الكامنة جـ ٢ ص ٢٥٠.

(٤) هو عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى (بكسر الخاء المعجمة وفتح الراء المهملة) نسبة إلى بيع الخرق، ذكره السمعانى ت ٣٣٤ هـ ومختصره هذا هو أوفر كتب المذهب الحنبلى. انظر ص ٦٩ من رسالة فى التشريع الإسلامى «للطوفى» د. مصطفى أبو زيد.

النحو[١]، كما تردد على صرصر بعد ذلك، حيث قرأ الفقه على الشيخ زين الدين على بن محمد الصرصرى، وهو الفقيه الحنبلى المشهور بابن البوفى[٢]، وقد ذكر اسمه خطأ على أنه الطوفى.

انتقل «الطوفى» إلى بغداد، بعد ذلك فى عام ٦٩١ هـ، حفظ كتاب المحرر[٣]، فى الفقه الذى ألفه «الإمام مجد الدين بن عبدالسلام ابن تيمية (ت ٦٠٢ هـ).

ومما لا شك فيه أن حياة الحفظ والقراءة والدرس التى حرص عليها «الطوفى» فى قريته طوفا، وفى صرصر، ثم فى بغداد، أتاحت له أن يجالس العلماء والفضلاء فى كل هذه البيئات، بالإضافة إلى أن «الطوفى» كان يتمتع بذكاء شديد وقوة حافظة، مما سهل عليه دراسة الجدل، ولذا نجده يفرده بمؤلف خاص بعنوان «جدل القرآن»[٤]، ثم كان لدراسته المنطق والفرائض، أثر فى معظم ما صنف بعد ذلك، فبدأ جريئاً فى تفكيره، حر الرأى إلى حد بعيد.

كما نجده يقول فى مقدمة كتابه «الإكسير» لم أضع هذا القانون لمن يجمد عند الأقوال، ويصمد لكل من أطلق لسانه وقال، بل وضعته لمن لا يغتر بالمحال، وعرف الرجال بالحق، لا الحق بالرجال[٥].

ويعنى هذا وذاك أنه كان يرى فى بعض آرائه ما يخالف الأقوال، وتتلمذ «الطوفى» على سليمان بن حمزة[٦] (وقد سمع الحديث عنه).

وفى عام ٧٠٥ هـ غادر «الطوفى» دمشق إلى القاهرة، فسمع فيها من الحافظ

---

(١) حقق هذا الكتاب د. حسين محمد محمد شرف عام ١٩٧٩ م نشر عالم الكتب عبدالخالق ثروت - القاهرة - الطبعة الأولى «اللمع فى العربية لابن جنى» فى النحو.

(٢) الأعلام للزركلى جـ ٢ ص ٦٢٤، ٦٢٥.

(٣) المصدر السابق جـ ٢ ص ٦٢٥.

(٤) ذكر ذلك السيوطى فى الإتقان فى علوم القرآن جـ ٢ ص ٢٢٩.

(٥) الإكسير ص ١ تحقيق د. عبدالقادر حسين ط الآداب.

(٦) هو سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسى ثم الصالحى، قاضى القضاة، تقى الدين أبو الفضل ولد سنة ٦٢٨ هـ . انظر الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب جـ٢ ص ٣٦٤، ٣٦٦.

عبدالمؤمن بن خلف[1]. والقاضى سعد الدين الحارثى[2]، ثم قرأ «الطوفى» على أبى حيان النحوى[3]، مختصره لكتاب سيبويه، ثم تولى الإعادة بالمدرستين المنصورية والناصرية حتى ساءت الصلة بينه وبين القاضى الخاص فبدأت فى حياة «الطوفى» مرحلة ذات طابع جديد عجيب، أو أدركته سنة الأئمة الأفراد، كما يقول جمال الدين القاسمى[4].

وقد اتهم «الطوفى» بالتشيع، بل بالرفض وليس بالتشيع فقط، وكان هذا الاتهام نتيجة لحرية الفكر، وجراءته فى الرأى، فقد خالف أستاذه: سعد الدين الحارثى فى بعض ما قرره وهو يلقى درساً، ويبدو أنه كان مقتنعا برأيه إلى درجة فسرت[5] بأنها سوء أدب منه مع أستاذه الذى كان يكرمه ويبجله، وقد غضب الأستاذ لما حدث وثار له ابنه شمس الدين عبدالرحمن، فوكل أمر «الطوفى» له، وسرعان ما أشهد هذا عليه بالرفض، وأخرج هجوا فى الشيخين[6].

ثم مضت الخطة فى الطريق الذى رسم لها، فعزر وطيف به ثم نفى إلى قوص، وغادر القاهرة فلم يعد إليها[7].

---

(١) هو عبدالمؤمن بن خلف بن أبى الحسن بن شرف الدمياطى، أبو أحمد وأبو محمد شرف الدين كان يعرف بابن الجامد، وكان جميل الصورة حتى كان أهل دمياط إذا بالغوا فى وصف العروس قالوا: كأنها ابن الجامد (انظر الدرر الكامنة جـ ٢ ص ٤١٧، ٤١٨.

(٢) هو مسعود بن أحمد بن مسعود بن زيد بن عياش الحارثى البغدادى، ثم المصرى الفقيه المحدث الحافظ، قاضى القضاة (الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب جـ ٢ ص ٢٦٢، ٢٦٤ وانظر حسن المحاضرة للسيوطى جـ ٢ ص ١٩١ ط الحلبى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٣) الأعلام للزركلى جـ ٣ ص ١٠٠٦.

(٤) انظر مجموعة الرسائل الأصولية للقاسمى ص ٣٩ وما بعدها.

(٥) الدرر الكامنة جـ ٢ ص ٢٥٢ وانظر بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى جـ ١ ص ٥٩٩ ط الأولى تحقيق الأستاذ/ محمد أبو الفضل إبراهيم نشر الحلبى.

(٦) الدرر الكامنة جـ ٢ ص ٢٥٢.

(٧) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى جـ ١ ص ٥٩٩.

ثقافتــه :

لقد كان «الطوفى» ذكـياً شديد الذكاء، وقد أجمع العلمـاء الذين ترجموا له على ذلك، كما كان حريصـا بالغ الحرص على أن يقرأ، ويدرس ويتلقى العلم فى كل بلد أقـام فيـه، وعلى كل من لقيـهم من الشـيوخ وكـيف كان شـديد الشغف بالبـحث والمعرفة، وذكر القاسمـى أن «الطوفى» كان قوالاً بالحق وأنه يلحق فى الأصول بكبار الأئمة أربـاب الأقوال وأنه أحد نـوابغ الدنيا، كـما قال عنه الـفاضل: كمـال الدين الأدفوى[1] أنه كان كثير المطالعة، أظنـه طالع أكثر كتب خزائن قوص[2]، ولعله كان من الطبعـى - وقد تعددت البـلاد التـى درس فيهـا «الطوفـى» والشيـوخ الذين قرأ عليهم - أن تتسع دائرة مـعارفه فتشمل (علوم القرآن والحـديث، والأصول، والفقه، والبلاغـة واللغة والأدب) بل لقـد كان شـاعراً ينظم الشـعر ويشرح أشـعار الفـحول ويجمع مختارات الشعر من عيون الكتب.

على أن أغرب مـا قرأته عن كتـبه، ويبدو أنه غـير صحـيح، هو أن كتابه «بغـية السائل» كتاب فى الطب، هكـذا قال صاحب كشف الظنون[3]، مع أن مؤلف الذيل على طبقات الحنابلة يقرر أن الكتـاب فى أصول الدين وهو أقرب إلى ميول «الطوفى» وأكـثر اتفـاقـاً مع اسم الكتـاب كمـا ذكـره هو كـاملاً «بغـيـة الواصل فى مـعرفـة الفواصل»[4].

ولقد ذكر ابن رجب «فى كـتابه الذيل على طبقات الحنابلة» بـعد أن عدَّ «للطوفى»

---

(١) أعيان العصر للصفدى جـ ٣ المجلد الأول ص ١١، ١٢ وانظر الدرر الكامنة جـ ٢ ص ١٥٧ لابن حجر العسقلانى، والإكسير ص ٩ تحقـيق د. عبدالقادر حسين، انظر مجموعة الرسائل الأصولية ص ٤٠ ط بيروت.

(٢) المصـدر السـابق جـ ٣ المجلد الأول ص ١١، ١٢ الدرر الكامنة جـ ٢ ص ١٥٧ الإكسيـر ص٩.

(٣) كشف الظنون جـ ١ ص ١٥٥ دار الفكر، وانظر الذيل على طبقات الحنابلة جـ ٢ ص ٢٦٧، وكشف الظنون جـ ٢ ص ١٣٤١.

(٤) الإكسير ص، ط.

نحواً من ثلاثين مصنفاً[١]، كما ذكر صاحب كشف الظنون أن له نظماً كثيراً رائقاً[٢]، وقصائد فى مدح النبى ﷺ وقصيدة طويلة فى مدح الإمام أحمد[٣].

وهذا الأمر يعنى أن ابن رجب لم يَعُدّ جميع كتب «الطوفى» وأنه لا ينكر أن له كتبا أخرى غير التى ذكرها هو. وكذلك فعل الصفدى وابن حجر وابن العماد الحنبلى وغيرهم، فليس استدراكاً عليهم، إذ ما ذكره «بروكلمان» من كتب «للطوفى» لم يذكروها، حيث إنه لم يذكر هو معظم ما عدوه «للطوفى» من كتب، وإنْ كان قد انفرد بذكر بعض كتبه.

وهكذا يبدو أن كل من ترجم «للطوفى» قد ذكر بعض كتبه، وأهمل بعضها الآخر فلم يذكره، إذ لم يحاولوا حصر مصنفاته وسنعرض مؤلفات «الطوفى» فى شتى صنوف التأليف فى الصفحات القادمة إن شاء الله.

مؤلفاته:

لقد ألف «الطوفى» مؤلفات عدة تربو على الأربعين مؤلفا، فصنف فى جميع نواحى العلم والمعرفة من العلوم الإسلامية والعلوم العربية وغيرها، وقد قمت بتقسيمها إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: التى ألفها فى علوم القرآن والحديث وهى:

١ - الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (من بروكلمان) تحقيق رمضان عبد التواب - ترجمة السيد يعقوب بكر[٤].

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة جـ ٢ ص ٣٦٧، ٣٦٨.

(٢) ذكر صاحب الظنون حاجى خليفة جـ ٢ ص ١٣٤١ دار الفكر، أن «الطوفى» له قصيدة بدأها بهذا البيت:

هبت إليك من المحل الأرفع ... ورقاء ذات تعزز وتمنع

كذلك ذكر فى جـ ٢ ص ١٣٤٣ أن «الطوفى» له قصيدة فى غريب اللغة أنشأها على غرار ما قام به أبو عبدالله بن إبراهيم بن محمد الشهير بنفطويه النحوى (ت ٣٢٣ هـ) شرحها ابن خالويه.

(٣) يقصد الإمام أحمد بن حنبل صاحب المذهب الفقهى الحنبلى.

(٤) كشف الظنون جـ ٣ ص ٨٣.

٢ - إيضاح البيان عن معنى أم القرآن.

٣ - مختصر العالين (كذا فى ابن رجب) فيه أن الفاتحة متضمنة لجميع القرآن.

٤ - تفسير سورة ق، وسورة النبأ فى مجموعة (من بروكلمان).

٥ - جدل القرآن[١]. ٦ - بغية الواصل إلى معرفة الفواصل[٢].

٧ - دفع التعارض عما يوهم التناقض فى الكتاب والسنة.

٨ - شرح الأربعين النووية (كشف الظنون جـ ١ ص ٥٩). ٩ - مختصر الترمذى.

المجموعة الثانية: مؤلفاته فى أصول الدين والفقه وأصوله: وتشتمل على اثنين وعشرين كتاباً وهى:

١ - بغية السائل فى أمهات المسائل فى أصول الدين (كشف الظنون جـ ١ ص ٢٤٨).

٢ - قدوة المهتدين إلى مقاصد الدين (من بروكلمان).

٣ - حلاَّل العقد فى أحكام المعتقد (من بروكلمان).

٤ - الانتصارات الإسلامية فى دفع شبهة النصرانية[٣].

٥ - درء القول القبيح فى التحسين والتنقيح. ٦ - الباهر فى أحكام الباطن والظاهر.

٧ - رد على الاتحادية. ٨ - تعاليق على الأناجيل وتناقضها.

٩ - قصيدة فى العقيدة وشرحها. ١٠ - العذاب الواصب على أرواح النواصب.

١١ - مختصر الروضة القدامية فى أصول الفقه.

١٢ - شرح مختصر الروضة القدامية فى ثلاثة مجلدات.

---

(١) قال السيوطى فى النوع الثامن والستين من علوم القرآن: جدل القرآن أفرده بالتصنيف «نجم الدين الطوفى» (انظر جـ ٢ ص ١٧٢ من الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى طبعة الحلبى.

(٢) عده السيوطى من مصادر كتابه الإتقان جـ ١ ص ١٠ وانظر كشف الظنون جـ ١ ص ٢٥١ نشر مكتبة المثنى بيروت.

(٣) كشف الظنون لحاجى خليفة جـ ١ ص ١٧٤، حققه د. سالم القرنى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٤٠٩ هـ.

١٣ - مختصر الحاصل. ١٤ - مختصر المحصول.

١٥ - معراج الوصول إلى علم الأصول (جـ ٢ ص ١٧٣٨ كشف الظنون).

١٦ - الذريعة إلى معرفة أسرار الشريعة.

١٧ - الرياض النواضر فى الأشباه والنظائر فى الفقه (كشف الظنون جـ ١ ص ٩٣٨).

١٨ - القواعد الكبرى (كشف الظنون جـ ٢ ص ١٣٥٩).

١٩ - القواعد الصغرى. (كشف الظنون جـ ٢ ص ١٣٥٩).

٢٠ - شرح نصف مختصر الخرقى. ٢١ - مقدمة فى علم الفرائض.

٢٢ - شرح مختصر التبريزى فى فقه الشافعى (كشف الظنون جـ ١ ص ٥٥٩).

المجموعة الثالثة: مؤلفاته فى اللغة والأدب والبلاغة وهى:

١ - الإكسير فى علم التفسير - بلاغة - كشف الظنون جـ ١ ص ١٤٣.

٢ - الصعقة الغضبية فى الرد على منكرى العربية (من بروكلمان).

٣ - الرسالة العلوية فى القواعد العربية. كشف الظنون جـ ١ ص ٨٧٨.

٤ - غفلة المجتاز فى علم الحقيقة والمجاز.

٥ - تحفة أهل الأدب فى معرفة لسان العرب (كشف الظنون جـ ١ ص ٣٦٣).

٦ - الرحيق السلسل فى الأدب المسلسل (كشف الظنون جـ ١ ص ٨٣٧).

٧ - موائد الحيس فى شعر إمرىء القيس.

٨ - الشعار المختار على مختار الأشعار. (من بروكلمان).

٩ - شرح مقامات الحريرى فى ثلاثة مجلدات (كشف الظنون جـ ٢ ص ١٧٩٠).

١٠ - إزالة الأنكاد فى مسألة كاد[1].

---

(١) اخطأ صاحب كشف الظنون فذكر اسم الكتاب هكذا «إزالة الإنكار فى مسألة الإنكار» مع أن عبارة الصفدى «وله تصنيف فى مسألة كاد، اسمه إزالة الإنكار» كشف الظنون جـ ١ ص ٧١» حاجى خليفة.

١١ - دفع الملام عن أهل المنطق والكلام.

من البحث المتقدم والحصر السابق ذكره نجد أن هذا العالم الجليل قد خلَّف لنا ثروة ضخمة، فكم كتاب من بينها لم تمتد إليه يد الباحثين.

منزلته بين المدارس البلاغية :

لقد احتل «الطوفى البغدادى» مكانة طيبة بين المدارس البلاغية سواء الأدبية منها أو الكلامية، ولذا ينبغى علينا أن نقف عند كل مدرسة لنتعرف على خصائصها والعوامل التى أثرت فيها، وأهم أعلامها، حتى يتضح أمامنا الطريق فى كل مدرسة ومنهجها.

ومن المعروف أن المدارس البلاغية مدرستان هما: المدرسة الأدبية، والمدرسة الكلامية، وكان ظهورهما مبكراً منذ بدأت بحوث البلاغة تأخذ طريقها فى النمو والتطور يقرر ذلك أبو هلال العسكرى فيقول: «وليس الغرض فى هذا الكتاب سلوك مذهب المتكلمين، وإنما قصدت فيه قصد صناع الكلام من الشعراء والكُتَّاب»[١].

وقد سماها السيوطى «طريقة العرب والبلغاء، وطريقة العجم وأصل الفلسفة»[٢].

وقد ذم «أبو هلال العسكرى» منهج المتكلمين واختار منهج المتأدبين لأنه أقرب إلى روح الأدب، كما يقول، إلاَّ أننا نجد له بعض نظرات علماء الكلام فى مباحثه فى كتابه الصناعتين[٣].

ولكل مدرسة خصائص ومميزات، ومنهج خاص فى بحثها لموضوعات البلاغة، وأهم ما يميز المدرسة الأدبية، أنها تكثر من الشواهد الأدبية والعربية، كما أنها اهتمت بمعالجة الموضوعات بروح أدبية وذوق أدبى رفيع ينم عن إحساس صادق.

كذلك الاهتمام بالتعبير الرائق السهل الذى طبع بحوث البلاغة بطابع الروح

---

(١) الصناعتين ص ١٥ لأبى هلال العسكرى تحقيق محمد أبو الفضل وعلى البجاوى طبعة الحلبى. الطبعة الثانية.

(٢) حسن المحاضرة للسيوطى جـ ١ ص ١٩٠.

(٣) الصناعتين ص ١٦، ٢٠، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨.

الأدبية، التى تعتمد على الذوق الفنى واعتمد أكثرهم على شواهد القرآن الكريم، والحديث النبوى الشريف وكان للكُتَّاب أثر واضح فى البلاغة، فقد صبغوا كثيراً من موضوعاتها بصبغة أدبية لما امتازوا به من أدب جم، وذوق سليم، كل هذا أرسى قواعد البلاغة، ووطد أركانها - بخلاف المدرسة الكلامية - ومن أعلام المدرسة الأدبية «ابن سنان الخفاجى ت ٤٦٦ هـ، وعبدالقاهر الجرجانى ت ٤٧١ هـ، وضياء الدين بن الأثير ت ٦٣٧ هـ، وابن أبى الأصبع ت ٦٥٤ هـ، وابن ميثم البحرانى ت ٦٥٩ هـ».

خصائص المدرسة الكلامية:

أنها اهتمت بالفلسفة وعلم الكلام، وقد كان لهذين العلمين أثر واضح فى الفكر العربى الإسلامى[1]. كما تميزت بالتحديد، والتعريف والتقسيم، والاهتمام بجعل التعريف جامعاً مانعاً، ثم استعمال أساليب الفلسفة والمنطق فى تحديد الموضوعات وتقسيمها، واستعمال ألفاظها[2]، كذلك قلة الشواهد ومن أعلام هذه المدرسة الرازى ت ٦٠٦ هـ، والسكاكى ت ٦٢٦ هـ والخطيب القزوينى ت ٧٣٧ هـ.

وبعد فهاتان هما المدرستان (الأدبية والكلامية) وقد عرضت لكل مدرسة على حدة، وما امتازت به من خصائص تغاير الأخرى وأهم أعلامها، ولكن يبقى سؤال، هل نستطيع أن نضع حدوداً فاصلة بين المدرستين؟ أخشى أن يصعب ذلك فكثيراً ما يمزج العالم البلاغى الواحد بين الطريقتين، ويستفيد من المدرستين، كما هو الشأن مع الجاحظ ت ٢٥٥ هـ، وعبدالقاهر ت ٤٧١ هـ والزمخشرى ت ٥٣٨ هـ، كذلك لم

---

(١) انظر مقالة البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها لأمين الخولى ص ٢٤ نقلاً عن البلاغة عند السكاكى ص ١١١ وما بعدها د. أحمد مطلوب.

(٢) انظر فن القول لأمين الخولى ص ٨٦ بتصرف. دار الفكر العربى.

يخلص أبو هلال للطريقة الأدبية ولم ينج من تأثير المتكلمين»[1].

وممن استطاعوا أن يجمعوا بين المدرستين فى كتاب واحد «الطوفى البغدادى» ت ٧١٦ هـ فى كتابه الإكسير، يشهد بذلك ما جاء بين دفتى كتابه من نظرات أدبية، وفى ثنايا كلامه وتحليلاته لبعض الشواهد العربية والقرآنية، بالإضافة إلى ما جاء به من قواعد أصولية، وبعض الأحكام المنطقية، فمزج بين المدرستين فى إطار واحد، وأخذ من الطريقتين واستعان بخطواتهما فى معالجة الأمور البلاغية.

وبعد فهذه نظرة عامة فى المدارس البلاغية، واتجاهاتها وموقع «الطوفى البغدادى» منها، قدمناها فى إيجاز لتكون بمثابة الضوء الذى ينير الطريق أمامنا، وتكون عوناً على كشف مسيرة البلاغة عنده، ومن تأثر بهم فى هذا الاتجاه، ومن أثر فيه.

هذا ما نعرض له بالتفصيل فى الفصول القادمة إن شاء الله، إذ لا يخلو فصل من فصول كتابه من فكرة أصولية أو منطقية، إلا وعرضها بأسلوب أدبى فنى رفيع مما يؤكد أن «الطوفى» جمع بين المدرستين فكان فكره عميقاً وعرضه جذاباً.

منهجه :

لقد بدأ «الطوفى البغدادى» كتابه «الإكسير» بمقدمة أشار فيها إلى أهم مصادر البيان، كما كان لثقافته الواسعة وتعمقه فى بحث مسائل كثيرة من شعب البلاغة التى قام ببحثها الأوائل من العلماء السابقين عليه، أو حاموا حولها، أو لم يقفوا عندها، كانت له وقفات كثيرة أمام «ابن الأثير» خصوصا فى كتابه «الجامع الكبير» مناقشاً ومؤيداً أحياناً ومعارضاً أحياناً أخرى، ومرجحاً لبعض ما ثار من مناقشات بين «ابن الأثير» و«ابن سنان الخفاجى».

فقد كان لنظراته وتأملاته فيما ذكره العلماء السابقون خير معين له بالإضافة إلى ما تمتع به من علم وثقافة، كانت خير معين له فى إخراج هذا الكتاب.

ويختلف منهج «الطوفى» فى كتابه الإكسير عن الكتب البلاغية السابقة، وعما

(١) البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها لأمين الخولى ص ٣٩ نقلاً عن البلاغة عند السكاكى د. أحمد مطلوب ص ١١١، ١١٢ ط بغدادى مكتبة النهضة.

ألفناه فيها من حيث الترتيب والتناول والبحث بالإضافة إلى تأملاته ونظراته الأصولية والمنطقية، والأدبية فى كثير من الأحيان وإلى عقله الراجح، الذى كثيراً ما نراه يقول فى كتابه بعد مناقشة أو عرض رأى أو فكرة يختمها بقوله «والله يحب العدل».

وقد تجلى ذلك فى مقدمة كتابه الذى ذكر فيها، أنه لم يضع هذا القانون «لمن يجمد عند الأقوال، بل وضعه لمن لا يغتر بالمحال، ويعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال»[1].

وقد اشتمل كتابه الإكسير على مقدمة وثلاثة أقسام:

أما المقدمة: فهى فى بيان التفسير والتأويل، والفرق بينهما.

والقسم الأول: فى الكلام الذى لا يحتاج إلى تفسير، لوضوح لفظه ومعناه، والذى يحتاج إلى تفسير لإبهام فى لفظه أو فى معناه.

والقسم الثاني: فيما ينبغى للمفسر النظر فيه من العلوم التى اشتمل عليها القرآن.

أما القسم الثالث: فقد كان محور الكتاب، ويحتل معظم صحفه، الذى أفرده لعلوم البلاغة (المعانى، والبيان، والبديع)، وقد تميز «الطوفى» فى هذا القسم بالوضوح فى الأسلوب، والإيجاز فى العبارة، والدقة فى إبراز الفكرة، والتدليل عليها، معرضاً عن الرمز والإلغاز، وقد أكثر فيه من الأمثلة والاستشهادات البلاغية، وتحليل معانيها، وجلاء أسرارها، وبيان مراميها، مع ضبط القواعد البلاغية بالحدود والرسوم، وقد تناول «الطوفى» هذا القسم فى جملتين: الجملة الأولى وتشتمل على بابين:

الباب الأول

أحكام عامة «وتشتمل على ثلاثة فصول»

الفصل الأول: فى مقدمات مؤهلة ينبغى على المؤلف الابتداء بها وآلات التأليف، ومعرفة المتداول المألوف من اللغة، ومعرفة أيام العرب وأمثالهم والاطلاع على كثير من كلام المتقدمين.

---

(١) الإكسير ص ى. ك. مقدمة الكتاب.

الفصل الثانى: آداب التأليف وبيان الطريق إليه.

الفصل الثالث: فى الحقيقة والمجاز.

الباب الثانى

ويشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الأول: فى الكلام على الألفاظ المفـردة والمركبة والصفات التى تسـتحق بها رتبة الحسن والجودة فى الألفاظ المفردة من شروطها الثمانية. وفى الألفاظ المركبة: من تناسب الألفـاظ وارتباط الكلام، ووضع كل لفظ فى مـوضعه اللائـق، الحسن الذى يرجع إلى تأليف الكلام وفائدته والدليل على ذلك.

الفصل الثانى: فى المعانى وأنها أشرف من الألفاظ.

الفصل الثالث: الكلام المنثور والمنظوم وأيهما أفضـل، مناقشته «ابن الأثير» فيما ذهب إليه، بأن النثر أفضل.

الجملة الثانية: فى أحكام خاصة، وتشتمل على بابين:

الباب الأول: الفصاحة والبلاغة.

الباب الثانى: ويتضمن أنواع علم البيان، وعلم المعانى، وخروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، والمحـسنات المعنوية، من البديع، وأما المحسنات اللفظية فـتشمل ما ورد عند العلماء من محسنات لفظية معروفة.

نقد المنهج :

لقد أجـاد «الطوفى» فى منهجه وتناوله حين ألم بمسـائل البلاغة بعلومهـا الثلاثة، وقد كانت تحليـلاته الأدبية والعلمية تنم عـن وعى وإلمام بالثقافة العربيـة والدينية، مما جـعله يأخذ مكانة عـاليـة بين العلماء. إلا أنه وقـع فى بعض أخطاء واضطراب فى تبويب بعض المسائل والموضوعات المتعلقة ببعضها.

فعلى سـبيل المثال نجـده فى الجملة الأولى: يضمنهـا «الحقيقـة والمجاز» وهى من الموضوعـات التى استقرت فى كـتب البلاغة على أنها ضـمن «علم البيان» كـما نجده يقدم الاستعارة والكناية على التشبيه، والمعروف أن الاستعارة تبنى أساساً على التشبيه وهى أيضاً من القواعد المستقرة لدى علماء البلاغة.

وفى علم المعانى: نجده يضع الاستفهـام فى التقديم وحقه أن يوضع فى الأسلوب الإنشائى، كذلك خـذلان المخاطب الذى وضعه تحت الإيجاز، وكـان حقه أن يوضع فى الأسلوب الإنشائى أيضاً.

وأما الفصل والوصل لم يرد عنده إلا الاسـتئناف البيانى وأردفه بالحـروف العاطفة والجارة، وهذه الأخيرة حقها أن توضع تحت الاستعارة التبعية فى الحرف.

وأما البديع: فـنجده يضطرب فى الجناس، ويفصل الاشتـقاق عنه، مع العلم بأنه جزء منه.

أما باقى ألوان البـديع اللفظى، فقد جاءت مـرتبة منسقة على حـسب ما ورد عند العلماء السابقين عليه.

ومما تجدر الإشارة إليـه أننا وجدناه يستدرك على نفـسه فى بعض المواضع، ويقول كان هذا الموضع حـقه فى مكان كـذا إلاَّ أنَّا تابعنا «ابن الأثير» فى ترتيـبه فى غالبـية الكتاب، سيراً على ترتيبه فى كتابه «الجامع الكبير».

ولهذا نلتمس له العذر فيما صدر عنه.

الباب الأول:

الفصاحة والبلاغة

الفصل الأول:

- مقدمات مؤهلة لدراسة علوم البلاغة.

الفصل الثانى:

- الفصاحة والبلاغة.

الفصل الثالث:

- فصاحة المفرد وشروطه.

الفصل الرابع:

- فصاحة المركب.

الفصل الخامس:

- اللفظ والمعنى.

الفصل الأول:

مقدمات مؤهلة لدراسة علوم البلاغة

لقد بدأ «الطوفى البغدادى» كتابه: الإكسير فى علم التفسير بذكر شروط تعيين الباحث المتصدى[1] لعلم التفسير على فهم كتاب الله، وتكون له بمثابة الذخيرة التى يتسلح بها، والركيزة الأساسية التى يعتمد عليها فوضع مقدمات أولية ينبغى الابتداء بها.

المبحث الأول: وهو ضربان:

أحدهما: عام يشترك فيه النظم والنثر، وهو سبعة أنواع:

الأول: معرفة العربية من نحو، وتصريف، وإدغام[2].

الثانى: معرفة المتداول المألوف بين أرباب هذه الصناعة من اللغة وما فيها من دلالات سواء كانت مطابقية، أو تضمنية، أو التزامية[3].

الثالث: معرفة أيام العرب وأمثالهم[4].

الرابع: اطلاع المفسر على كثير من كلام المتقدمين[5].

الخامس: معرفة الأحكام السلطانية من إمارة وإمامة وقضاء ونحوه[6].

السادس والسابع: حفظ الكتاب وجملة صالحة من السنة[7].

أما ثانيهما: فهو خاص بالنظم دون النثر[8]. ويختص بمعرفة العروض، والقوافى،

---

(١) الأكسير ص ٤٤ ط النموذجية.

(٢) الأكسير ص ٥٤.

(٣) المصدر نفسه ص ٥٥.

(٤) المصدر السابق ص ٥٢.

(٥) الأكسير ص ٥٥.

(٦) المصدر نفسه ص ٥٥.

(٧) المصدر السابق نفسه ص ٥٦.

(٨) المصدر السابق نفسه ص ٥٦.

وما يجوز فيها من زحاف[1]، وغيره: وروى[2]، وردف[3] لحاجة الناظم إليها.

المبحث الثانى: يخصصه «الطوفى» لآداب التأليف وبيان الطريق إليه[4]. يذكر فيه «أن المعانى للألفاظ كالأرواح للأجساد، وأن النقص فى أحدهما يؤثر نقصاً فى الكلام، ثم قسم المعنى واللفظ بحسب الجودة أو الرداءة، إلى جيدان وهو أعلى مراتب البيان، أو رديئان: وهو أدنى مراتب البيان، أو اللفظ ردئ فقط، أو المعنى فقط، وخيرهما الأول لقوة جانب المعنى، لأنه المقصود بالذات.

وفى بيان التأليف الجيد يذكر «الطوفى» شروطاً ينبغى على المنشئ إتباعها، منها تخير وقت النشاط النفسى للإنشاء، وفراغ البال. فإن قيل ذلك الوقت بكثير غيره، ولا يغالب خاطره ساعة إعراضه وإحجامه عن الفكر أو حين شغله عنه، فإن ذلك يؤذيه، ويشين ألفاظه ومعانيه، وليعمد إلى أشرف المعانى وأجلها، وليؤد بها أحسن الألفاظ وأعذبها وأدلها، وليبين كلامه من القسمين، ويستخرج الدر من مجمع البحرين، ولا يقصر همته على تجديد أحدهما، بل ليكن شديد العناية بهما، فإن معنى الألفاظ له ناقص، ولفظ لا معنى له فى ميدان البلاغة حسير ناكص[5].

ونرى بشر بن المعتمر «ت ٢١٠ هـ» قد سبق «الطوفى» إلى ما قاله فى صحيفته المعروفة، والمنشورة فى البيان والتبيين للجاحظ، ولعله أول من قال بها.

فلنسمعه حين يقول: «خذ من نفسك ساعة نشاطك وفراغ بالك وإجابتها إياك، فإن قليل تلك الساعة أكرم جوهراً، وأشرف حسباً، وأحسن فى الأسماع، وأحلى فى الصدور. . . . إلى أن قال: ومن أراغ معنى كريماً فليلتمس له لفظاً كريماً، فإن حق

---

(١) الزحاف: أن يسقط بين الحرفين حرف فيزحف أحدهما إلى الآخر، وهو تغيير مختص بثوانى الأسباب، وهو جمع سبب وهو عند العروضيين متحرك بعده ساكن نحو قد ومتحركان نحوبك.

(٢) الروى: هو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة فتنتسب إليه فيقال: قصيدة لامية إذا كان الروى لاما، وسينية: إذا كان الروى سيناً وهكذا.

(٣) الردف: هو حرف المد، أو اللين الساكن الواقع قبل الروىّ.

(٤) الأكسير ص ٥٧.

(٥) الأكسير ص ٥٧.

المعنى الشريف اللفظ الشريف، ومن حقهما أن تصونهما عما يفسدهما ويهجنهما»[١].

وبعد أن وضح «الطوفى»[٢] التأهيل النفسى للتأليف الأدبى، ذكر ضمن شروطه التأهيل العلمى، وكيف يستطيع الأديب أن يسلك سبيل النجاح فيه، فقال: «وإنما الطريق إلى ذلك عندى، أن يدرب نفسه فى النظر فى أنواع علم العربية نحواً ولغة وتصريفاً، وفى أشعار العرب وخطبهم واصطلاحاتهم ومواقع كلامهم، وفيما أنشأه المتأخرون من نظم ونثر فى علمى «المعانى والبيان» حتى تصير له ملكة وقوة، فإذا ساعده مع ذلك ذهن وقاد، وقريحة مجيبة وطبع قابل، حصل من الإنشاء فوق غرضه، وهذه هى طريقة الفحول، كمن أراد بناء حائط، فأعد له من اللبن والآجر والطين، ووضعه بحسن صناعته وضعاً محكماً»[٣].

واستدل «الطوفى» على كلامه هذا بقصة «المبرد» التى ذكرها عن نفسه من أنه طالما عجز عن إنشاء عبارة يرتضيها فى اعتذار أو شكر... إلخ، مع تقدمه فى صناعة الآداب[٤].

ويأخذ «الطوفى البغدادى» على «ابن الأثير» مأخذاً، فى طريقته للتأليف يرفضها ولا يرتضيها حين يقول: أما طريقة «ابن الأثير»[٥] فطريقة صبيان المكاتب الذين يقعون فى الألواح على أمثلة المعلمين، ونظيرها من أراد بناء حائط، فجاء إلى حائط غيره يخلع منه لبنة لبنة، ويجعل عوضها من عنده، ولعل بعض تلك الأوضاع فاسد، فيكون مقلداً لواضعه فى فساده، تاركاً فى مهماته لاجتهاده، ومن أنصف علم أن طريقتنا هى المثلى، وأنها أحق بالاتباع وأولى.

وأرى أن ما ذهب إليه «الطوفى» فى رفضه واعتراضه على رأى «ابن الأثير» فى التأليف جيد، حيث إن هذه الطريقة ربما أدت إلى عدم الاجتهاد، وفساد الملكة الإبداعية لدى المنشئ.

---

(١) البيان والتبيين جـ١، ص ٩٥، نشر دار إحياء التراث العربى، بيروت.
(٢) الإكسير ص ٥٧.
(٣) المصدر نفسه ص ٥٩.
(٤) المصدر السابق ص ٥٨.
(٥) الجامع الكبير ص ٢٦.

هذا وقد أجـاد «الطوفى» فـيما ذهب إليـه من آراء، سبق عـرضهـا لما يجب على الأديب المبدع من خبرة ومراس ثقافة، والتـزود ما أمكن من العلوم العربية والشرعية، حتى يتمكن من ناصية القلم والإبداع الأدبى والفنى، وأمـا المحاكاة التى قال بها «ابن الأثير»[1] فهى مرفوضة كما سبق، وأمـا الطبع وما يثيره فى نفس الأديب، فقد ذكره «ابن قتيبة»[2] فى مـقـدمة الشـعـر والشـعـراء، كذلك مـا ذكـره كل من القـاضى الجرجانى[3]، صاحب الوسـاطة، والآمدى[4] صاحب المـوازنة، من ضرورة اشـتراك الطبع والدربة والذكاء والصنعة، لتجتمع كل هذه الأسـباب، وتظهر شخصية الأديب المبدع من خلال موهبته، ودراسته المصقولة، والنظر فى أعمال الآخرين.

وأرى أن «الطوفى» قد اطلع على آراء هؤلاء العلماء والنقاد المتقدمين، وأفاد منهم، فجاءت أفكاره البلاغية رائقة جيدة، تتفق مع آرائهم، وما انتهوا إليه.

* * *

(١) الجامع الكبير ص ٢٦.
(٢) الشعر والشعراء جـ١ ص ٢٤ تحقيق أحمد شاكر نشر دار المعارف.
(٣) الوساطة ص ١٤، ٢٤. (٤) الموازنة للآمدى ص ٣٨ - ٤١ بتصرف.

الفصل الثانى:

الفصاحة والبلاغة

لقد اهتم النقاد العرب بالألفاظ، ووضعوا لها قواعد وأصولاً، وكان الجاحظ[1] (ت ٢٥٥ هـ) من أوائل الذين عرضوا لها وسار على نهجه «قدامة بن جعفر» (ت ٣٣٧ هـ)[2] وأبو هلال العسكرى[3] (ت ٣٩٥ هـ)، وابن سنان الخفاجى[4] (ت٤٦٦ هـ)، وعبد القاهر الجرجانى[5] (ت ٤٧١ هـ)، والسكاكى[6] (ت ٦٢٦ هـ) وابن الأثير[7] (ت ٦٣٧ هـ) والبحرانى[8] (ت ٦٧٩ هـ).

وعندما قسم السكاكى البلاغة إلى أقسامها المعروفة لم يعقد فصلاً للألفاظ وإنما تكلم عن الفصاحة بعد أن انتهى من بحث موضوعات البيان، وذكر أن الفصاحة قسمان: قسم راجع إلى المعنى وهو خلوص الكلام من التعقيد، وآخر راجع إلى اللفظ وهو أن تكون الكلمة عربية أصيلة، وعلاقة ذلك أن تكون كثيرة الدوران على ألسنة الموثوق بعربيتهم، واستعمالها أكثر، لا مما أحدثها المولدون، ولا مما أخطأ فيه العامة، وأن تكون أجرى على قوانين اللغة، وأن تكون سليمة عن التنافر، والمراد بتعقيد الكلام هو أن يعثر صاحبه فكرك فى متصرفه ويشبك طريقك إلى المعنى،

---

(١) البيان والتبيين جـ ١ ص ١٠٥. (٢) نقد الشعر ص ٥٤، وما بعدها نشر الكليات الأزهرية.

(٣) الصناعتين ص ١٢، تحقيق: على محمد البجاوى، ومحمد أبو الفضل.

(٤) سر الفصاحة ص ٤٩، وما بعدها عبد المتعال الصعيدى ط صبيح.

(٥) دلائل الإعجاز ص ٤٢، وأسرار البلاغة ص ١٢٠ وما بعدها.

(٦) مفتاح العلوم ص ١٩٠ط دار الباز مكة المكرمة.

(٧) الجامع الكبير ص ٧٩، والمثل السائر ص ١١٨، ١١٩.

(٨) أصول البلاغة ص ٣٥، ٣٦، تحقيق: د. عبد القادر حسين دار الشروق.

ويوعر مذهبك نحوه، حتى يقسم فكرك، ويشعب ظنك إلى أن لا تدرى من أين تتوصل، وبأى طريقة معناه يتحصل[1].

وعندما جاء «الطوفى البغدادى» وجد الطريق أمامه معبداً، والسبيل ممهداً، لبحث الفصاحة، فأفاد من علماء البلاغة المتقدمين خصوصاً «ابن الأثير» إلا أننا وجدنا مبحث فصاحة المفرد والمركب عنده متفرقاً فى إكسيره، وهذا مما يؤخذ عليه، لكنه وضعها فى مقدمة علوم البلاغة وهو ما عليه العلماء المتأخرون فعرض لهذا المبحث فى بابين:

الأول: فى الفصاحة والبلاغة.

الثانى: فى موضوع علم الفصاحة.

فنجده يتناول الحديث عن الفصاحة والبلاغة، من حيث أن لهما علاقة بإثبات الإعجاز للقرآن الكريم، لذلك احتاج فيهما إلى حديث مفصل.

ففى الفصاحة: يعرفها بما تواضع عليه علماء البلاغة السابقون من خلوص اللفظ من التعقيد، الموجب لقرب فهمه، ولذاذة استماعه، وذلك باشتماله على صفاته المتقدمة[2]، واشتقاقها من الفصيح: وهو اللبن إذا أخذت رغوته، وذهب لباه[3].

والبلاغة: «كون الكلام الفصيح موصلاً للمتكلم إلى أقصى مراده، بيان فَصُحَ، فهو فصيح، وبلغ بلاغة، فهو بليغ[4].

ونجده يعلل هذه التسمية من جهتين:

الأولى: إما لأنها بلغت نهاية الأوصاف اللفظية والمعنوية، وهى إفادة المعنى وفصاحة اللفظ، ومطابقته معناه، بحيث لا يزيد عليه، قاله: «ابن الأثير»[5]، قال: «ومتى عرى عن صفة من هذه الصفات خرج على أن يكون بليغاً».

الثانية: وإما لما بلغ من تبليغه المتكلم أقصى مراده، وهو أولى من الأول ويظهر لى

---

(١) مفتاح العلوم ص ١٩١، وانظر الإيضاح ص ٤٧٠ بيروت. (٢) الإكسير ص ١٠٧.

(٣) يقال أفصح اللبن إذا ذهب اللباء عنه: اللسان مادة فصح ابن منظور.

(٤) الإكسير ص ١٠٧. (٥) الجامع الكبير ص ٧٩، المثل السائر ص ١١٨، الإكسير ص ١٠٧.

أنه سمى بليغـاً، لكونه يبلغ السامع أقصى ما يريد من المـعنى، وقوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُم فِى أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣].

ظاهر فيه، إذ المراد: قل لهم قـولاً يبلغهم ويفهمهم المعنى المراد به، وهو مـحتمل للتفسيرين قبله، أو الوجهين الذى أشار إليهما.

وقد اتفق «الطوفى» فى شروط الفـصاحة والبلاغة مع ما جاء به العـلماء السابقون من أمثال «أبى هلال العسكرى»[١] (ت ٣٩٥ هـ)، وابن سنان الخفاجى[٢] (ت ٤٦٦ هـ)، وابن الأثير[٣] (ت ٦٣٧ هـ)، والبحرانى[٤] (ت ٦٧٩ هـ).

أما الباب الثانى: فهو «علم الفصاحة».

وحـديث «الطوفى» عن «علم الفـصاحـة» يبدأ بتـعريفـه بأنه الألفـاظ الدالة على معانيها، بإحدى الدلالات الثلاث، المطابقة، أو التضمن، أو الالتزام[٥].

والحديث عن الدلالات سبقـه إليه علماء كثيرون منهم «عبـد القاهر الجرجانى»[٦] والفخـر الرازى[٧]، والسكـاكى[٨]، وابن الأثيـر[٩]، والبحـرانى[١٠]، والخطـيب القزوينى[١١].

ويناقش «الطوفى» كلام ابن الأثير[١٢] فيما ذهب إليـه من أن البلاغة: أخص من الفصاحة، حيث إن متعلقاتها «اللفظ والمعنى»، أما الفصاحة: فمتعلقة «باللفظ فقط»، وعنده أن كل كلام بليغ فـصيح، ولا عكس، لجواز خلوص ألفـاظه من التعقـيد مع قصور دلالته، أو زيادته على معناه[١٣].

ويرى «الطوفى» أن التـفسيـرين الأخيرين كل منهـما أخص من الآخـر من وجه،

---

(١) الصناعتين ص ١٣ وما بعدها.
(٢) سر الفصاحة ص ٥٥ وما بعدها.
(٣) الجامع الكبير ص ٧٩ وما بعدها، وانظر المثل السائر جـ١ ص ١١٨.
(٤) أصول البلاغة ص ٣٥.
(٥) الإكسير ص ١٠٨.
(٦) دلائل الإعجاز ص ٤٢ ط المنار.
(٧) نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز ص ١٢.
(٨) مفتاح العلوم للسكاكى ص ١٩١، ط دار الباز.
(٩) الجامع الكبير ص ٧٩، ٨٠.
(١٠) أصول البلاغة للبحرانى ص ٣٥.
(١١) الإيضاح ص ٨١ ط بيروت.
(١٢) الجامع الكبير ص ٨٠، والمثل السائر جـ١ ص ١١٨، ١١٩.
(١٣) الإكسير ص ١٠٨.

لجواز خلوص اللفظ مع قصور الدلالة، أو تمام الدلالة مع تعقيد اللفظ، وهو احتراس جيد منه، إضافة إلى ما قاله «ابن الأثير»[١] الذى سبقه إليه «ابن سنان الخفاجى»[٢] أما عبد القاهر الجرجانى فيرى أن كلمتى البلاغة والفصاحة بينهما ترادف[٣].

ويحترس «الطوفى» فى حديثه عن الفصاحة باحتراس لطيف، حيث يرى أن الفصاحة معنى إضافى (أى نسبى) يختلف باختلاف الإضافات، كالحسن والقبح، ويختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، والطباع.

ويستدل على كلامه بما كانت عليه العرب العاربة، فكلامهم نسبى بالنسبة لنا الآن، كما سبق فى حديثه عن اللفظ وحسنه، ويشير إلى ذلك فى قوله عن البلاغة لاشتراط الفصاحة فيها، ويعتبرها إضافية (أى بالنسبة لما تضاف إليه)[٤].

ونظرة «الطوفى»[٥] فى هذا الاحتراس جيدة، اتفق فيها مع «ابن الأثير»[٦]، وأرى أنهما أفادا من عبد القاهر الجرجانى[٧]، حيث قال: «وهل تجد أحداً يقول: هذه اللفظة فصيحة إلاّ وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعانى جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟ وهل قالوا: لفظة متمكنة ومقبولة، وفى خلافه: قلقة ونابية، ومستكرهة، إلاّ وغرضهم أن يعبروا بالتمكن وحسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما، وبالقلق والنبذ عن سوء التلاؤم»[٨].

وعلى الرغم من اتفاق «الطوفى البغدادى» مع هؤلاء العلماء فى تناوله لهذه المباحث البلاغية، إلا أننا نجد له رأياً واضحاً، ومنفرداً، على الرغم من اشتراكه معهم فى تعريف الفصاحة والبلاغة.

إلى هنا ينتهى هذا الفصل، وننتقل مع «الطوفى» إلى الفصل الثالث وموضوعه: «فصاحة المفرد» ومناقشاته فيها.

---

(١) الجامع الكبير ص ٨٠. (٢) سر الفصاحة ص ٥٥.

(٣) الرسالة الشافية ص ١٥٧، ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن، وانظر الدلائل ص ٣٥، دار المعرفة بيروت ط المنار.

(٤) الإكسير ص ١٠٨، وانظر الخصائص جـ١، ص ٢١٨ لابن جنى.

(٥) الإكسير ص ١٠٨. (٦) الجامع الكبير ص ٢٩.

(٧) دلائل الإعجاز ص ٤٢، ط المنار. (٨) المصدر السابق نفسه ص ٣٦.

الفصل الثالث:

وموضوعه فصاحة المفرد

ذكر «الطوفى البغدادى» أن لكل من فصاحة المفرد والمركب صفات تستحق أن تتم بها الفصاحة، فتناول كل واحدة بالتفصيل، وخصص لكل صفة مفردة أو مركبة، فصلاً خاصاً.

أما الصفات التى أفردها «الطوفى» لفصاحة المفرد فهى ستة[1]:

(أ) تباعد مخارج الحروف.

(ب) صقل الألسن لها وأنس الأسماع بها. (أى غرابة الكلمة).

(جـ) عدم ابتذالها.

(د) عدم استعمال اللفظ المشترك بلا قرينة تميزه.

(هـ) تصغير اللفظة حيث يعريها عن معنى خفيف أو لطيف أو ضعيف للتناسب بينهما.

(و) أن تكون مركبة من أقل الأوزان تركيبا.

وسأقف عند الآراء الأصيلة «للطوفى البغدادى» فى هذا الفصل.

فالأول: هو تباعد مخارج الحروف:

«فالطوفى» يرى أن تباعد المخارج لا يستلزم الحسن، ومتقاربها يستلزم الرداءة، بل إن الغالب على الأول، الجودة، وعلى الثانى الرداءة، وقد يكون حسناً، كالجيم والشين والياء، وهى متقاربة ويتركب منها جيش وشجى، وهما لفظان رائقان جيدان[2].

---

(١) الإكسير ص ٦٨ - ٦٩.

(٢) الإكسير ص ٦٨ - ٦٩.

وذكر أن هذا المقام يقتضى ذكر الحروف ومخارجها، وعرف مخرج الحرف: بأن يدخل عليه همزة الوصل ساكناً، لا متحركاً، إذ الحركة تقلقله عن مستقره فيقول: أل، أك، أن، أش، أس، وكذلك سائر ما أردت معرفة مخرجه، فحيث انتهى جرسه، فهو مخرجه[1].

ويضع «الطوفى» عنواناً «فى بيان جودة تباعد المخارج، ورداءة متقاربه» وقد جعله فى وجهين:

أحدهما: ما تباعدت مخارجه، وما يحصل للنطق فيها من استقرار كمن يمشى فى أرض سهلة مستوية، وجعله من الوجه الحسن الممكن، بخلاف ما تقاربت مخارجه، فإن النطق بحروفه يجعله غير مستقر ويحدث لناطقه قلقلة وكد، شأنه فى هذا شأن من يمشى فى أرض وعرة. ومع وجاهة رأى «الطوفى» إلا أننى أقف متحفظة لأقول إن المتقارب ليس رديئا على إطلاقه، كما أن المتباعد ليس جيداً على إطلاقه[2]، وقد أفاد من «ابن الأثير» الذى أفاد بدوره من ابن سنان[3].

ومما يحمد «للطوفى» صراحته فى الإشارة إلى المصدر الذى أفاد منه[4]، وقد ذكر ذلك فى كثير من المواضع من كتابه .

ويتناول «الطوفى» الوجه الثانى.

الثانى: فى بيان جودة المتباعد ورداءة المتقارب[5]، فنراه يقول: «إن نسبة الأصوات إلى حاسة السمع، كنسبة الألوان إلى حاسة البصر وكما أن الألوان كلما تباينت وتباعدت كيفيات بعضها عن بعض، كانت أحسن كالسواد مع البياض، أحسن منه مع الصفرة، لتقاربهما، فهكذا يقال فى الأصوات[6].

---

(١) أستخلصت هذا الرأى من كلام «ابن الأثير» فى الجامع الكبير ص ٣٤ - ٣٥ .

(٢) الجامع الكبير ص ٤٠ - ٤١ والإكسير ص ٧٢ .

(٣) سر الفصاحة ص ٦٦ .

(٤) أخذ «الطوفى» من «ابن الأثير» وذكر ذلك.

(٥) الإكسير ص ٧٣ .

(٦) الإكسير ص ٧٣ .

وقد ذكر «الطوفى» فى نهاية هذا الحديث «إن هذا توجيه أبى محمد بن سنان الخفاجى»[1] وهو حسن جميل[2].

وقد نقل «الطوفى» عن ابن الأثير «اعتراضه على ما ذهب إليه ابن سنان الخفاجى» فيما سبق من الوجه الثانى من أن قياس بعض الحواس على بعض غير لازم ولو ثبت، لكنه إنما يصح ما ذكرت، أن لو توقفت معرفة جودة الألفاظ ورداءتها على سماع جرسها من مخارجها، كما تتوقف معرفة حسن الألوان وقبحها على رؤيتها، وليس كذلك، بل جودة اللفظ تعرف بدون سماعها ككونها مكتوبة أو متصورة هذا حاصل اعتراضه[3].

وقد وقف «الطوفى» موقفاً مجيداً، فحكم بينهما بالعدل وقال: إن «ابن الأثير» وقع بين اثنتين:

الأولى: إما أنه لم يصل إلى مغزى «ابن سنان».

الثانية: أو يكون قد عانده ليفسد قوله. وكلا توجيههما مليح، ويرد «الطوفى»[4] على «ابن الأثير» فى التوجيه الأول فيقول: «والجواب عن الأول أن قياس بعض الحواس على بعض وإن لم يكن لازما، لكنه مناسب مناسبة قوية، ومجرد المناسبة كاف فى هذا العلم إذ ليس من العقليات القطعية حتى يعتبر فيه اللزوم القاطع، ولأن أرسطو[5] وأصحابه ذهبوا «إلى أن محسات البصر ترد على هيآتها فيه، كما أن نفيه الحواس يرد محساتها عليها لاقتضاء الحكمة جريان الوجود على نظام واحد لا يختلف، وجعل هذا دليلاً معتمداً فى العقليات، فما ظنك بهذا العلم الإقناعى».

كما يرد «الطوفى» على «ابن الأثير» فى التوجيه الثانى فيقول: «لا نسلم بإدراك

---

(١) سر الفصاحة ص ٦٦.

(٢) الإكسير ص ٧٣.

(٣) الجامع الكبير ص ٣٨ وانظر المثل السائر ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٤) الإكسير ص ٧٤.

(٥) هو أرسطوطاليس صاحب المنطق وله كتاب فن الشعر مطبوع، انظر الفهرست ص ٣٤٧ لابن النديم. ترجمة د. عبد الرحمن بدوى.

جودة اللفظ بدون سماعه، وإنما يدرك جودة معناه لأن آلة إدراكه العقل، فاشتبه عليك أحد الإدراكين بالآخر»[1].

ثم يفترض افتراضاً حين يقول: ولئن سلمناه، لكن الإنسان بمجرد أن يدرك اللفظة مكتوبة، يعرضها بطريقة التقدير والتصوير على مخارج ألفاظها فيعلم حكمها من جودة ورداءة سريعاً، لكثرة مباشرته للألفاظ والنطق بها، ولهذا فإن أحدنا إذا استصعب عليه هجاء لفظة، لكثرة حروفها نحو: «فسيكفيكهم» [سورة البقرة آية ١٣٧] و«أنلزمكموها» [سورة هود آية ٢٨] يتهجاها بأن يتصور حروفها فى ذهنه، ويجعل كل حرف فى رتبته، فيحصل له معرفة هجائها وإن لم ينطق به، ولأن آلة إدراك اللفظ: النطق، كما أن آلة إدراك المعنى الذهن، وحسنهما فرع عليهما، فلو جاز أن يدرك حسن اللفظ بدون آلته التى هى النطق، لجاز أن يدرك حسن المعنى بدون آلته التى هى الذهن والتعقل، وهو محال، وهذا واضح لمن عقل وأنصف[2].

وبعد أن انتهى «الطوفى» من مناقشة «ابن الأثير» فيما اعترض به على كلام «ابن سنان الخفاجى» نجده يؤيد رأيه فيقول: «واعلم أن توجيه «الخفاجى» مبنى على قاعدة لطيفة وهى أن الحواس الخمس بمنزلة الجواسيس للنفس، يلقى إليها ما تدركه، وقد علمنا بالطبع أن النفس ترتاح للأخبار المستغربة المتباينة، وتمل وتمج الكلام المعاد.

ولا شك أن الحروف المتقاربة فى معنى المعادة المتماثلة. وأقف مع «الطوفى» فيما ذهب إليه من أن الحواس الخمس بمنزلة الجواسيس وأن هذا العلم إقناعى وليس محسا[3].

وتظهر روح العدل ومناصرة الرأى الحر عند «الطوفى» دون تحيز وانتصافه بعلم وفهم وذوق، ودراية تنم عن فهم عالم أديب فقد ناقش وحلل وعلل بالأدلة والبراهين، فهذا مما يحمد له.

---

(١) الإكسير ص ٧٤ .　　(٢) الإكسير ص ٧٤.　　(٣) الإكسير ص ٧٥.

كذلك ما وجدناه من صراحته وصدقه، لأنه يشير إلى المصدر الذى ينتفع به، على غير عادة علماء عصره، ولم لا فهو صاحب القولة المشهورة «يعرف الرجال بالحق، لا الحق بالرجال»[1] وهذه سمة العلماء المنصفين.

ومهما يكن من إفادة «الطوفى» من «ابن الأثير» أو غيره من العلماء الذين ذكرت أسماؤهم، فإننى ألمح أثرين فى تناوله لأى مسألة خلافية، يقف فيها مناقشاً أو معترضاً، أو حتى رافضاً:

الأول: المعالجة الأدبية التى تنم عن ذوق أدبى رفيع.

الثانى: ميله فى كثير من الأحيان إلى التحليل المنطقى، والتعليل الفلسفى كما ظهر فى هذا البحث وكثيراً ما نجده يستعمل مصطلحات أصولية. وقد ظهرت هذه البصمات بشكل واضح فى ثنايا كتابه «الإكسير» وفى مواضع كثيرة من قضايا البحث البلاغى، وعلى الرغم من ورود شواهده عند كل من ابن سنان الخفاجى وابن الأثير.

الثانى: فى غرابة الكلمة:

يرى «الطوفى» أن الكلمة ليست لذاتها وحشية، ولا مألوفة، بل هذه صفة إضافية لها «أى بحسب ماتضاف إليه»[2].

وهى بالإضافة إلى من كثر دورانها فى كلامه، وأنس بها سمعه مألوفة وبالإضافة إلى عكس ذلك بالعكس، ويستشهد على كلامه بنسبية الغرابة من عصر إلى عصر فيقول: «إن العرب كانوا يستعملون فى مفاوضتهم ألفاظاً لا يفهمها من أهل زماننا إلا كل فاضل بارع، وذكر حديث أم زرع»[3] وحديث «طهفة بن أبى زهير النهدى»[4].

---

(١) مقدمة الإكسير ص ١.
(٢) الإكسير ص ٧٥.

(٣) رواه البخارى، انظر عمدة القارىء شرح صحيح البخارى جـ ٢ ص ١٦٨، تأليف: العينى وهو حديث طويل يشمل إحدى عشرة امرأة يتحدثن عن أزواجهن.

(٤) نهد إحدى قبائل اليمن وقد قام طهفة عن وفد بنى نهد يتحدث عنهم أمام الرسول ﷺ - وذكر حديث فيه غريب كثير. انظر الإصابة فى تمييز الصحابة جـ ٣ ص ٢٩٨ ط المشرفية.

ويردف «الطوفى» كلامه هذا بقوله: «ولو استعمل أحد من هؤلاء الحاضرة تكلفا، لعد قبيحا، ومن عده فصاحة أخطأ وذلك كقول ابن الرومى[1]:

اسْقِنِي الأَسْكُرُكَةَ الصَّنْبَرَ فِى جَضْلَفُونَةٍ ... واتْرُكْ الفَيْجَنَ فِيه يا خَلِيلِى بِغصُونِهِ

وقال الآخر فى صفة المطر[2]:

مُتَغَطْمِطٌ غَصْبَ الوحُوشِ مكَانُهَا ... تَيَّارِهُ فالضّبُ جَارُ الضُّفْدَعِ

ويناقش «الطوفى» لفظة «متغطمط» التى وردت فى هذا البيت فيقول: بفرض أن قائلاً يقول: لو جعل عوضها متدارك أو متلاطم، لأدت معناها - يرد «الطوفى» على هذا الفرض بقوله: «لكننى أرى أن هذه اللفظة غير موغلة فى التوحش، ولفظها مشعر بالكثر، والحركة، وشدة الاضطراب، والغليان، فلا يقوم مقامها شىء من الألفاظ المذكورة»[3].

هذا وأرى أن ماذهب إليه «الطوفى» جديد مبتكر، إلا أننا اليوم لا نستعمل هذه الألفاظ التى تعتبر غريبة بالنسبة لنا، كما أحب أن أنوه وأشير إلى ما قاله عبد القاهر الجرجانى[4]، من أن الكلمة تكتسب الحسن أو القبح بالضم (أى بالتركيب) وهى ما عرفت بنظرية النظم، ونقل هذا الرأى عنه الفخر الرازى[5].

ويرى «الطوفى» مشاركا فى ذلك «ابن الأثير»[6] أن الناظم أعذر من الناثر فى استعمال هذه الألفاظ الوحشية الغريبة، ويستدل على كلامه بانطلاق عنانه فى

---

(١) الفيجن: السذاب: قال: ابن دريد ولا أحسبها عربية، وقد أفجن الرجل إذا دام أكل السذاب - انظر اللسان مادة ف ج ن ابن منظور .

(٢) الإكسير ص ٧٦ والجامع الكبير ص ٤٨ .

(٣) الإكسير ص ٧٧.

(٤) دلائل الإعجاز ص ٣٧ - ٣٩ بتصرف.

(٥) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص ٣٦.

(٦) الجامع الكبير ص ٤٨ .

التأليف، وتقيد الناظم بقيد العروض[1]، ولا أدرى لماذا التمسا للناظم العذر، فى الوقت الذى أخذ فيه على «ابن الرومى» استعماله للوحشى الغريب، مما يشعرنا بترددهما واضطرابهما، ولا أرى للناثر عذراً، لأن كلا من النظم والنثر تحكمه قواعد وأصول فنية، تقتضى العمل بها واتباعها.

هذا والأمثل والشواهد التى وردت عند «الطوفى» جاءت عند كل من «أبى هلال العسكرى»[2] وابن سنان الخفاجى[3]، وابن الأثير[4]، إلا أنه خالفهم فى تحليلها، وتناوله الذى يتسم بالعقل الممزوج بالنظرة الأدبية التى تنم عن ثقافة هذا الرجل.

الثالث: أما بالنسبة لابتذال الكلمة، ونقلها إلى معنى مستقبح، أو غيره فقد رأى الطوفى» فى قول المتنبى[5]:

أَذَاقَ الغَوَانِى حُسْنُهُ مَا أَذَقْننِى ... وَعَفَّ فَجَازَاهُنَّ عَنِّى على الصَّرْمِ[6]

والمعنى: أنه قد واصل الجميلات ورأين منه الحسن كما رأى منهن، ثم عف عنهن بالمقاطعة، مجازاة على وصلهن له.

ويورد «الطوفى» شاهداً آخر على هذا الاسم: فيقول: فإن قلت: قد استعمل امرؤ القيس هذا فى قوله[7]:

أَفَاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ ... وإن كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِى فَأَجْمِلِى

وكفى باستعمال امرىء القيس حجة.

---

(١) الإكسير ص ٧٧ .

(٢) الصناعتين ص ١٣ وما بعدها.

(٣) سر الفصاحة ص ٥٠ وما بعدها.

(٤) الجامع الكبير ص ٤٧ - ٤٨ .

(٥) شرح ديوان المتنبى لأبى البقاء العكبرى جـ ٤ ص ٤٧ .

(٦) المعنى: الصرم فى اللغة - القطيعة، يقال: صرمه، صرما: إذا قطعه بضم الصاد وفتحها، واستعمله العامة بآخر طرف عرق فى الجوف، هو قريب من خارج حلقة الدبر إذا وصل إليها، قالوا طلع صرمه، وفلان له صريم.

(٧) ديوان امرىء القيس ص ١٢ من معلقته.

ويرد «الطوفى» على من قال بأن هذاالاسم قد ورد فى شعر «امرىء القيس» وليس عليه غبار ولم يستقبحه أحد. يقول «الطوفى» إن الفرق بينهما أن امرأ القيس استعمله قبل تحريف العامة له،واستعمالهم إياه فى موضوع قبيح بخلاف المتنبى[١].

ويوضح «الطوفى» رأيه بقوله: «والأقرب عندى: أن مثل هذا اللفظ مما فيه لغتان، يستعمل وينشر باللغة المخالفة للاصطلاح المكروه، كالصرم بفتح الصاد. هنا لا يقال: هذا فيه تغيير الرواية عن وضعها، وهوكذب حرام، لأنا نقول: لا بأس بذلك لأجل المعارض الراجح، وقد جاز الكذب شرعاً، بل استحب، بل وجب لمصلحة راجحة، فهاهنا أولى، ثم لم يدل دليل قاطع على أن الشاعر نطق بالصرم مثلاً بضم الصاد، فيكون مظنوناً، فيقوى المعارض[٢]، ويستدل «الطوفى» على هذا بقول المتنبى[٣]:

سَلِى البِيَد أَيْنَ الجِنُّ مِنَّا بِجَوْزِهَا   وَعَنْ ذِى المَهَارِى أَيْنَ مِنْهَا النَّقَانِقُ[٤]؟

النقانق: جمع نقنق، وهو ذكر النعام، فاستعملها العامة فى نوعين من الطعام، وكثر ابتذالهم لها ولأشباهها، فصار استعمال لفظهما، وإن كان المراد معنى غريباً فصيحا - ركيكا، حتى ولو أفرد لفظ النقنق، وجمع لفظ الجوز، لزالت الكراهة، لزوال المشابهة والمعنى فى قول المتنبى: سلى الصحارى والبيداء، أين الجن منا، فنحن أقوى منها وأشجع، ثم سلى الإبل السريعة أين منها النعام، وهى المشهورة بالسرعة.

وألمح فى هذا البيت تشبيهًا خفيًا، يعطى مقارنة بين هؤلاء القوم والجن، ومقارنة

---

(١) الإكسير ص ٧٨ - ٧٩ .   (٢) الإكسير ص ٧٨ - ٧٩ .

(٣) ديوان المتنبى جـ ٢ ص ٣٤١ ط الحلبى وانظر الإكسير ص ٥٩ والجامع الكبير ص ٥٠ .

(٤) ويجوز جمعه على المهارى كصحارى، وهى إبل منسوبة إلى قبيلة من اليمن وهم بنو مهرة بن حيدان: والنقانق: هى المعروفة عند أهل بغداد «بالكيباية» وهى قطع الكروش مخيطة على الأرز واللوز والأبازير وما شاكل ذلك، وهى شبيهة بالمكرشة عند العرب، انظر الجامع الكبير ص ٥٠ .

أخرى بين الإبل والنعام.

ويمثل «الطوفى» فيما كره استعماله لمجرد ابتذال العامة خطأ لكونه ليس محرفا عن وضعه ولا مستقبحا ببيت القلقلة للمتنبى الذى يقول فيه:

وَقَلْقَلتُ بالهمّ الذّى قَلْقَلَ الحَشَا ... قَلاقِلُ عِيسٍ كُلُّهُنَّ قَلاقِلُ[1]

والمعنى: أننى حركت الإبل المتحركة بطبيعتها من الهم الذى حركنى، وحرك ما بداخل جوفى.

ويذهب «الطوفى» إلى أن اللفظة بمفردها لم تكن مبتذلة، وإنما جاءها الابتذال من الثقل مع تكرار اللفظ مرارا من مادة واحدة[2]، ومصداقاً لقوله فى تعليقه على هذه القلقلة التى وردت فى البيت، نجد أنه بالتأمل فيه يحتوى على ثمان قافات، وهذا العدد وحده يكفى لقبحه، وخروجه من دائرة الفصاحة، وقد عابه جميع النقاد، كما عابت بيت الشلشلة على الأعشى، الذى استشهد به «الطوفى» على صحة تعليقه على بيت القلقلة:

وَقَدْ غَدَوتُ إلى الحَانُوت يَتْبَعُنِى ... شَاوٍ مُشِلٌ شَلُوْلٌ شُلْشُلٌ شَوِلٌ[3]

غدوت: أصله الذهاب غدوة، ثم أريد منه مطلق الذهاب.

والحانوت: دكان الخمار. والشاوى: الذى يشوى اللحم، والمعنى: إننى ذهبت إلى

---

(١) ديوانه ص ٢٨ ط لجنة التأليف، هذا البيت من قصيدة مطلعها:

قفا تربا ودقى فهاتا المخايل ... ولا تخشيا خلقا لما أنا قائل

وانظر ديوانه جـ ٣ ص ١٧٥ ط الحلبى، واليتيمة جـ ١ ص ١٣٩، وقلقل: حرك، الحشا: ما فى داخل الجوف، العيس: الناقة الخفيفة.

(٢) الإكسير ص ٨٠.

(٣) رجل شول: أى خفيف فى العمل، شلشل: المحكم. انظر اللسان مادة شول. وهذا البيت من قصيدة مطلعها:

ودع هريرة إن الركب مرتحل ... وهل تطيق وداعاً أيها الرجل؟

انظر ديوان الأعشى ص ٩.

حانوت الخمار غدوة، وكان يتبعنى رجل خفيف الروح، محكم الخلق يقوم بشى اللحم».

أما الآمدى[1]. فيقول: إنهم قالوا: إن هذه الألفاظ كلها التى بعد شاو متقاربة فى المعنى، بالإضافة إلى أن البلاغيين جميعاً قد عابوا هذا البيت.

أما «الطوفى» فيرى فى بيت الأعشى شاهدًا على وجود تكرار لفظ مادة «شول» «شلشل» ويقول إنه من أفصح الألفاظ وأعدلها، ولكنه ليس بمبتذل، إذ الشلشل: الخفيف الروح، ولا يكاد يعرفه إلا خواص أهل اللغة»[2] وإذا كان معنى اللفظة جيداً إلا أن استخدامها وتكرارها فى تكلف مما يفسد المعنى، فقد نص على ذلك أهل هذا الفن، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإننا نستشهد بقول عبد القاهر الجرجانى[3]، فى الدلائل، حيث يقول: «إن اللفظة لا توصف بالفصاحة إلا فى التركيب».

لذا فإننا نرى أن العيب أتاها من تكرارها دون فائدة مقصودة، بينما يرى د. محمد النويهى[4]. أن بيت الأعشى هذا لم يلتفت البلاغيون إلى ما فيه من جمال لأنه يصور فى نظره، بذكر الشين ست مرات، حديث السكارى المتخبط المتعثر المختلط، حيث إن هذه الشأشأة متعمدة منه ليصور هذا التخبط[5].

ولكنى أرى أن هذا البيت معيب، وقد عابته كتب البلاغة والنقد على الأعشى[6]، كما عابت قلقلة المتنبى، وسلسلة مسلم بن الوليد فى بيته الذى قال فيه:

سُلَّتْ وَسُلَّتْ ثُمَ سُلَّ سَلِيلُهَا ... فَأَتَى سَلِيلُ سَلِيلِهَا مَسْلُولاَ

---

(١) الموازنة ص ٤٠ تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، نشر دار الباز بيروت.

(٢) الإكسير ص ٨٠ . (٣) دلائل الإعجاز ص ٣٨ ط المنار بتصرف.

(٤) الشعر الجاهلى جـ ١ ص ٦٨ د. محمد النويهى نشر الدار القومية للطباعة . القاهرة.

(٥) المصدر السابق نفسه جـ ١ ص ٦٨ . (٦) سر الفصاحة ص ٩٤ .

وحسبنا أن علماء البلاغة قاطبة وعلى رأسهم «ابن سنان الخفاجى»[١] أنكروه كما أنكروا بيتى «مسلم بن الوليد» والمتنبى «وتعليق ابن سنان على بيت الشلشلة للأعشى يقول فيه: «إنه كرر لفظة مكرورة الحروف فجمع القبح بأسره فى صيغة اللفظة نفسها، ثم فى إعادتها وتكرارها، فلست تجد ما تزيد على هذين البيتين فى القبح»[٢].

أما بيت «مسلم بن الوليد» فقد قال عنه «ابن سنان» ولولا أن هذا البيت مروى لمسلم وموجود فى ديوانه لكنت أقطع على أن قائله أبعد الناس ذهناً وأقلهم فهماً، ومما لا يعد فى عقلاء العامة، فضلاً عن عقلاء الخاصة، لكنى أخال خاطرة من الوسواس أو شعبة من البرسام عرضت له وقت نظم هذا البيت، فليته لما عاد إلى صحة مزاجه وسلامة طباعه جحده فلم يعترف به، ونفاه فلم ينسب إليه[٣].

أما د. أحمد موسى «فيرى أن هذا البيت تحس بالشقل فيه لما يشيع فيه من كثرة تكرار هذه القلقلة حرصاً على جناس ممعن فى الثقل نازل عن مستوى الصناعة إلى الدرك الأسفل[٤].

وحسبنا من تعقيب «ابن سنان الخفاجى» وهو أحد أعلام البلاغة المشهود لهم فى هذا الفن ومؤسس علم الفصاحة، حتى يتمحل أحد الباحثين المحدثين باستحسان مثل هذه الأبيات التى تحير العقل فى فهمها، ونطقها، أو حتى المقصود منها، فلا تدرى أهى للتعمية والألغاز أم للفصاحة والإبانة.

---

(١) سر الفصاحة ص ٩٤ .　　　(٢) المصدر السابق نفسه ص ٩٤ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ٩٤ .

(٤) الصبغ البديعى ص ٣١٨ دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٨ .

وكما عرض «الطوفى» لما ابتذلته العامة من الألفاظ ضمن شواهده الشعرية، يعرض شواهد أخرى للمبتذل من القوافى التى ينبغى اجتنابها لغثاثتها ومج الأسماع لها لابتذالها»[1].

ويستشهد «الطوفى» على كلامه هذا بقول المتنبى من قصيدة يمدح بها سيف الدولة الحمداني فيقول[2]:

وَمَلْمُومةٍ سَيْفِيةٍ رَبْعِيةٍ   يَصِيحُ الحَصَا فِيهَا صِيَاحِ اللَقَالِقِ[3]

والمعنى: أن الكتيبة التى اجتمعت للحرب بقيادة سيف الدولة هى كتيبة منسوبة إلى ربيعة، ويقصد بها قبيلة الممدوح، «ويصفها» بأنها قوية كثيرة العدد والعدة، وحين صاح فيها هبت كأنها الطيور الجارحة فانقضت جميعها دفعة واحدة لتحقق النصر المبين على الأعداء.

ويرى «الطوفى» رفض القوافى المبتذلة التى جاءت عند الشاعر المتنبى من كلمة «اللقالق» والسلوقى،والكراكى، فى مثل قول «ابن هانىء الأندلسى»[4] لغثاثتها ومج الأسماع لها، وهذا مما يحسب له فى ميزان البلاغة والنقد.

---

(١) الإكسير ص ٨١ .   (٢) ديوان المتنبى جـ ٢ ص ٣٢٥ ومطلعها:

تذكرت ما بين العذيب وبارق   مجر عوالينا ومجر السوابق

(٣) اللقالق: جمع لقلق، وهو طائر كبير يسكن العراق، الململومة: الكتيبة المجتمعة، السيفية: المنسوبة إلى سيف الدولة، الربيعية: منسوبة إلى ربيعة وهى قبيلة سيف الدولة.

(٤) هو محمد بن هانىء الأندلسى وهو غير الشاعر المعروف بأبى نواس، ولد بقرية من قرى أشبيلية سنة ٣٢٠ هـ وتوفى مقتولاً سنة ٣٦٢ هـ وله ديوان مطبوع والبيتين:

من ليس يرفل إلا فى سوابغه   من تبعى مفاض أو سلوقى

أم من يذل عماليقا نذلهم   أى الأجادل يسمو للكراكى

انظر ديوان ابن هانىء ص ٧٦٧ والجامع الكبير ص ٥٢ والإكسير ص ٨١ .

الرابع: عدم استعمال اللفظ المشترك بلا قرينة تميزه:

يوضح «الطوفى»[1] هذا بقوله: «أن لا تستعمل اللفظ المشترك بين معنيين حسن، ومستكره بلا قرينة تميزه، إذ بدون القرينة يسبق إلى الوهم المعنى المستكره، فتمجه النفس وتنفر منه، ولا تزول تلك النفرة بعد معرفتها أن مراده المعنى الحسن، لصلافتها وسرعة بغيها بالمعانى، ألا تري أنك لا تشك فى حسن الورد، وحلاوة العسل، ولو قيل: هذا الورد يشبه سرم البغل، وهذا العسل كأنه عذرة[2]، وهذا اللبن كأنه مدة أو قيح، لنفرت، فإذا نفرها التشبيه الطارىء، فكيف بالإدراك المتبادر للسياق.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ﴾ [الأعراف: ١٥٧] وكذلك قول القائل: لقيت فلاناً فأكرمته وعزرته[3] «فلولا قرينة الإكرام فى هذه المواضع، لفتح لمبادرة الذهن إلى التعزير بمعنى التأديب والإهانة»[4].

ويورد «الطوفى» أمثلة يبين فيها القرائن مع الكلمات التى تحتمل أكثر من معنى، ويذكر قول بعضهم: يصف رقعة جاءت من صديق له يقول فيها: «فأنارت إنارة الزواهر، فالأزهار منها كالعانة فى فلكها الدائر»[5]. وفى معنى «العانة» وسياقاتها المختلفة يقول «الطوفى» والعانة مشترك بين جماعة «حمر الوحش» والشعر حول القبل، والعانة: كواكب فى السماء تحت القوس، فبذكره الفلك، علم أن المراد: هذا المعنى الأخير لملازمته الكواكب»[6].

وفى أهمية القرينة من حيث القوة والضعف يرى «الطوفى» ذلك بقوله: «واعلم أن القرينة قد تكون قوية فتميز بين المشتركين تمييزاً تامًا، وقد تكون ضعيفة فلا تفيد»[1] وقد مثل لكل منهما.

---

(١) الإكسير ص ٨٢ . (٢) العذرة: الغائط . (٣)الإكسير ص ٨٢ .

(٤) المصدر السابق نفسه ص ٨٢ . (٥) المصدر السابق نفسه ص ٨٢ .

(٦) الإكسير ص ٨٢ .

ومن القرائن القوية يسوق «الطوفى» شاهدًا من القرآن الكريم على ذلك، قوله تعالى: ﴿وإِذْ غَدَوتَ مِن أَهلِكَ تُبَوِّىء المؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١] فإن لفظ المقعد والمقعدة مشترك بين ما يلاقى الأرض من الإنسان إذا قعد، وبين موضع القعود، كالمضرب والمقتل، لكن ذكر القتال فى الآية بين أن المراد: الموضع، لا ما يلاقيه، وقرينه أخرى، وهى: تبوىء، إذ معناها تنزل فى قوله: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِن الجَنَّةِ غُرفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨] أى بنوا لهم، وذلك مختص بالمكان وكذا قوله تعالى: ﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥] فالصدق بين المراد[٢] . وهذه الشواهد قرائنها قوية جعلتها واضحة.

أما ما جاء بقرائن ضعيفة فقد استشهد لها «الطوفى» بقول الشريف الرضى[٣] الذى يقول فيه:

أَعْــزِزْ عَلَّى بِأَنْ أَرَاكَ وقَــدْ خَــلاَ عَنْ جَــانِبَــيْكَ مــقَــاعِــدُ الــعُــوَّادِ

ويرى «الطوفى» تعليقا على هذا البيت أن إضافة مقاعد إلى العواد قرينة، لكنها ضعيفة من جهة أن المقاعد أضيفت إلى من لا يصح استعماله فيه بذلك المعنى، وهو القتال، ولو قال «الشريف الرضى» مجالس، أو مواطن، عوض مقاعد لخلص من هذه المعرة، ولو لم يذكر القرينة فى شعره لكان أمره أخف وأسهل[٤].

فإذا نظرنا إلى لفظتى «مقعد ومقاعد» الواردتين فى الآيتين السابقتين المشار إليهما نجدهما فى منتهى الدقة والملاءمة والتوفيق لمكانهما، بينما نجد هذه اللفظة بعينها «مقاعد» التى وردت فى بيت الشريف الرضى قد اكتسبت الرداءة بإضافتها إلى العواد،

---

(١) المصدر السابق نفسه ص ٨٢. (٢) الإكسير ص ٨٢ .

(٣) هذا البيت من قصيدة يرثى فيها الصابى الكاتب ومطلعها:

أعلمت من حملوا على الأعواد؟ أرأيت كيف خبا ضياء النادى؟

(٤) الإكسير ص ٨٢، ١١٨ .

ذلك لأن الذهن ينصرف عن سماعها أو حتى قراءتـها إلى المعنى القبيح مباشرة، لهذا فنوافق على ما ذهب إليه «الطوفى» فى هذا الشأن، من وجـود القرينة القوية التى تميز المعنى المراد.

هذا وقد سـبق «الطوفى» إلى هذا الرأى كل من «ابن سنان الخـفاجى»[1]، «وابن الأثير»[2].

هذا ونكتفى بهذه الشواهد التى وردت عند «الطوفى» لنرى ما ذكره فى نوع أسماء المهمل بغير قرينة، ويستشهد على ذلك لقول الشاعر تأبط شراً حين قال:

أقـول للحـيان وقـد صـفـرت لهم　　　وطابى ويومى ضيق الجحـر معور[3]

المعنى: أن الشاعر يظهـر كراهيته لقبـيلة لحيان، ويعلن ذلك صراحة وأنه مسـتعد للقائهم وقتالهم، وقد كشف عن مكانه ونواياه.

يناقش «الطوفى» «ابن الأثير»[4] فيمـا ذهب إليه أن القرينة فى هذا البـيت لا تفيد شيئًا، ولا تزيل ما عليه من الكراهة، لمبادرة الذهن إلى المحل المخصوص من الحيوان.

ويتصـدى «الطوفى» للرد على «ابن الأثير» بقوله: «وفـى هذا نظر، بل لهذا حكم غيره مما تزيل القرينة كراهيته، ويستشـهد على صحة رأيه بشواهد منها قولهم: «جحر ضب خرب».

فإنَّ هذا يدل على أن المراد ثقب فى حائط أو أرض، بقـرينة ذكر الضب والأفعى، يؤكد ذلك أن اسـتعمـال ما يكره من الألفاظ إنمـا يصدر عن الكن عيىّ، أو فـصيح

---

(١) سر الفصاحة ص ٧٩ .

(٢) الجامع الكبير ص ٥٣ - ٥٤ تحقيق طه الزينى وانظر المثل السائر جـ ١ ص ٢٦٣ .

(٣) ديوان الحماسة جـ ١ ص ٢٦ لأبى تمام ط لجنة التأليف.

لحيان: بطن من هذيل، وصفرت وطابى: كناية عن خلو قلبه من محبتهم.

معور: باد عورته، وهى مكان المخافة منه.

(٤) الجامع الكبير ص ٥٤، والمثل السائر جـ ١ ص ٢٦٣ والإكسير ص ٨٣ .

ضعيف الفصاحة، أو تام الفصاحة بشرط القرينة الموضحة للمراد منه، ولو كان استعمال مثل ذلك مع القرينة المميزة لا يزيل كراهته لكان عيا، أو ضعفاً فى الفصاحة، وكان يلزم ذلك فى حق «النبى ﷺ» لأنه استعمله فى قوله: «إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها»[1]، وقوله: «لو كان المؤمن فى جحر ضب لقيض الله له من يؤيده»[2] وقوله: «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين»[3] وذلك باطل، لأنه أفصح العرب اتفاقاً[4].

وللإنصاف أقول إن وجهة نظر «الطوفى» فيما ذهب إليه من ضرورة وجود القرينة لإزالة ما قد يقع فى نفس الإنسان من لبس حين يسمع اللفظ لأول وهلة، ولكن قد تكون هذه القرينة ضعيفة كما وقع فى بيت «تأبط شراً»[5] وقد تكون قوية مزيلة للقبح نحو «مقاعد للقتال» فى سورة آل عمران آية ١٢١، وقد تكون ضعيفة لا تزيله، بل ربما كان عدمها أيسر حالاً، نحو «مقاعد العواد» فى بيت الشريف الرضى، ولكن لا نستطيع أن نغمض، «ابن الأثير» حقه فرأيه جيد، فى تعليقه على بيت «تأبط شرا» أما مطلقاً، فقد وضح «الطوفى» مقصود «ابن الأثير» وأرى أن كلا منهما على صواب، فيما ذهبا إليه، وإن كان «الطوفى» قد نجح فى تبنى وجهة نظر «ابن الأثير» الذى اتفق معه فيها، حيث إنه لم يقيدها، وإنما أطلقها، وهذا مما يحمد له، حيث كانت نظرته أوسع وأشمل حين حلل وناقش واستحسن واستشهد بشواهد كثيرة منها القرآنية والأحاديث النبوية، والشواهد العربية، التى عرضنا لجزء منها، والتى أكدت عدم

(١) ورد الحديث فى المجازات النبوية للشريف الرضى ص ٨٥ «أن الإسلام ليأرز» قال الأصمعى يأرز: أى ينضم إليها ويجتمع بعضه إلى بعض فيها «اللسان مادة أرز».

(٢) سنن ابن ماجة حديث قريب من هذا الحديث رواه أبو هريرة «عن رسول الله ﷺ «لتتبعن سنة من كان قبلكم باعا بباع، وذراعاً بذراع، وشبرا بشبر، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتم فيه». السنن جـ ٢ ص ١٣٢٢.

(٣) رواه سعيد بن المسيب عن أبى هريرة سنن ابن ماجة جـ ٢ ص ١٣١٨.

(٤) الإكسير ص ٨٤.

(٥) ديوان الحماسة جـ ١ ص ٢٦.

كراهته وهو رأى موفق وسديد.

الخامس: ومن فصاحة المفرد «التصغير» ويأتى ليعبر عن معنى خفيف، ولطيف، أو ضعيف، للتناسب بينهما.

وقد قسمه «الطوفى»[1] إلى مبحثين، تناول فيهما بشكل موسع شمل أقسام التصغير جميعاً، وأبنيته وما يحسن به فيكون كالوشى فى الثياب.

فالمبحث الأول من أقسام التصغير، تناول فيه، تصغير التقريب، ومورده الظروف، نحو تُحيت، وفُويق، وعُنيد، وقُبيل، وبعيد.

وفى تصغير التقليل ومورده العدد، مثل دريهمات، وأحيمال وفى تصغير التعظيم استشهد بقول الرسول ﷺ، عن ابن مسعود «كنيف ملىء علماً»[2].

ويستشهد «الطوفى» بقول لبيد بن ربيعة[3]:

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ يَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

فتصغير «دويهية» هنا للتعظيم، بمعنى أنها مهما كانت صغيرة فهى عظيمة لعظم المصاب بسببها.

ونرى «للطوفى البغدادى» رؤية فنية فى تناول التصغير مرة للتحقير، وأخرى للتعظيم، وثالثة للتبغيض، هذه الرؤية قد تعين الباحث على فهم المراد من التصغير فى أساليب البلاغة، بخلاف المعروف عن التصغير في بابه من علم الصرف.

ويناقش «الطوفى» حقيقة التصغير رداً على كلام «ابن سنان الخفاجى»[4] فى

---

(١) الإكسير ص ٨٥-٨٦، والجامع الكبير ص ٥٤-٥٥.

(٢) الحديث فى اللسان منسوب إلى عمر رضى الله عنه، ومعناه أنه وعاء للعلم بمنزلة الوعاء، الذى يضع الرجل فيه أداته، وتصغيره على جهة المدح له، وهو تصغير تعظيم للكنف.

(٣) ديوان لبيد ص ٢٥٤ ط الكويت، والإكسير ص ٨٦ والجامع الكبير ص ٥٥ وسر الفصاحة ص ٨١ وهو من قصيدة يرثى فيها النعمان بن المنذر.

(٤) سر الفصاحة ص ٨١ والإكسير ص ٨٦.

مناقشته «المبرد» بقوله: لا يقال حقيقة التصغير واحدة، فكيف يراد بها ضدان، كالتحقير والتعظيم، والدليل الواحد لا يدل على مدلولين متناقضين، كما أن العلة لا تقتضى معلولين، ذلك لأنا نقول: إرادة الضدين منه ليست من جهة واحدة، حتى ما ذكرت، بل من جهتين[١]:

إحداهما: التجرد عن قرينة، فيفيد التحقير لوضعه له.

والثانية: اقترانه بقرينة التعظيم فتفيده، لقرينة العلم فى الخير، واصفرار الأنامل فى الشر.

والحقيقة أننى أؤيد وجهة نظر «الطوفى» فيما ذهب إليه، ورده على كل من «ابن سنان» و«المبرد» فى حقيقة التصغير حيث إن التصغير فى موضع الشاهد فى بيت لبيد وهو «دويهية» ولو أنه أفاد التصغير والتحقير ترتب عليه عظم المصاب، وهذا ما يقصده الطوفى. هذه واحدة، أما الأخرى فقد انفرد بها «وهى تصغير التبغيض والذم».

أما المبحث الثانى: فقد خصصه «الطوفى»[٢] لأبنية التصغير الثلاثة، إلا أننا نجده يقف مع «ابن الأثير»[٣] مناقشاً فيما جاء من ألفاظ لا مصغر لها، أو التى لا مكبر لها.

فنجده يقول: «إن كلاً من لفظتى اللجين، والكميت» وضعا على بناء المصغر، أما لفظتى «سهيل، والثريا» الذى ذهب «ابن الأثير» إلى أنه لا مكبر لهما مستعمل فصحيح، وإن عنى مطلقاً، فلا، إذ مكبر سُهيل «سهل» والثريا أصلها ثريوى يصغر «ثروى» مشتق من الثروة، وهى الكثرة، لكثرة كواكبها»[٤].

وللحق أقول إن رأى «الطوفى» جيد حيث نبه على ما غفل عنه «ابن الأثير» كما

---

(١) الإكسير ص ٨٦ والجامع الكبير ص ٥٦.
(٢) الإكسير ص ٨٦ - ٨٧.
(٣) الجامع الكبير ص ٥٥ - ٥٦.
(٤) الإكسير ص ٨٦ - ٨٧.

نبه «الطوفى» أيضاً على أن التصغير الموجود فى الكلمة لابد أن يكون بمقدار لأنه بمثابة الوشى فى الثياب، والنفس تمل الكثير، وهو محق فى هذا، ويستدل «الطوفى» على كلامه بشواهد عربية يمكن الرجوع إليها، حيث توضح ما امتاز به «الطوفى» من دقة أفكاره ونظرته الشاملة فى هذا المبحث، سواء أكانت نظرة علمية، أم نظرة أدبية تذوقية، كذلك ظهرت لفتات أصولية فى رده على «ابن سنان» فى مناقشته للمبرد، مما يدل على حيادية هذا العالم، وثقافته، التى اتسمت بها أفكاره، فجاءت آراؤه مبتكرة، رغم أنه مسبوق بعلماء كثيرين تناولوا مثل هذه المباحث.

السادس: ومن شروط فصاحة المفرد: أن تكون مركبة من أقل الأوزان تركيباً وهو الثلاثى، ولهذا كانت أكثر ألفاظ الكتاب العزيز ثلاثية والرباعى قليل، ولا خماسى فيه أصلاً، إلا ما كان اسم نبى نحو، إبراهيم وإسماعيل وهى أعجمية لا عربية، ثم قال: لا يقال فيه ﴿فسيكفيكهم﴾ [البقرة: ١٣٧] ﴿أنلزمكموها﴾ [هود: ٢٨] «وليستخلفنهم» وهى أكثر من الخماسى ويرى «الطوفى» أنها كلمات وليست كلمة مفردة وكلامنا فى الكلمة، بخلاف ما جاء فى قول المتنبى»[1]:

إن الكرام بلا كرام منهم مثل القلوب بلا سويداواتها

«سويداواتها» كلمة واحدة، وقد استهجنت منه لكثرة حروفها[2].

وقد سبقه إلى هذا الرأى «ابن سنان الخفاجى»[3] فى سر الفصاحة أما «ابن الأثير» فقد أنكر على «ابن سنان» رأيه فيما ذهب إليه من قبحها لأنها طويلة، ويعلل رفضه لهذا الرأى: بأن الأمر ليس كما ذكره «ابن سنان» إنما قبحها لم يكن بسبب طولها، وإنما هو لأنها فى نفسها قبيحة.

---

(١) ديوان المتنبى جـ ١ ص ٢٣٠ من قصيدة يمدح فيها أبا أيوب أحمد بن عمران مطلعها:

سرب محاسنه حرمت ذواتها دانى الصفات بعيد موصوفاتها

(٢) سويداواتها: جمع سويداء: وهى حبة القلب. (٣) سر الفصاحة ص ١٠٠.

بينما وهى مفردة اجتمع لها الحسن، فلما جمعت قبحت، لا بسبب الطول.

والدليل على ذلك ما ورد فى القرآن الكريم، من ألفاظ طوال، مثل: قوله تعالى ﴿فسيكفيكهم﴾ وقوله ﴿أنلزمكموها﴾ وهى مع ذلك حسنة، ولو كان الطول سببا فى قبحها لقبحت الألفاظ التى وردت فى الآيات السابقة التى أشرنا إليها، وذكرها «الطوفى» نقلاً عنه.

وأرى أن «ابن الأثير»[1] جانب الصواب، حين نادى بهذا الرأى، فى المثل السائر، حيث أقام الحجة والدليل على ذلك من خلال رأيه آنف الذكر، ولكنه شعر بتهافت رأيه، فعدل عنه فى الجامع الكبير[2]، وأخذ برأى «ابن سنان» الذى قال: إنَّ طول الكلمة كان سببا فى قبحها - وهى كلمة «سويداواتها» التى وردت فى بيت المتنبى - وبحسب ذلك يتضاعف استقباحها واستكراهها.

أما ما ورد من الألفاظ الطوال فى القرآن الكريم فى الآيات السابقة فهى كلمات وجمل، كما ذهب إليها «ابن سنان».

وبهذا يتفق الجميع على كراهة الكلمة وقبحها، بسبب كثرة حروفها أما الكلمة التى تشتمل على جملة، كما ورد فى الشواهد القرآنية فقد عدَّها العلماء من الطبقة العليا فى البلاغة.

* * *

(١) المثل السائر جـ ١ ص ١٨٨.

(٢) الجامع الكبير ص ٥٨ - ٥٩.

الفصل الرابع:

فصاحة المركب عند «الطوفى البغدادى»

بعد أن عرض «الطوفى» لفصاحة المفرد وشرطه، تناول «فصاحة المركب» وعرفَّه بقوله: «وأما المركبة: فهى إما جملة واحدة، أو جمل، والجمل: إما أن يتعلق بعضها ببعض، أو لا، فإن لم يتعلق، كقول «على» رضى الله عنه» لامال أعوذ من العقل، ولا داء أعيى من الجهل، ولا كرم كالتقوى «لم يعتبر فيه إلاّ امتزاج كل جملة على حالها، إذ ارتباط بعضها ببعض، لا ارتباطها بما قبلها، وبعدها من الجمل، وهذا هو الشرط فى الجملة الواحدة أيضًا، وإنْ تعلق بعضها ببعض اعتبر الارتباط والامتزاج بين الجمل كلها، وتمكن ألفاظها، لأنها إذن كالجملة الواحدة وبهذا ظهر التفاوت بين أصناف الكلام، لأن أجزاءه كلما كانت أشد ارتباطًا كانت أدخل فى الفصاحة»[1].

ويحدد «الطوفى» لفصاحة المركب صفتين هما: الامتزاج، وتمكن الألفاظ.

فالامتزاج: عنده هو تناسب الألفاظ، وارتباط الكلام إذ بدونهما يكون كتركيب جسم من نوعين: كرأس إنسان على بدن فرس، أو العكس أو كجسم مفصل الأعضاء مقطع الأجزاء[2].

أما تمكن الألفاظ: فهو وضع كل لفظة فى موضعها اللائق بها، إذ بدون ذلك يكون مضطربًا متناثرًا، كعقد جعلت كل قطعة منه فى غير موضعها، فإنَّ ذلك يشينه، وإنْ كان ثمينًا فى نفسه[3].

كما يذكر «الطوفى» أن للامتزاج والتمكن مراتب: عليا، ودنيا، ووسطى، وعلى

---

(١) الإكسير ص٩٣ وانظر دلائل الإعجاز ص٣٥ ط المنار. (٢) الإكسير ص٩٣.

(٣) المصدر السابق نفسه ص٩٤، وانظر بيان إعجاز القرآن للخطَّابى ضمن ثلاث رسائل ص٢٦.

حسب تفاوتها، تتفاوت مقادير الكلام.

ويخبرنا أنه لا فضيلة للفظ المفرد على مرادفه، ومايؤدى معناه لذاته، بل لاختصاصهم عليه ببعض الصفات، وهى الحق على اللسان وهذه هى الفكرة التى وضحها عبد القاهر[1].

ويعزى رونق الكلام وبهجته إلى التأليف والتركيب، وأن جمال الأشياء وحسنها تابع لفائدتها وتأثيرها، وجمال المركبات وحسنها تابع لتأليفها يوضح ذلك فيقول:

«إنَّ الألفاظ المفردة قد تكون بحيث لا تعبأ النفوس بها، فإذا ركبت مالت إليها واشرأبت، وما ذاك إلا بسبب التركيب[2].

وأنَّ القرآن الكريم فى أعلى رتب البيان، ولقد أعجز أهل اللسان ولا فضل له على كلامهم، إلاَّ من حيث التأليف، لأن مفرداته متداولة بينهم جميعًا قبل نزوله، وإلا لم يكن عربيًا، وإن شئت فاعتبر قوله تعالى: ﴿وقِيلَ يا أَرْضُ ابْلَعِى مَاءَك ويَا سَمَاءُ أقْلِعِى وَغِيضَ الماءُ، وقُضِىَ الأمْرُ، واسْتَوتْ عَلَى الجُودِىِّ، وَقِيلَ بُعدًا لِلقَوْمِ الظَّالِمينَ﴾ [هود: ٤٤] وقوله تعالى: ﴿وإذَا رَأيتهُم تُعْجِبُكَ أجْسَامُهُم، وَإن يَقُولُوا تَسمعْ لِقَوْلِهِمْ كأنَّهُم خُشُبٌ مسنَّدةٌ، يحْسَبُونَ كُلَّ صَيحةٍ عَلَيهِم، هُمُ العَدُوُّ فاحْذَرهُمْ، قَاتَلَهمُ اللهُ أنَّى يُؤفَكُونَ﴾ [المنافقون: ٤].

ومصداقًا لهذه النظرة نجد أن عبد القاهر قد سبق «الطوفى» إليها. «والطوفى» يعلق على هاتين الآيتين فيقول: إنَّ كل واحدة من هاتين الآيتين تضمنت ست جمل، فانظر إلى شدة امتزاجه وارتباطه، وأخذ بعضه بأعناق بعض وتمكن ألفاظه، بحيث لو نقلت أى لفظة، أو جملة منه عن مكانها لاختل، وانطمست بهجته، مع كثرة فصوله،

(١) دلائل الإعجاز ص٣٥ ط المنار بتصرف.
(٢) الإكسير ص٩٤.

وتعدد جمله، فبهذه الصناعة اختص القرآن على سائر الكلام»[1] وهذا ما عرف بالنظم.

ويستدل «الطوفى» على ذلك بكلام «ابن الأثير»[2] فى قوله: «ومن الدليل على ذلك، أن الكلمة الواحدة تكون حسنة رائقة فى كلام، ثقيلة مستهجنة فى آخر، كقول الحماسى[3]:

تَلَفَّتُ نَحْوَ الْحىِّ حتى وَجَدْتُنى   وجِعْتُ من الإصْغَاءِ ليتًا وأخدعَا

وكلمة «الأخدع» فى بيت الحماسى، رائقة حسنة.

بخلاف قول أبى تمام:

يا دهْرُ قَوِّمْ أَخْدَعَيكَ فَقَدْ   أضْجَجْتَ هذا الأَنَام مِنْ خُرْقِكَ[4]

يرى «ابن الأثير» أن للفظ الأخدع فى بيت أبى تمام من الكراهة والثقل أضعاف ما لها فى بيت الحماسى من الروح والخفة[5] وهو بهذا يتفق مع عبد القاهر الجرجانى[6]، والآمدى[7].

بينما يتصدى «الطوفى» لمناقشة «ابن الأثير» فيقول: وفى كلامه نظر من وجهين[8]:

---

(١) الأكسير ص٩٥ والدلائل ص٣٨ ط المنار.

(٢) الجامع الكبير ص٦٦ والمثل السائر جـ١ ص٣٨٤.

(٣) هو الصمة بن عبد الله بن طفيل من قصيدة مطلعها:

حننت إلى ريا ونفسك باعدت   مزارك من ريا وشعبا كما معا

انظر ديوان الحماسة جـ٢ ص٥٦ والدلائل ص٣٨ ط المنار والجامع الكبير ص٦٦-٦٧ والإكسير ص٩٥.

(٤) ديوان أبى تمام ص٢١٠ من قصيدة يمدح بها محمد بن الهيثم مطلعها:

قد مات محل الزمان من فرقك   واكتن أهل الإعدام فى ورقك

(٥) الجامع الكبير ص٦٦-٦٧.   (٦) الدلائل ص ٣٩.   (٧) الموازنة ص٢٢٨.

(٨) الإكسير ص ٩٦.

أحدهما: إنَّا لا نسلـم ثقلهـا فـى بيت أبى تمام، بل هى أفـصح منهـا فى بيت الحماسى، لأنهـا فيه حقـيقة، وفى بيت أبى تمام مسـتعارة، والاستـعارات أفصح من الحقائق فى الصناعة.

الثانى: سلمنا ذلك، لكن لم قلت إنَّ الـلفظة فى البيـتين مسـتوية من كل وجـه، وظاهره أنها ليسـت كذلك، إذ هى فى بيت الحماس مفـردة وفى بيت أبى تمام مثناه، فلعل الثقل أتاها من جهة التثنية، فإنه معنى زائد على مجرد اللفظة، فتؤثر فيها ثقلاً، وقد قدمنا عند ذكـر اللقالق فى بيتى المتنبى[1] وأن الهجنة والكراهة إنَّمـا جاءتها من حيث الجمع الذى به شابهت ما تستعمله العامة وتبتذله، ولو أفرد لزال ذلك.

وفى تعليق «الطوفى» السابق طرافة وجدة، حـيث تناول تحليل هذين البيتين بشكل علمى، مستدلاً عليه، على صحة رأيه بأكثر من دليل وهو بهذا ينفرد عن العلماء فى الوجه الأول، أمـا فى الوجه الثانى فيـعزى ثقل اللفظة فى بيت أبى تمام إلى التـثنية، وأن الهجنة والكراهة جاءتها من حيث شابهت فى استعمالها العامة.

ومع وجاهة رأى الطوفى فيما ذهب إليـه من الوجه الأول إلاَّ أننى أختلف معه فى الوجه الثانى، فالكلمة كما قال الإمام عبد القاهر فى الدلائل[2] لا نستطيع أن نحكم عليها منفردة، دون تركيب، ولا يمكن أن توصف بالحسن أو الرداءة إلاَّ فى التركيب.

لذلك فـأتفق مع «الطوفى» من أن استـعمـال اللفظة فى بيت أبى تمام على سـبيل الاستعارة أبلغ، من استـعمالها على سبيل الحقيـقة فى بيت الحماسى. من أجل هذا فإنَّ بيت «أبى تمام» جاء موفقًا أكثر من بيت الحماسى.

وهذا الرأى يتـفق مع «الطوفى» ويختلف مع العلمـاء الذين تقدم ذكـرهم، ودليل ذلك إجماع كل من الآمدى[3]، وعبد القاهر[4] «وابن الأثير»[5] على ثقل بيت أبى

---

(١) ديوان المتنبى جـ٢ ص٣٢٥. (٢) دلائل الإعجاز ص٣٩ ط المنار.

(٣) الموازنة ص٢٨٨. (٤) الدلائل ص٣٩-٤٠ ط المنار. (٥) الجامع الكبير ص٦٦-٦٧.

تمام واستحسانهم، بيت الحماسة، فى الوقت الذى ذهب «الطوفى» إلى استحسان بيت أبى تمام ورفض بيت الحماسة، لأن اللفظة مستعملة فيه على الحقيقة وفى البيت الآخر مستعارة، والإستعارة أبلغ فى التعبير من الحقيقة.

كما أرى أن ما جاء فى فصاحة المركب، من امتزاج وتمكن للألفاظ هذه النظرة بتمامها عند كل من الخطابى (ت ٣٨٨ هـ)[1] والرومانى (ت ٣٨٦ هـ)[2] وقد سبقهما إلى هذا «الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)[3] وذكرها فى كتبه البيان والتبيين و«الحيوان» حيث وضع مقاييس الكلام الجيد فيقول: «تخير اللفظ وسهولة المخرج، وكثرة الماء» وفى موضع آخر يقول: «بصحة الطبع وجودة السبك»[4] ويختم حديثه بأن الشعر صناعة وضرب من النسيج وجنس من التصوير «وفى البيان والتبيين» نراه يقول: «فإذا كان المعنى شريفًا، واللفظ بليغًا، وكان صحيح الطبع»[5].

وهذه النظرات نمت وتطورت على يد العالم الجليل عبد القاهر الجرجانى[6]. وأصبحت معروفة بنظرية النظم.



(١) ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن الكريم ص٢٦-٧٥.

(٢) المصدر السابق ص٧٥ وانظر أثر النحاة ص٢٥٨ د. عبد القادر حسين.

(٣) البيان والتبيين جـ١ ص١٠١ والحيوان جـ٣ ص١٣٠-١٣١.

(٤) الحيوان جـ٣ ص١٣١-١٣٢.

(٥) البيان والتبيين جـ١ ص٨٣ وما بعدها ط بيروت.

(٦) دلائل الإعجاز ص ٣٠١ ط المنار رشيد رضا.

الفصل الخامس:

اللفظ والمعنى

هذه المسألة من مسائل علم الجمال الحديث، شغل بها الأقدمون قبل أن يعالجها العرب، وقد تحدث هؤلاء وأولئك عن المعايير الجمالية الموضوعية التى تعد من أسس الحكم على العمل الأدبى من الناحية الفنية.

وعلى الرغم من أن مادة التعبير الأدبى هى الجمل بما تشتمل عليه من ألفاظ منظومة، أو منثورة يستعان بها على محاكاة الأشياء والأفعال كما قرر ذلك أفلاطون وأرسطو[1]، فليست أول القواعد الجمالية مقصورة على ما يخص الجمل والأبيات المقررة، بل إنَّ منها ما يخص الأجناس والقوالب الفنية أى وحدة العمل الأدبى كله، وهذا ما عنى أرسط بشرحه حين تحدث عن تنظيم أجزاء القول فى الخطابة، وقد حاول بعض نقاد العرب مجاراته فى ذلك حين عالجوا أجناس الأدب العربى شعره ونثره، ولكن عنايتهم تركزت فقط على نقد الجملة أو الأبيات المفردة فى القصيدة، وهو فارق جوهرى بين النقد العربى - جملة - ونقد أرسطو»[2].

«بل أن أرسطو ليذهب إلى أن الحكم على أجزاء الجنس الأدبى لا يكتمل إلا بالنظر إلى طبيعة الجنس الأدبى والموقف بعامة[3].

على أنه لم يغفل الإشارة إلى ما بين الألفاظ ومعانيها فى الجمل من صلة فهو يعتبرها من جمال الأسلوب فى نظام الجملة، وفى توازى أجزائها.

لذلك سنعرض لآراء «الطوفى» فى هذه القضية، فهو حين تناول «قضية اللفظ والمعنى» بحثها تحت عنوان «المعانى» ذلك أنه اهتم بالمعنى كما هو واضح، بخلاف من

(١) الخطابة لأرسطو الكتاب الثالث ترجمة د. عبد الرحمن بدوى (٣٥٥) ص٢٥-٣٥.
(٢) النقد الأدبى ص٢٤١ د. غنيمى هلال - نهضة مصر الفجالة.
(٣) النقد الأدبى ص٢٤١ د. غنيمى هلال، نهضة مصر الفجالة.

كرسوا جهودهم للفظ أو غضوا من قدر المعنى لحساب اللفظ.

وقد حدد «الطوفى» هذا الفصل فى قسمين:[1]

الأول: ما يستعيره المتكلم ممن سبقه.

الثانى: ما يخترعه هو لعبور فكرته، لأمر طارىء «يوضح هذا بقوله: بالاعتناء بالمعانى الشريفة التى تطلب الألفاظ الشريفة الأنيقة» وأردف ذلك بقوله «إن المعانى عنده أشرف من الألفاظ لأنها هى المقصودة»، وبين مراده من هذا كله فى وجهين:

الأول: أن المتعلمين يستوون فى معرفة الألفاظ، ويتفاوتون فى رتبة البيان، وذلك تبعًا لتفاوتهم فى المعانى.

الثانى: أن مقصود البيان والبلاغة، إنما يستخرج بالقوة الفكرية والتدبر والروية، ولا يستخرج بها إلا المعانى لا الألفاظ ذلك أنها تابعة للمعنى، ثم انبرى يتحدث عن شرف المعنى وسقوطه، وأنه من نتائج علو الهمة وسقوطها وذهب إلى أن اقتصار قوم على تنميق الألفاظ وتزويقها، واهمال المعانى، وزعموا أن العرب تصنع ذلك، فقالوا: «انهم أسوة واستروحوا قول الشاعر[2]:

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِنَى كُلَّ حَاجَة ... وَمَسّحَ بالأَرْكَانِ مَنْ هُوَ ماسِحُ

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الأحَادِيث بَيْنَنَا ... وَسَالَتْ بِأعْنَاقِ المَطِيِّ الأَبَاطِحَ

ووصفوا هذه الأبيات بأنها ألفاظ مطربة، ولا طائل من المعنى وراءها إذ حاصل معناها، إننا لما فرغنا من الحج ركبنا الطريق راجعين نتحدث على ظهور دوابنا»[3].

---

(١) الأكسير ص٩٧.

(٢) تنسب هذه الأبيات إلى كثير عزة وقيل لابن الطثرية، أو لعقبة بن كعب بن زهير، انظر الشعر والشعراء ص٣-٤ عيار الشعر لابن طباطبا العلوى ص٨٣-٨٥ تحقيق د. زغلول سلام ود. طه الحاجرى. والإكسير ص٩٧.

(٣) الإكسير ص٩٨.

وليس الأمر كذلك فمعنى البيتين أشرف من لفظهما، ومن أنعم النظر فيهما يتحقق من ذلك.

وأشار «الطوفى» إلى المعنى المقصود من وراء هذين البيتين فقال: «إنَّ هذا الشاعر عاشق مغلوب، وهو مع ذلك متستر فلمَّا غلبه العشق على أن قال «قضينا من منى كل حاجة» يشير إلى اجتماعه بمحبوبه، وقضائه وطره منه، تدارك أمره سريعًا، فقال: «ومسَّحَ بالأركان من هو ما سح ليوهم السامع أن حاجتنا التى قضيناها من منى إنَّما هى مناسك الحج، ثم غلب مرة أخرى، فقال: «أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا» كناية عن أنه خلا بمعشوقه فى رجوعه عن منى أيضًا» لكن لم يتمكن من بثه كل ما عنده من أفانين الشوق إليه والوجد به».

ثم يختتم حديثه بقوله: «ولعمرى إنَّ من لا يفهم ما فى كلام العرب، ولا يستحسن هذه المعانى فهو فى أسر الجهالة عان، ولكنهم لم يفهموا كلام العرب، فنسبوا إليهم الإهمال، وجدير بمن لا يفهم أن يخطىء[1]»

يتضح من العرض السابق أن «الطوفى» يذهب إلى شرف المعانى وعلوها، ولو أنه لم يترك اللفظ وإنما منحه عناية لا تقل عن عنايته بالمعنى فنجده يقول: «بالاعتناء بالمعانى الشريفة التى تطلب الألفاظ الشريفة»[2].

ومن هنا نستطيع أن نقول: إنَّ نظرة «الطوفى» تتجه نحو الثنائية والتسوية بين اللفظ والمعنى.

فإذا ما ذهبنا عند آراء العلماء والنقاد وجدناهم ينظرون إلى هذه القضية من زوايا مختلفة، نجدهم قد انقسموا: فمنهم من انتصر للفظ على المعنى، ومنهم من انتصر للمعنى على اللفظ، ومنهم من قال بالثنائية بينهما.

---

(١) المصدر السابق نفسه ص٩٨-٩٩. (٢) المصدر السابق ص٩٧.

ولعل أول من لفت الأنظار إلى هذه القضية هو «بشر بن المعتمر» (ت ٢١٠ هـ)[١] وصحيفته المعروفة التى أصبحت مقياسًا من مقاييس البلاغة - والنقد فيما بعد، وضعها العلماء دستورًا يسيرون عليه وعلى ضوء كلام «بشر بن المعتمر» سار «الجاحظ» (ت ٢٥٥ هـ) وآثار هذه القضية بما ذكره فى كتابه الحيوان من أن «المعانى مطروحة فى الطريق يعرفها العجمى، والعربى، والبدوى، والقروى والمدنى، وإنما الشأن فى اقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، وكثرة الماء، وفى صحة الطبع، وجودة السبك، فإنَّما الشعر صناعة وضرب من النسيج وجنس من التصوير»[٢].

هذه العبارة أوهمت كثيرًا ممن قرأها، حتى قالوا إنَّ الجاحظ اهتم باللفظ دون المعنى، والواقع خلاف ذلك، فالمتأمل فى عبارته السابقة، وكلامه فى أماكن أخرى من البيان والتبيين[٣] والحيوان[٤] يعلم أنه اهتم بالمعنى قدر اهتمامه باللفظ، ومما يؤكد ذلك قوله: «إنه ليس فى الأرض كلام هو أمتع ولا آنسق، ولا ألذ فى الأسماع ولا أشد اتصالاً بالعقول السليمة، ولا أفتق للسان، ولا أجود تقويمًا للبيان، من طول استماع حديث الأعراب العقلاء الفصحاء والعلماء البلغاء، وقد أصاب القوم فى عامة ما وصفوا، إلا أنى أزعم أن سخيف الألفاظ مشاكل لسخيف المعانى»[٥] كما أن كلام بشر بن المعتمر فى صحيفته وحديثه عن المعانى فى قوله: «ومن أراغ معنى كريمًا فليلتمس له لفظًا كريمًا، فإنَّ حق المعنى الشريف اللفظ الشريف»[٦] كان نبراسًا أمام الجاحظ حين تكلم عن مشاكلة اللفظ للمعنى، من حيث الجودة والرداءة، ولذلك نجده يذكر قول بعض الربانيين تدليلاً منه على نظرته بالنسبة للمعنى واللفظ فقال: «أنذركم حسن الألفاظ، وحلاوة مخارج الكلام فإن المعنى إذا اكتسى لفظًا وأعاره

(١) البيان والتبيين جـ١ ص١٣٥-١٣٦ ط الخانجى بالقاهرة هارون.
(٢) الحيوان جـ٣ ص١٣١-١٣٢ ط الخانجى بالقاهرة. هارون.
(٣) البيان والتبيين جـ١ ص١٣٦ وما بعدها.
(٤) الحيوان جـ٣ ص١٣١-١٣٢.
(٥) البيان والتبيين جـ١ ص١٤٥.
(٦) البيان جـ١ ص١٣٦.

البليغ مخرجًا سهلاً. . الخ ثم يردف هذا بقوله: «والمعانى إذا كسيت الألفاظ الكريمة، وألبست الأوصاف الرفيعة، تحولت فى العيون عن مقادير صورها، وأربت على حقائق أقدارها، بقدر ما زينت وحسب ما زخرفت، فقد صارت الألفاظ فى معانى المعارض، وصارت المعانى فى معنى الجوارى»[1].

«ولعله بنى دفاعه واهتمامه باللفظ لوجود الصراع القائم بين العرب والأعاجم، وقد كانوا يتشيعون للمعنى، بينما اتجه العرب إلى اللفظ والاحتفال به «هذه واحدة، أما الأخرى فربما كان الجاحظ ينظر إلى المعانى باعتبار أن الأولين استغرقوا المعانى أو أوتوا على معظمها، وحجتهم فى ذلك أن الألفاظ بالنسبة للمعانى كالمعارض بالنسبة للجارية.

والذين احتفلوا بالمعنى وناصروه وسار على هديهم «الطوفى البغدادى» نذكر منهم «الآمدى» ت ٣٧٠ هـ»[2] «وعبد القاهر ت ٤٧١ هـ»[3]. ومن الحق أن نوضح أن عبد القاهر احتفل باللفظ من حيث هى كلمة مفردة، واهتم بالمعنى من حيث أن الكلمة جزء من الكلام والمعنى لا يكون إلا بالكلام مجتمعًا، فاهتم بكليهما، حيث عرف ذلك بنظرية النظم، التى كانت بمثابة اللبنة الأولى ترجع لكلام الجاحظ[4]، وخلاصة كلام الإمام عبد الجبار الأسد أبادى[5].

ومن الذين ساروا فى هذه الاتجاه «ابن الأثير» حيث يقول: «بتفضيل المعنى على اللفظ فى قوله: «إن المعانى أشرف من الألفاظ والدليل على ذلك «هو أنا لو خلعنا من هذه الألفاظ دلالتها على المعانى لما كان شىء منها أحق بالتقديم من شىء بل كانت بمنزلة أصداء الأجسام والأصوات الناشئة عنها[6].

---

(١) البيان والتبيين جـ١ ص٢٥٤ الخانجى.

(٢) الموازنة ص٣٨٩-٣٩٠.

(٣) دلائل الإعجاز ص٢٧٤-٣٤١.

(٤) البيان والتبيين جـ١ ص٥٥.

(٥) المغنى فى أبواب التوحيد والعدل جـ١٦ ص٨٣ ط الحلبى.

(٦) الجامع الكبير ص٦٨ والمثل السائر جـ٢ ص٦٦.

«والمرزوقى»[1] لا يرى أن الألفاظ تابعة للمعانى، كذلك كان رأى العلوى»[2].

أما «الطوفى» فقد اتفق مع هؤلاء العلماء، وذكر أنه احتفل بالمعنى - وأنها تستحق أشرف الألفاظ، وتناولها تحت فصل أسماه المعانى[3].

ومن خلال بيان وجوه الفكر البلاغى وآراء العلماء وجدنا تناولهم لهذه القضية ينحصر فى ثلاثة آراء:

منهم من انتصر للمعنى ولكنه لم يغفل اللفظ وجماله، ومنهم من نادى بانتصار اللفظ على المعنى ولم يغض من شأن المعنى.

وأما الفريق الثالث فهو القائل بالمساواة بين اللفظ والمعنى وهذا الرأى الأخير ما نرجحه ونقويه، لأن الألفاظ كما قال كل من «الرومانى»[4]، «والخطابى»[5] لابد أن تكون بقدر المعانى وهى ما عرفت بالتلاؤم عند الرمانى.

ولعل كلا من الجاحظ وعبد القاهر خير من قامت على عاتقهما هذه المشكلة، فالأول أثارها، والأخير طورها ونماها، حتى استوت على سوقها وأخذت شكلها العلمى على يديه.

وإذا كان ما تقدم هو نتاج العقول العربية فلنذهب إلى الغرب لنقف عند آرائهم فى هذه القضية.

ونجد جماعة من نقاد الغرب المحدثين يتناولون هذه القضية وعلى رأسهم «شارلتون»[6] الذى يقول: «إنَّ الشعر مؤلف من ألفاظ ومن ألفاظ فقط، كما تتألف

---

(١) المرزوقى (أبو على أحمد بن الحسين) انظر شرح الحماسة ص٦٠٥ نشر أحمد أمين وهارون ١٣٧١ هـ، ١٩٥١م.

(٢) الطراز جـ٢ ص١٥٠.

(٣) الإكسير ص٩٧.

(٤) ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ص٧٦ دار المعارف تحقيق محمد خلف الله ود. محمد زغلول.

(٥) ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ص٢٧.

(٦) فنون الأدب لشارلتون ص٤ ترجمة زكى نجيب محمود وانظر قدامة بن جعفر والنقد الأدبى ص١٨٥، نقلاً عن النقد الأدبى الحديث د. غنيمى هلال ص٢٧٣-٢٧٤ نهضة مصر الفجالة.

سائر ضروب الكلام، فكل ما للشعر من سحر يفتن القلوب، إنَّما هو صادر عن الألفاظ والألفاظ وحدها».

أما «شيلر» فيذهب إلى أن الفن فيه الشكل، وهو كل شيء والمعنى ليس شيئًا مذكورًا»[1].

يتضح من حديث كل من شارلتون وشيلر، اتجاههما إلى مناصرة اللفظ على المعنى.

ولعل أقرب الآراء الجمالية إلى الإدراك العربى فى هذه القضية ما كان عند «بندتوكروتشيه» من علماء الجمال الإيطاليين، حيث يقصد بالشكل قوة التعبير والقدرة الممثلة للأشياء أو المصور لها، بتكوين الإحساسات، والمشاعر فى خلق الفنان»[2].

وبَندتوكروتشيه يقصد بالشكل - الأسلوب - وهو يشمل قوة التعبير - اللفظ - والقدرة المصورة للأشياء بتكوين المشاعر والإحساسات، المعنى، فهو لا يناصر المعنى على اللفظ ولا يناصر اللفظ على المعنى، وإنما يجمع بين كليهما، لأن اللفظ لا يظهر بريقه إلا إذا حمل معنى قويًا، والمعنى لا تبدو قوته إلاَّ إذا عبر عنه بألفاظ رائقة عذبة.

فهو يجمع بين جمال اللفظ وحسن المعنى، وهو مذهب الرمانى والخطابى، كما ذكرت آنفًا.

أما الوقوف عند المعنى وحده دون أن يلبسه ثوبًا قشيبًا من اللفظ، فلا يدخل فى نطاق الأدب أو النثر الفنى، وإنما يكون مجرد معان تلوكها الألسن من العامة والسوقة، وهى مطروحة فى الطريق كما يقول الجاحظ فى عبارته المشهورة «والمعانى

---

(١) المصدر السابق ص٢٧٣-٢٧٤-١٨٥.

(٢) الخطابة لأرسطو الكتاب الثالث الفصل الثالث ١٤٠٥ ب. س١٥-٢٤ وما بعدها.

مطروحة فى الطريق يعرفها البدوى والقروى»[1].

وبهذا ينتهى الباب الأول، ونذهب مع «الطوفى» إلى الباب الثانى، وموضوعه «علم المعانى» إن شاء الله.

* * *

(١) الحيوان جـ٣ ص١٣١.

الباب الثانى:

المعانى عند الطوفى

الفصــــــل الأول:

- الخبر - وموضوعه «الجملة الإسمية والجملة الفعلية وورود الكلام بلام التوكيد».

الفصــــل الثـانـى:

- الإنشاء الطلبى - ومـوضوعاته التـى عند الطوفى «الأمر والاستفهام».

الفصـــل الثـالــث:

- شجاعة العـربية «التقديم والتأخيـر والمعاظلة، الالتفات، وخروج الكلام على مقتـضى الظاهر وضع المظهر موضع المضمر).

الفصــــل الـرابــع:

- الفصل والوصل «الاستئناف» الحروف العاطفة والجارة.

الفصــــل الخـامـس:

- «الإيجاز والاطناب والمساواة».

١ - الإضمار على شريطة التفسير «فى فعل المشيئة».

٢ - «توكيد الضمير المتصل بالمنفصل».

الفصل الأول

الأسلوب الخبرى

١ - الجملة الإسمية، والجملة الفعلية

٢ - ورود الكلام بلام التوكيد

الخبـــر

«الجملة الإسمية والجملة الفعلية»

ظهـر هذا المصطلح منذ زمن مـبكر على يد المتكلمين، ولا نستطيع أن نجـزم أنه منقول عن اليونان أونـفى النقل، فقد تكلم عليه أرسطو كمـا تكلم النظّام والجاحظ، ومعظم المعتزلة، وأصحاب الكلام[١].

وقد تحدد هذا المصطلح تحديدًا نهائيًا على يد السكاكى فأطلق الخبر على ما يحتمل الصدق والكذب، مستفيـدًا بذلك من كلام عبد القاهر[٢]، عن «الخبر وفروقه» وكان لاهتمام علماء اللغـة بالجملة صدى كبير لدى علماء البـلاغة فأولوها عنايتهم، وذلك للكشف عن أسـرار التعبـير بالجـملة الإسمـية تارة، وبالجـملة الفعليـة تارة أخرى، للوقوف على الفائدة التى تعود من وراء التعبير بأيهما، والمقام المناسب والمقتضى لكل منهما، وكانت هناك آراء مختلفة فى تناولهم لمعرفة السر البلاغى للتعبير بهما، ونحن اليوم بصدد البحث فى هذا الباب عنـد صاحب هذه الدراسة وهو «الطوفى البغدادى» لنقف عند رأيه ومـا أتى به من جـديد مـقـارنا بآراء العلمـاء الذين تناولوه بالبـحث

---

(١) البلاغة عند السكاكى ص ٣٠٥ د. أحمد مطلوب.

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٣٢ ط المنار.

والدراسة من حـيث أركانها، وهى المسند والمسند إليـه الذى كان سيـبويه[1]، وكتابه المؤشر الحقيقى لهذه التسمية تابعـه فيه عبد القاهر، حيث اتفق مع سيبويه على ترتيب الجملة على كل منهما[2].

ومن الأمور الثـابتة التى استـقرت عليها الأحكـام البلاغية فى التـعبيـر بالجملتين الإسمية والفعلية، فأن حكم الأولى «الثبوت والاستقرار»، وأما حكم الثانية «فالتجدد والحدوث والاستقبال».

من أجل هذا أجد «الطوفى» يقول: «إن الخطاب بالجملة الإسـمية أبلغ منه بالجملة الفعلية وآكد وأدل على قوة الباعث النفسانى عليه»[3]، ويمثل له بقوله تعالى: ﴿وإذَا لَقُوا الَّذِيَن آمنُوا قَـالُوا آمنَّا، وإذَا خَلَوْا إلَى شَيَاطِينِهمْ قَـالُوا: إنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤]، فخاطبوا المـؤمنين بقولهم «آمنَّا» فدل على كذبهم، إذ لو صدقـوا لأكدوا، كما قالوا لشياطينهم «إنَّا معكم» وكما قال المؤمنون: ﴿إنَّا هُدْنَا إلَيْكَ﴾

[الأعراف: ١٥٦].

ويستشـهد «الطوفى» على كلامه بقـوله تعالى: ﴿ربَّنا اكْشِفْ عَـنَّا العَذَابَ، إنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ [الدخان: ١٢].

ولهذا قـالت الأعراب آمنـا: قال: ﴿قُل لَمْ تُؤْمِنُوا﴾ [الحجـرات: ١٤] بخلاف المؤمنين لَّما قالوا: ﴿إنَّا مُؤمِنُونَ﴾ فإنَّه أقرهم على ذلك[4].

ويتفق «الطوفى» مع «ابن الأثير»[5] فيما ذهب إليه ولكنـه أضاف إضافة طريفة فى تحليل الآية ١٤ من سورة البقرة «والتى ذكرنا تحليل «الطوفى» لها آنفا.

ومضـمون كـلام «ابن الأثير» إنَّمـا يعدل عن أحـد الخطابين لضـرب من التأكـيد والمبالغة، إلى أن قال: «إنهم إنَّما خاطبوا المؤمنين بالجـملة الفعلية وشياطينهم بالجملة

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ٧.
(٢) دلائل الإعجاز ص ش ط المنار.
(٣) الإكسير ص ٢٨٢.
(٤) الإكسير ص ٢٨٢.
(٥) الجامع الكبير ص ٢٢٤، وانظر المثل السائر جـ ٢ ص ٢٣٧.

الاسمية المحققة بأنَّ المشددة، لأنهم فى مخاطبة إخوانهم بما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اعتقاد الكفر والبعد من أن يزالوا على صدق ورغبة، أما ما قالوه للمؤمنين فإنَّما قالوه تكلفا وإظهاراً للإيمان خوفًا، وكانوا يعلمون أنهم لو قالوه بأوكد لفظ وأشده لما راج لهم عند المؤمنين إلاَّ رواجًا ظاهرًا لا باطنًا.

وللإنصاف أقول: إن كلام «ابن الأثير» جيد ورائق ولا غبار عليه، إلا أن «الطوفى» يتفق مع «ابن الأثير» فى أن صيغة الجملة الاسمية آكد من صيغة الجملة الفعلية، أما الدلالة على صدقهم فى الأولى، وكذبهم فى الثانية، فليس لازما ولا مستفادًا من مجرد الصيغة، إذ ربما صدق المتكلم بالجملة الفعلية دون الإسمية المؤكدة»[1].

ويستدل «الطوفى» على كلامه بقوله: «وإنما حكم على الكفار بما ذكرناه من الصدق والكذب لقرينة نفاقهم، وإخبار الله بكذبهم عنهم، وإلا فقد قال «النبى ﷺ» لابن صياد فى جواب قوله: «أشهدْ بأنىِّ رسُولُ اللهِ، آمنت بالله، وأمر الله المؤمنين أن يقولوا آمنَّا بالله، سمعنا وأطعنا»[2].

ويؤكد «الطوفى» ما سبق أن استدل به فيقول: «ونظائره كثيرة، فلو كان ذلك لازما للكذب أو دليلا عليه لجرده مما قيل وأمر به شرعا.

ويستشهد على ذلك بخطاب الله لموسى وهارون فى قوله تعالى: ﴿فقولا إنَّا رسولُ ربِّ العالمين، أن أرسل معنا بنى إسرائيل﴾ [الشعراء: ١٦، ١٧].

ويوضح «الطوفى» المراد من تأويل هذه الآية بقوله: «أمرهما بتأكيد إخبار فرعون برسالتهما، ليكون ذلك أوقع فى نفسه، ولم يأمرهما بتأكيد أمره بإرسال بنى إسرائيل، بل أن يخرجا له الأمر فى صورة السؤال، لئلا يستكبر وتأخذه العزة بالإثم»[3]، ويقول «أمرتمانى أمرًا مؤكدًا لازمًا جازمًا كأنى معكما من آحاد الرعية،

---

(١) الإكسير ص ٢٨٢. (٢) الإكسير ص ٢٨٣. (٣) الإكسير ص ٢٨٣.

فيصر ويمتنع ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿فَقُولاَ لَهُ قَولاً لَيِّنًا﴾ [طه: ٤٤]، وعدم تأكيد الأمر لميله من لين القول[١].

وتعليق «الطوفى» على الآيات هنا يؤكد ما عليه البلاغيون من التأكيد والتقرير فى الجملة الإسمية، والأمر بخلافه فى الجملة الفعلية ولكنه يضيف إلى هذه القرينة التى تعين على فهم المراد من كلام الله تعالى بمعايشة المعانى القرآنية فى مواطنها، وهذا هو المقام ومقتضيات الأحوال التى تمثل العمود الفقرى فى كل المسائل البلاغية.

وما قاله «الطوفى» فى هذه الدراسة أمر يقرره البلاغيون جميعا وإنْ كانوا لم يصرحوا به، وتصريحه هو يؤخذ فى الاعتبار، وتعد من حسنات تأملاته فى معانى الآيات القرآنية.

وقد اتفق «الطوفى» مع كل من «ابن جنى»[٢] و «عبد القاهر »[٣] و«الزمخشرى»[٤] و «الرازى»[٥] و «السكاكى»[٦] و «ابن الأثير»[٧] و «القزوينى»[٨] و «السبكى»[٩] و«محمد بن على الجرجانى»[١٠]، و «العلوى»[١١].

---

(١) الإكسير ص ٢٨٣.

(٢) المحتسب جـ ٢ ص ٢٧٤، وانظر أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ٢٩٦، د. عبد القادر حسين.

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٣٢ ط المنار.

(٤) الكشاف جـ ١ ص ٥٠٢.

(٥) نهاية الإيجاز ص ٤٠ - ٤١ وانظر الأقصى القريب للتنوخى ص ٩٩.

(٦) مفتاح العلوم ص ٨٠ - ٨١ ط الحلبى.

(٧) الجامع الكبير ص ٢٢٤، والمثل السائر جـ ٢ ص ٢٣٥).

(٨) الإيضاح ص ١٩١ بيروت. وانظر البغية جـ ١ ص ٢٠٨ الصعيدى.

(٩) عروس الأفراح جـ ١ ص ٢١٩ - ٢٢٠ ضمن شروح التلخيص وانظر البهاء السبكى وآراؤه البلاغية ص ٢٢٤ وما بعدها د. عبد الفتاح لاشين.

(١٠) الاشارات والتنبيهات للجرجانى ص ٧٥ وما بعدها تحقيق د. عبد القادر حسين.

(١١) الطراز للعلوى جـ ٢ ص ٢٥ وما بعدها دار المعرفة بيروت.

وهو بذلك متفق مع القاعدة الثابتة عند أهل البيان[1]. وهو دلالة الاسم على الثبوت والتأكيد، ودلالة الفعل على التجدد والحدوث وهو مشهور عندهم، وعلى الرغم من ذلك نجد من يخالف هذه القاعدة مثل «أبو المطرف بن عميرة» فى كتابه «التمويهات على التبيان» لابن الزملكانى[2] ينكره ويقول: «إنه غريب لا مستند له» وكذلك «لابن المنير» رأى مخالف لما درج عليه البلاغيون من أن الجملة الإسمية تفيد التأكيد وتدل على الثبوت بخلاف الجملة الفعلية، فهى عنده لا تفيد توكيدا ولا ثبوتا، ويرى أن طريقة العربية هى تلوين الكلام.

ويتفق «ابن الأثير» مع «أبى المطرف بن عميرة» فى الرأى السابق ويستدل على كلامه بأن الجملة الفعلية تصدر عن الأقوياء الخلص اعتماداً على أن المقصود حاصل بدون التأكيد نحو قوله تعالى: ﴿ربنا آمنَّا﴾ [آل عمران: ٥٣] ولا شىء بعد قوله تعالى فى سورة البقرة ﴿آمن الرسول﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقد بدئت بفعل فهل فيها ما يقلل من إيمان الرسول والمؤمنين من تأكيده؟ كما أن قول المنافقين صُدِّرَ بالاسم وهو قولهم ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤] فهل فى هذا ما يؤكد صلاحهم؟

وللإنصاف أقول: إن هذا الرأى مردود عليه حيث إن الأحكام البلاغية لا تبنى على البت والقطع، وإنَّما تبنى على حكم الأكثر والغالب استناداً على الأمثلة المطردة، وإذا كان الفيصل فى تحديد هذا هو المقام ومقتضى الأحوال، فإنَّه قد استند إلى حالة واحدة لا يصح أن تستنبط منها قاعدة.

ولذا فقد أخذ «الطوفى البغدادى» بالاعتبارين «أى ما ذهب إليه كل من «ابن الأثير» وابن المنير مع أبى المطرف».

وهو رأى موفق، لا يتعارض مع ما ذهب إليه جمهور علماء البلافة واللغة، لأن نظرتهم لهذه المسألة كانت من زاوية الدلالة اللفظية «للاسم والفعل» لا ما ذهب إليه المخالفون، حيث إنهم راعوا حالات الدلالة المعنوية للاسم والفعل.

---

(١) الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى جـ ٢ ص ٣١٨ - ٣١٩ وانظر المحتسب لابن جنى جـ ٢ ص ٧٤.

(٢) البهاء السبكى وآراؤه البلاغية ص ٢٢٢، ٢٢٣ د. عبد الفتاح لاشين.

ورود الكلام بلام التأكيد

ومن موضوعات الخبر: ورود الكلام بلام التوكيد، وهو من الأحكام المستقرة لغويًا، وهذه اللام المعروفة عند النحاة بلام الابتداء التى تأتى فى الجملة الإسمية فى بداية الكلام لتوكيد الخبر، أما إذا تأخرت للخبر فهى المعروفة باللام المزحلقة، عند جمهور النحاة، والفائدة منها التوكيد، ولا تأتى إلا لضرب من المبالغة.

ويعرِّفها «الطوفى» بأنها تأتى للتعبير عن أمر يعز وجوده، ويعظم حدوثه[1] ويمثل لها بقوله تعالى: ﴿أَفرَأَيتُم مَّا تَحرُثُونَ أأنتم تَـزْرَعُونَهُ أمْ نَحنُ الزَّارِعُونَ، لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتمْ تفكَّهُونَ، إنَّا لمغْرَمُونَ، بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ، أفرأيتمُ المَاءَ الَّذِى تَشْربُونَ، أأنتُم أنزَلْتُمُوهُ مِنَ المزْنِ أمْ نحنُ المنزِلُونَ، لَوْ نشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلاَ تَشْكُرُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣ - ٧١].

ويحدد «الطوفى» الفرق بين الآيتين المذكورتين من سورة الواقعة، بقوله: «ولماذا عبر الحق سبحانه وتعالى فى الأولى باللام، وأسقطها فى الآية الثانية[2].

يقول: «والفرق بينهما: أن صيرورة الماء ملحا أسهل وأكثر من جعل الحرث حطاما إذا مر الماء العذب عبر الأرض السبخة فتصيره ملحا، فالتوعد به لا يحتاج إلى تأكيد، بخلاف جعل الحرث حطاما، فإنّه على خلاف العادة، فاحتاج التوعد به إلى تأكيد»[3].

ويستدل «الطوفى» على كلامه هذا «بأنه إذا كان الأمر يجرى مجرى العادة ومطرد فلا يحتاج إلى توكيد، أما إذا كان أمرًا خارجًا عن العادة وغير مطرد، يحتاج إلى توكيد[4].

---

(١) الإكسير ص ٢٨٤.

(٢) الإكسير ص ٢٨٤.

(٣) الإكسير ص ٢٨٤.

(٤) الإكسير ص ٢٨٤ بتصرف.

كما نجد «الطوفى» يقول: «ومن هذا الباب سؤال اشتهر دورانه بين كثير من الناس، وتقريره: ما وجه تأكيد الإخبار بالموت، باللام، دون الإخبار بالبعث»[1]، فى قوله تعالى: ﴿ثم إنكم بعد ذلك لميتون، ثم إنكم يوم القيامة تُبعثون﴾ [المؤمنون: ١٦][2].

وقد كان العكس أولى وأنسب، إذ البعث مختلف فيه، وهو أحوج إلى التأكيد بخلاف الموت، فإنه لمشاهدته وتحققه عند كل أحد مستغن عن التأكيد[3].

والحقيقة أن المتأمل فى هاتين الآيتين يجدهما قد خرج فيهما الكلام على خلاف مقتضى الظاهر. وكما أثبت «الطوفى» أن عناصر التأكيد جاءت فى الحديث عن البعث مع أن فيه إنكارًا من قبل الكفار والملحدين، وذلك لغرض بلاغى هو: أن قضية البعث واضحة جلية، لأن اماراته ظاهرة واضحة فحقهم ألاَّ ينكروه، أو على الأقل أن يترددوا فيه، وهنا سبق الكلام مؤكدًا بعنصر واحد، أى أنه نزل الشىء الذى ينكر منزلة الشىء الذى ينبغى ألا ينكر لوضوح الأدلة على وقوعه، فكان حقه عدم الإنكار، فلم يحتج إلى توكيد.

بخلاف قضية الموت فقد جاء التعبير عنها بالأسلوب المؤكد بأكثر من عنصر مع أنه ليس محل إنكار من أحد، وذلك لغرض بلاغى أيضا هو التنبيه إلى غفلتهم وعدم أعمالهم لما بعد الموت من عمل صالح يدخر لمنفعتهم، فنزل غفلتهم منزلة إنكارهم، فأكد الكلام لذلك.

وهكذا راعت الآية هذه الغفلة الواقعة منهم، فكأنهم ينكرون الموت. ومن هنا كثرت عناصر التأكيد فى الحديث عنه، فأكد الكلام لذلك. والله أعلم.

ونتقل مع «الطوفى» للفصل الثانى وموضوعه الإنشاء الطلبى

---

(١) الإكسير ص ٢٨٤. (٢) الإكسير ص ٢٨٤. (٣) الإكسير ص ٢٨٥.

الفصل الثانى:

الإنشاء الطلبى

(١) الأمر «خذلان المخاطب».

(٢) الاستفهام.

الطلب مصطلح قديم وجدناه عند اليونان، كما يفهم من حديث أرسطو[١]، كما تناوله كل من النظّام والجاحظ ومعظم أصحاب علم الكلام، وانتهى تحديده بشكل نهائى على يد السكاكى.

وأطلق الطلب على مالايحتمل الصدق والكذب، وحصرت أبحاثه حصرا عقليا فى أنواع خمسة هى: التمنى، والاستفهام، والأمر، والنهى، والنداء ولكنه مع ذلك لم يعرفهما تعريفاً جامعاً مانعاً لأنه يرى أن الخبر والطلب مستغنيان عن التعريف الحدى»[٢].

وسار البلاغيون على هذا المفهوم، ولكنهم استعملوا مصطلح (الانشاء) بدلا من مصطلح (الطلب) وذلك لأنهم يرون أن الانشاء نوعان «انشاء طلبى، وإنشاء غير طلبى» وعلى كل حال لم يبحث السكاكى إلا النوع الأول من الانشاء، ويطلق على موضوعاته (الطلب) أما النوع الثانى فلم يشر إليه، ولعله كان يرى أن هذا النوع من الانشاء ليس إلا خبرا نقل إلى أسلوب الإنشاء فأهمل ذكره»[٣].

وقد ازداد النقاش والجدل بعده فى هذا الموضوع وأقحمت فيه من مسائل الأصول والفلسفة ومصطلحاتها الشيء الكثير، ويتجلى ذلك فى معظم شروح التلخيص.

---

(١) البلاغة عند السكاكى ص٣٠٦ د. أحمد مطلوب.
(٢) مفتاح العلوم ص٧٦.
(٣) البلاغة عند السكاكى ص٣٠٦.

وقد كانت للنظرات الأولى التى سبقت السكاكى اليد الطولى فى إحراز قصب السبق، مما كانت له آثار طيبة فى إيضاح هذا الباب وإنارته أمام السكاكى، فوصلت إليه سائغة خالصة، فتلقفها دون عناء ليدخلها فى بوتقة عقله المنطقى، ويفيض عليها من روحه الفلسفى، ولذلك نستطيع أن نقول: «إن جهود السكاكى انحصرت فى تقسيمها بشكل منطقى، وليس للسكاكى جهد يذكر فى هذا الباب خصوصا وقد سبقه إلى استخراج أساليب وأنواع الإنشاء الطلبى كوكبة من العلماء لا تنكر جهودهم، فقد بحثوها واستنبطوا الأغراض البلاغية التى يخرج إليها كل نوع. وعلى سبيل المثال نجد أن كلا من «الفراء»[1] «وأبى عبيدة معمر بن المثنى»[2] و«ابن قتيبة»[3] « وقدامة بن جعفر »[4] و«ابن جنى»[5] بينوا المعانى التى يخرج إليها الاستفهام ، وذكروا منها «التقرير، والتعجب، والتوبيخ، والتهديد، وغيرها، وقد سبقهم سيبويه إلى هذا»[6].

كما وضح أحمد بن فارس [7]، بحوث الطلب فى الفصل الذى سماه «معانى الكلام» ذكر فيه الخبر والاستفهام والأمر والنهى والعرض والتمنى، والتعجب ، وحدد كل مصطلح منها.

ولا نستطيع أن ننكر جهود عبد القاهر[8]، فى هذا الميدان حيث وضح وبين استعمالات الاستفهام وخروجه إلى أغراض بلاغية كالتقرير والإنكار، وقد وضعه فى باب التقديم والتأخير، ولذلك دار فى فلكه كل من «الزمخشرى»[9]، و«الرازى»[10]،

---

(١) معانى القرآن جـ ١ ص ٢٣- ٣٠ نجاتى والنجار نشر الهيئة المصرية. العامة للكتاب.

(٢) مجاز القرآن ج١ ص ٣٥- ٦٣- ١٨٣- ٢٨٧ نشر دار الرسالة بيروت.

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٣١٣ وما بعدها . دار المعارف تحقيق السيد أحمد صقر.

(٤) نقد النثر المنسوب لقدامة ص ٤٥. (٥) الخصائص ج ٢ ص ٤٦٣ تحقيق عبد السلام هارون.

(٦) الكتاب ج١ ص ٤٨٤. (٧) الصاحبى ص ١٥٠ وما بعدها. نشر الحلبى.

(٨) دلائل الإعجاز ص ٨٩ وما بعدها ط المنار. (٩) الكشاف ج٢ ص ٢٧٤.

(١٠) نهاية الإيجاز ص ١١٦ ومابعدها.

و«ابن الأثير»[١]، و«البحرانى»[٢] و«الطوفى البغدادى» [٣] واقتفوا جميعا أثره فى هذا الترتيب.

وبالتتبع المستقصى لبحث الاستفهام نجده يتفرع إلى فروع ثلاثة»[٤]:

الأول: التقديم فى الاستفهام، أو بناء الجملة مع أدوات الاستفهام.

الثانى: دراسة المعانى التى تفيد جملة الاستفهام.

الثالث: دراسة جواب الاستفهام وبيان موافقته أو مخالفته للسؤال، وما وراء المخالفة من سر بلاغى.

وعن الأول يرى «الطوفى»»[٥] كغيره من البلاغيين وعلى رأسهم عبد القاهر[٦] أن المستفهم عنه هو ما يلى حرف الاستفهام سواء أكان الفعل هو المسئول عنه أم الاسم، أم اسم الفاعل.

أما الثانى فيجيب عنه «الطوفى» بأن الاستفهام قد يخرج عن معناه الحقيقى إلى معان أخرى تستفاد من السياق وقرائن الأحوال عدها فى ثلاثة أنواع هى على الترتيب:

(أ) الاستفهام وهو الأصل فى الاستفهام.

(ب) التأنيس ويمثل لـه بقوله تعالى: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾ [طه: ١٧].

ويوضح «الطوفى» السر البلاغى من تأويل هذه الآية الكريمة فيقول: «لم يكن الحق تبارك وتعالى مستفهما، ولا منكرا، ولكنه رآه خائفا فآنسه وحقق عنده أن ما فى يده عصا، ليتحقق حصول المعجزة عند قلبها حية وبهذا المعنى قد سمى استفهام التقرير.

---

(١) الجامع الكبير ص ١١٥. (٢) أصول البلاغة ص ٩٤- ٩٥ للبحرانى.

(٣) الإكسير ص ١٦٣ وما بعدها.

(٤) البلاغة القرآنية ص ٢٨٩ د. أبو موسى وانظر بغية الإيضاح جـ ٢ ص ٤٥.

(٥) الإكسير ص ١٦٣. (٦) دلائل الإعجاز ص ٨٩-٩٠.

(جـ) الانكار وله أنواع خاصة:

أحدها: استضعاف الفاعل، ويمثل له بقوله تعالى: ﴿أفأنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، أى أنت تضعف عن مغالبة مشيئة الله فلا تقدر على ذلك»[1].

الثانى: استبعاد الفعل لاستضعاف الفاعل أو غيره، نحو قوله تعالى: ﴿أفأنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِى العُمْىَ﴾ [الزخرف: ٤٠].

وكما نرى أن هذه الآية الكريمة السابقة عليها، تلاها الاسم وهو المسئول عنه بالاستفهام، لكنهماخرجا إلى غرض بلاغى، فالأولى كانت لاستضعاف الفاعل، والثانية كانت لاستبعاد الفعل، لاستضعاف الفاعل، واعتقد أنهما فى معنى بلاغى واحد، حيث أن السبب الأصلى هواستضعاف الفاعل، والاستبعاد.

ومن الشواهد العربية يسوق «الطوفى» قول امرئ القيس[2]:

أيقتلنى والمشرفىُّ مضاجعى ... ومسنونة زرق كأنياب أغوال؟

كما هو واضح أن ما ولى الاستفهام هو الفعل، فهو المسئول عنه إذن ولكنه خرج إلى غرض بلاغى هو الإنكار أيضا، وهو رأى الجمهور.

ومما ورد فى هذا الباب عند «الطوفى» إيلاء «غير» للهمزة نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أغَيْرَ اللهِ أتَّخِذُ وَلِيّاً﴾ [الأنعام: ١٤] أى: انى إذن الضعيف الرأى.

فقد خرج إلى غرض بلاغى هو تجهيل الفاعل والطعن على رأيه.

ومن هذا الغرض يأتى «الطوفى» بشواهد قرآنية أخرى، هى قوله تعالى: ﴿أفأصْفَاكمْ رَبُّكم بِالبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الملاَئِكَةِ إنَاثاً﴾؟ [الإسراء: ٤٠] أى أنكم أيها

---

(١) الإكسير ص ١٦٤ وانظر الدلائل ص ٩١ والكشاف جـ٤ ص٦٥ ونهاية الإيجاز ص١١٩ والجامع الكبير ص١١٦ وبغية الإيضاح جـ٢ ص ٤٩ الصعيدى.

(٢) ديوانه ص ٣٣، والدلائل ص ٩١ والإيضاح ص٢٤ وبغية الإيضاح جـ٢ ص٤٦، والإشارات والتنبيهات ص١١١ للجرجانى، والمطول ص٢٣٦ للسعد.

الكافـرون سفهـاء فى أمركم إياى، وفى حـسبـانكم هذا بدليل قوله تـعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيمًا﴾ [الإسراء: ٤٠].

فقد وجه الحق تبارك وتعالى: الإنكار إليهم على طعنهم»[١].

وهذا النوع عده صاحب معجم البلاغة من الإنكار الإبطالى[٢].

ومن الشواهد التى ساقها «الطوفى» من الاستفهام الإنكارى هو التكذيب على جهة الاحتجاج، نحو ﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الأُنثَيَيْنِ﴾؟ [الأنعـام: ١٤٣] بدليل قوله تعـالى: ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣] وإلا فأنتم كـاذبون، ونحو: ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩].

ويوضح «الطوفى» المراد من تأويل هـذه الآية والسر البـلاغى من ورائها فـيقـول: «وتمام تقدير الحجة، فـإن أدعيتم أن الله أذن لكم وهو لم يكذبكم بإنكار الإذن، وإن اعترفتم أنكم تفترون على الله، فذلك أعظم الخطأ.

ويرى عبد القـاهر فى آية ١٤٣ سورة الأنعام «أنه أخرج اللفظ مخرجـه إذا كان قد ثبت تحريم أحـد الأشياء ثم أريد معـرفة عين المحرم، مع أن المراد إنكار التـحريم من أصله»[٣].

ويشير «الطوفى» إلى غرض بلاغى آخر هو الإشارة إلى اضطراب الرأيين، والتردد بين أمرين، نحو: أتميميا مرة وقيسيا أخرى»[٤] وهو نوع من أنواع الإنكار.

ومن الاستفهام ما يخرج إلى أغراض بلاغية عدة كالاحتقار والتعظيم، والتشريف، والإشارة إلى اجـتماع الغبن من جـهتين، والإشارة إلى تقـبيح الفعل فى غيـر مظنته تحميقا لفاعله، وبذلك نجد للإنكار عند «الطوفى» أقسامـا كثيرة - وقد يفيد الاستفهام أغراضـا أخرى غير التى ذكـرت مثل التعجب، والـتسوية، والاستـبطاء، والتوبيخ،

---

(١) الإكسير ص ١٦٥.

(٢) معجم البلاغة جـ١ ص٢٩ د. بدوى طبانة نشر مكتبة دار العلوم بالرياض.

(٣) دلائل الإعجاز ص ٩٠ ط المنار والجامع الكبير ص ١١٥ والإشارات والتنبيهات ص ١١٢.

(٤) الإكسير ص ١٦٥.

والتقريع، إلى غير هذه الأغراض البلاغية التى لم ترد عند «الطوفى البغدادى».

وقد ذكر الزمخشرى أن الهمزة تفيد عدة معان كالتقرير والتوبيخ والتعجب كما فى قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾ يقول الهمزة للتقرير والتعجب من حالهم»[1].

ومما ينبغى أن نتساءل عنه كيف تفيد أدوات الاستفهام هذه المعانى (أى ما نوع دلالتها)؟

يقول صاحب البلاغة القرآنية[2]، إنه روى عن سيبويه أنها جرت على حرف الاستفهام ولا استفهام، كما جرى حرف النداء على صورة النداء ولا نداء.

وهذا صريح فى أن الأداة - صارت خالية من معنى الاستفهام وأنها صارت تحمل معنى آخر جديدًا، أى أن هناك نقلاً لها، ويذكر أن الزمخشرى لم يأت بجواب قاطع فى كلامه على هذا السؤال، ولم يبين لنا إفادة أداة الاستفهام هذه المعانى أجاء على طريق الحقيقة أم على طريق التعبير المجازى، وكل ما قاله أن الأداة ينسلخ عنها معنى الاستفهام رأسا»[3].

بينما نجد «الطوفى» يحسم هذه المسألة بقوله: «وقد يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقى إلى معان أخر تستفاد من السياق وقرائن الأحوال»[4] وهو بهذا يتفق مع الجمهور[5].

وأجيب عما إذا كان خروج أدوات الاستفهام إلى أغراض بلاغية أو حقيقية. فأقول إن مجرد نقل معانى الاستفهام إلى أغراض أخرى بأن يجعلها فى باب التعبير المجازى لما نعلمه جميعا من أن المعنى المجازى هو نقل المعنى إلى معنى آخر، فهو من المجاز اللغوى حيث عبر بأداة الاستفهام وأراد منها معنى آخر كالتعجب والإنكار، أو

---

(١) الكشاف جـ١ ص ٩٩.

(٢) البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى ص ٣٠٠ وانظر الكتاب جـ ١ ص ٤٨٤.

(٣) الكشاف جـ٣ ص٤.

(٤) الإكسير ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٥) الإيضاح ص ٢٤١ بيروت وانظر المطول ص ١٣٩ وما بعدها.

التقرير، كما نعبر بلفظ الأسد عن الرجل الشجاع»[1].

وقد أثير سؤال بين العلماء عن مدى تحقق المجاز فى الاستفهام وتعدد غرضه فى موضع واحد مجتمع.

نجد السعد فى المطول يقول: «تحقيق كيفية هذا المجاز وبيانه من أى نوع لم يحم أحد حوله»[2].

أما عبد الحكيم فيرى فيها وجوها من الاحتمالات قد يكون أحدها أقرب من غيره أو أقل إغرابًا منها، وقد يراد منها تلك المعانى بطريق الكناية وقد تراد بطريق أنها من مستتبعات التراكيب كما تراد بطريق المجاز»[3].

بينما لم يقف الزمخشرى عند هذه المقولة وإنما اكتفى أن يحيط بالغرض المقصود من الكلام فى بعض المقامات»[4].

كذلك نجد «الطوفى البغدادى» لم يشر إلى ذلك[5]، وأستطيع أن أقول إنَّ المجاز هنا من قبيل الاتساع والتوكيد وهذه نظرة «ابن جنى»[6] فى تناوله للمجاز، وبهذا لا يقع تعارض بين الأغراض البلاغية فى الشاهد الواحد سواء أكان ذلك استفهاما أم أمرا، أم نداء، إلى غير ذلك من أساليب الانشاء. وهذا الرأى ما نرجحه ونميل إليه... والله أعلم.

وأما القسم الثالث: فى دراسة الاستفهام هو البحث فى مطابقة الجواب للسؤال، ويشير «الطوفى» فى كلامه بشكل يوضح فيه كيف يعدل البليغ عن الجواب المباشر إلى غيره مما هو أهم مما يجعلنا نقول إنَّه قريب من الأسلوب الحكيم الذى تناوله البلاغيون

---

(١) التعبير المجازى الذى أعنيه هو المقابل للحقيقة أى بمعناه المتسع ولا أقصد المجاز المرسل بعد أن تحدد وأصبح بعيدا عن أى تصوير أدبى آخر مثل الاستعارة والتشبيه.

(٢) المطول ص ٢٣٥ لسعد الدين التفتازانى ط إيران. (٣) حاشية الشهاب جـ ٤ ص ٣٧.

(٤) الكشاف جـ٢ ص ١١٠ - ١١١ والإشارات والتنبيهات ص١١٦.

(٥) الإكسير ص ٢٣١. (٦) الخصائص جـ٢ ص٤٦١.

وفصلوا القول فيه، وإن كان العدول فيه لمعان كثيرة.

وقد مثل «الطوفى»[1] لهذا النوع وقال عنه أنه استفهام التأنيس واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٧].

لأنه تعالى لم يكن مستفهمـا ولا منكرًا عليه، ولكن رآه خائفًا، فآنسه وحقق على يديه المعجزة فى قلب العصا حية.

ولذا نجد إجـابة موسى عليه السلام فى قـوله تعالى: ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾ ونلاحظ أن فى هـذه الإجـابة اسـتطالة، وقـد خرجت من قـلب خائف يلـوذ بمن يجد عنـده الأمان، كـذلك أراد «موسى» علـيه السلام اسـتغـراق زمن أطول فى هذا الحديث المبـارك، كمـا نجد عند الطوفى شواهد أخرى كـثيرة من القرآن الكريم وردت بهـذا الأسلوب ولهذا الغرض، ولكنه قد يختلف المقام، والسياق حسبما تكون المناسبة.

لذا أجـد «الطوفى» ينظر إلى هذه المسائـل بنظرة تأملية دقـيقـة وفكر ثاقب، فـهو مسبوق إليها بعلماء كثيرين كذلك لحقه من جاء بعده.

ومما يؤخـذ عليه عـدم تحليله لبـعض الشواهد التى ذكـرها فى هذا المبـحث لكننا نستطيع أن نقـول إنه اتفق فى إيراد بعض الشواهد مع كل من «قـدامة بن جعـفر»[2] و«ابن جنى»[3] و«عـبد القـاهر»[4] و«الزمخـشرى»[5] و«الفـخـر الرازى»[6] و«ابـن الأثير»[7] و«البحرانى»[8] فى عـده ضمن بـاب التقـديم والتـأخيـر من باب تقـديم الاستفهام.

---

(١) الإكسير ص ١٦٤.

(٢) نقد النثر ص ٤٣ المنسوب لقدامة بن جعفر.

(٣) الخصائص جـ٢ ص ٤٦٤ - ٤٦٥.

(٤) دلائل الإعجاز ص ٨٩-٩٠.

(٥) الكشاف جـ٤ ص٤٦٠.

(٦) نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز ص ١١٧.

(٧) الجامع الكبير ص ١١٥.

(٨) أصول البلاغة ص ٩٤ وما بعدها.

إلا أن «السكاكى»[1] أفرد هذا المبحث بموضوعه الذى عرف به واستقر عليه العلماء «بموضوع الانشاء الطلبى» وسار عليه بعد ذلك الخطيب القزوينى»[2] فى هذا الترتيب، كذلك «محمد بن على الجرجانى»[3] و«السعد التفتازانى»[4] بينما نجد «ابن قتيبة»[5] يضعه تحت باب «مخالفة ظاهر اللفظ معناه»، ولكن مما ينبغى التنبيه إليه أنهم جميعا متفقون فى خروج هذه الأساليب إلى أغراض بلاغية.

الأمر:

ومن أساليب الانشاء الطلبى التى وردت عند الطوفى «الأمر» الذى يخرج إلى خذلان المخاطب ومنه الأمر المباشر، والمضارع المقترن بلام الأمر.

«وقد كانت صيغ الأمر فى القرآن الكريم موضوع عناية الأصوليين والفقهاء لاهتمامهم ببيان ما يراد بها فى أمور الدين من ناحية الوجوب والندب والإباحة، وكان المنهج الفقهى غالبا على كثير من المفكرين المسلمين فى شتى ميادين الثقافة الإسلامية[6]، من أجل ذلك كانت مباحث الأمر فى بعض الدراسات اللغوية والأدبية تقف عند الحد الفقهى فلا تتجاوز الوجوب والندب والإباحة[7].

وقد كان بحث «الطوفى البغدادى» يرتكز أساسًا على بيان معناها الشتريعى، لما له من فكر واتجاه أصولى أراد أن يوجهه إلى هذه الناحية لذلك لم يورد شواهده من غير القرآن الكريم.

ويعرفه «الطوفى» بأنه «الأمر بعكس المطلوب منه»[8] وهذا التعريف ما انتهى إليه البلاغيون المتأخرون، ومن قبلهم، وقد يخرج الأمر، أو بما يسمى «خذلان المخاطب»

---

(١) مفتاح العلوم ص ١٤٨ - ١٥١.
(٢) الإيضاح ص ٢٤١ - ٢٤٢.
(٣) الإشارات والتنبيهات ص ١١٦.
(٤) المطول ص ٢٣٦.
(٥) تأويل مشكل القرآن ص ٢٧٩ وما بعدها.
(٦) البلاغة القرآنية ص ٣٠٤ د. أبو موسى.
(٧) المطول ص ٢٣٩.
(٨) الإكسير ص ٢٣١.

عند كل من «الزمخشرى»[1] «وابن الأثير»[2] إلى أغراض أخرى مثل التهديد، والاستهزاء، والتخيير، والإباحة، والدعاء والاستعمال إلى غير ما ورد فى ذلك من أغراض.

ومن ذلك ما استشهد به «الطوفى» من الشواهد القرآنية فى قوله تعالى: ﴿وإذا مسّ الإنسانَ ضرٌّ دعَا ربَّه مُنيباً إليه ثُمَّ إذَا خَوَّله نعمةً منهُ نَسِىَ ما كَاَن يَدعُو إليه مِن قَبْلُ، وَيجْعلُ لِله أنداداً لِيُضِلَّ عَن سَبِيلهِ، قلْ تمتَّع بكُفِركَ قَلِيلاً إنَّكَ مِن أصْحَابِ النَّارِ﴾ [الزمر: ٨].

فقوله تعالى: ﴿تمتَّع بكُفْرِكَ..﴾ من باب الخذلان كأنه قال له «إذ قد أبيت قبول ما أمرت به من الإيمان والطاعة فمن حقك أن لا تؤمر به بعد ذلك، وتؤمربتركه، وهذا بمالغة فى خذلانه، لأن المبالغة تكون أشد من أن يبعث على ضد ما أمر به»[3].

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿قُلِ اللهَ أعبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِى فاعبدُوا مَاشِئتُمْ مِن دُونه﴾ [الزمر: ١٤، ١٥][4] - والأمر هنا للتهديد، ومنه قوله تعالى: ﴿أعْملُوا مَا شئتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]، ومن الأمر المضارع المقترن باللام قوله تعالى: ﴿فمَنَ شَاءَ فَليؤْمنْ وَمَن شَاءَ فلَيكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿لِيكفُروا بمَا آتينَاهُمْ وليتمتَّعُوا فَسَوفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٦].

وقد خرجا إلى معان بلاغية هى التهديد كما هو واضح من السياق وقرائن الأحوال كما بيَّن ذلك «الطوفى» بشواهده.

ويوضح «الطوافى» المراد من هذه الآيات الكريمة في قوله: «كأنه قال: «أمرتم

---

(١) الكشاف جـ١ ص٧٦ وانظر نقد النثر ص ٤٣.

(٢) الجامع الكبير ص ٩٨. (٣)الجامع الكبير ص ١٩٨.

(٤) وتمامها: ﴿قل إن الخاسرين الذين خسروا أنفسهم وأهليهم يوم القيامة، ألا ذلك هو الخسران المبين﴾.

بالإيمان فأبيتم، فأنتم مخذولون، من حقكم أن تؤمروا بضده، مع ما اقترن بذلك من الوعيد البليغ، وهو الذى يسمى «التهديد»(١).

وليست هذه جميع الأغراض البلاغية وإنَّما اكتفى منها بما يخدم الشريعة الإسلامية، وهى التى من أجلها اقتصر على الاستفهام بالهمزة والأمر، شأنه فى ذلك شأن علماء الأصول الذى ينتمى إليهم، وإلا فهو مسبوق بعلماء أفاضوا فى بيان أساليب الاستفهام، وباقى أساليب الإنشاء، وقد كانت وجهته فى تحديد هذين النوعين من أجل بيان المراد باستخدامها فى الشريعة وأمور الدين خصوصاً فى سفره هذا الموسوم «بالإكسير فى علم التفسير».

ولا يغض هذا من قدر «الطوفى»، لأنه ربما توجه لدراسة هذين الأسلوبين لاعتنائه واهتمامه فى بيان المراد من استخدامهما، وقد تناول كثير من العلماء باقى أدوات الاستفهام وأساليب الإنشاء فوضحوا الغرض منها وبحثوها بشكل جيد.

هذا وقد سار «الطوفى» على رأى الجمهور فى نظراته وتناوله فى تحليل وإيراد الشواهد الإنشائية الطلبية، إلا أنه خالفهم فى وضع وترتيب هذه الأساليب، فوضع الاستفهام فى موضوع «التقديم والتأخير» وأفرد مبحث الأمر دون ضمه لأى موضوع، وهذا من المآخذ التى أخذت على «الطوفى» خصوصاً أنه أدرك البلاغة وقد استوت على سوقها وقام العلماء بترتيب أبوابها ومباحثها.

ومن المآخذ تقصيره عن استيفاء أقسام الإنشاء الطلبى لما ذكرت إلا من تناوله لهذين المبحثين آنفى الذكر، وهما «الاستفهام بالهمزة والأمر».

كذلك عدم تناوله بالتحليل لبعض الشواهد القرآنية التى وردت عنده وإن كان يحمد له نظراته وتأملاته فى تناوله واختياره لبعض الأساليب التى تؤيد وجهة نظره كعالم من علماء الأصول واهتمامه ينصب أساساً على التفسير من خلال بحثه هذه الأساليب ولذا يلتمس له العذر لاقتصاره عليها.

وفى ختام هذا المبحث نرى أن «الطوفى البغدادى» دار فى فلك العلماء السابقين

---

(١) الإكسير ص ٢٣١.

عليه، ومنهم «ابن قتيبة»[1] «وابن جنى»[2] «وعبد القاهر»[3] «والزمخشرى»[4] «والرازى»[5] «وابن الأثير»[6] «والبحرانى»[7] وتوافق معهم فى عدم تحديد باب خاص بالإنشاء الطلبى.

ومن الذين اتفق معهم وحددوا باباً خاصا بالإنشاء الطلبى «السكاكى»[8] «والقزوينى»[9] «ومحمد بن على الجرجانى»[10] «وسعد الدين التفتازانى»[11].

فى نهاية هذا الفصل ننتقل مع «الطوفى البغدادى» إلى الفصل الثالث وموضوعه التقديم والتأخير المحمود والمذموم «المعاظلة» والالتفات وخروج الكلام على مقتضى الظاهر «وضع المظهر موضع المضمر».

* * *

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٢٧٩ وما بعدها.
(٢) الخصائص جـ ٢ ص ٤٦١.
(٣) دلائل الإعجاز ص ٩٠ - ٩١.
(٤) الكشاف جـ ٣ ص ٤٦٣.
(٥) نهاية الإيجاز ص ١١٤، ١١٥، ١١٧.
(٦) الجامع الكبير ص ٩٨ - ١١٥.
(٧) أصول البلاغة ص ٩٤.
(٨) مفتاح العلوم ص ١٤٨.
(٩) الإيضاح ص ٢٤١ - ٢٤٢.
(١٠) الإشارات والتنبيهات ص ١٢٠.
(١١) المطول ص ٢٣٦.

الفصل الثالث:

شجاعة العربية

١ - التقديم والتأخير المحمود، المذموم (المعاظلة).

٢ - الالتفات.

٣ - خروج الكلام عن مقتضى الظاهر «وضع المضمر موضع المظهر».

١ - التقديم والتأخير :

التقديم والتـأخير وثيق الصلة بأساليـبنا اليومية، نقدم بعـض الكلمات فى الحديث ونؤخر الأخرى، وذلك لأن الجنان يطلبها لغرض تعلق بها، فيتبعه اللسان، إذ الألفاظ تبع للمعانى التى توجد أولا فى النفس ثم يعبر عنها باللفظ[١].

وقد رأيت الإمـام عبد القـاهر الجرجانى يقـول عنه « هو باب كثيـر الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضى بك إلى لطيفـة، ولا تزال ترى شعرا يروقك سـمعه، ويلطف لديك مـوقعه، ثم تنظر فتـجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان»[٢].

والتقـديم والتأخيـر موضوع من أهم المـوضوعات البـلاغية لكثـرة استعـماله فى الأساليب الأدبيـة، ، تناوله «ابن رشد» فى الخطابة وتكلم بصورة عـامة عن التغيـير فقـال: «التغييـر بالجملة يعطى فى المعنى جـودة افهام وغرابة ولـذة، وجعل التغيـير صنفين «إبدال وتمثيل»[٣] وأدخل التقديم والتأخير فى الصنف الأول وهو الابدال عنده.

---

(١) نظرات فى البلاغة والإسناد ص ١٤٩، د. الكردى ط السعادة.

(٢) دلائل الاعجاز ص ٨٣ رشيد رضا. دار المعرفة بيروت.

(٣) الخطابة لأرسطوطاليس ص ٢٦٤ الترجمة العربيـة القديمة، د. عبد الرحمن بدوى ط لبنان. انظر كلامه عن المتقدم عن الشيء فى فصل الإبدال.

والتقديم والتأخير له أشكال مختلفة، أوفى على جميعها «الطوفى» وهى:

١ - تقديم المفعول.　　٢ - تقديم خبر المبتدأ عليه.

٣ - تقديم الحال والاستثناء.　　٤ - تقديم الجار والمجرور.

٥ - التقديم والتأخير فى النفى.　　٦ - التقديم والتأخير فى الاستفهام.

٧ - التقديم والتأخير بحسب الاستقراء.

ويعرِّف «الطوفى» التقديم والتأخير فيقول: «هو جعل اللفظ فى رتبة قبل رتبته الأصلية، أو بعدها؟ لعارض اختصاص أو أهمية، أو ضرورة»[١]. ثم يقول: قال سيبويه:

«والظاهر أنهم يقدمون الذى شأنه أهم، وهم به أغنى، وإن كانا جميعا مهيمن»[٢].

ومن صور التقديم والتأخير عنده:

١ - تقديم خبر المبتدأ:

ويمثل له نحو «قائم زيد» إذا كان الأهم الإخبار بقيامه، فلو قيل: «زيد قائم» لحصل التردد للسامع ما لم يسمع لفظ قائم فيما يُخبر به عن زيد، هل هو جالس أو قاعد أو غير ذلك، وكان المتكلم بالخيار فيما يخبر به من ذلك، ويعدل إليه كما تقدم فى «ضربت زيدًا»[٣] ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا أَنَّهُم مَانِعَتُهُم حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢][٤] و«للطوفى» رؤية فى توضيح المراد من تقديم الخبر فى هذه الآية

---

(١) الإكسير ص ١٥٤.

(٢) الإكسير ص ١٥٤، الكتبا جـ١ ص١٥، أصول البلاغة ص٩٣ للبحرانى.

(٣) الإكسير ص ١٥٧.

(٤) وتكملة الآية ﴿فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف فى قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدى المؤمنين فاعتبروا يا أولى الأبصار﴾.

الكريمة فيقول: «فى تقديم الخبر وهو (مانعتهم) أخبار بأمرين مهمين[1]:

أحدهما: كمال قدرة الله تعالى على خلقه، بحيث لا عاصم من أمره إلا من رحم، لأن هؤلاء اعتقدوا حصانة حصونهم، ووثقوا بمنعها إياهم، فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا فلم يعتصموا.

الثانى: جهلهم وقلة عقولهم، حيث لم يحتاطوا لأنفسهم ويتحصنوا بطاعة الله ورسوله، التى هى أمنع الحصون، ولو قدم المبتدأ لما أفاد الكلام هذا المعنى، أو أفاده إفادة ضعيفة.

ورأى «الطوفى» يتفق مع «ابن الأثير»[2] بتصرف.

٢ - تقديم الجار والمجرور:

والجار والمجرور من مواضع التقديم عند «الطوفى» ويجعله فى صورتين»[3]:

الأولى: أن يكون التقديم فى كلام مثبت، والفائدة البلاغية منه الاختصاص لمجرور دون غيره بإسناد ما بعده من معنى الكلام إليه نحو قوله تعالى: ﴿من كفر فعليه كفره﴾ [الروم: ٤٤] دل على اختصاص ضرر الكفر بمن كفر، لا بغيره، ولو قال «فكفره عليه» لا حتمل أن تعمه عاقبة كفره هو وغيره وهذا غير مراد.

الصورة الثانية: تأتى فى كلام منفى، يجوز تأخيره، نحو قوله تعالى: ﴿لاَ رَيبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] وتقديمه نحو قوله تعالى: ﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧] وذكر«الطوفى» ما قاله ابن الأثير «وهو: أن الفرق بين التقديم والتأخير فى الكلام المنفى المتمثل فى الآيتين أن التأخير يفيد نفيا مطلقا من غير تفضيل كما اقتضى نفس الريب والشك عن الكتاب فى صورته».

أما تقديمه فيفيد تفضيل الشىء عنه على غيره، ومثل لذلك بفضل خمر الآخرة على خمر الدنيا فى صورتها»[4].

---

(١) الإكسير ص ١٥٧.
(٢) الجامع الكبير ص ١١٠.
(٣) الإكسير ص ١٥٧.
(٤) الجامع الكبير ص ١١١.

ورفض «الطوفى» ما ذهب إليه «ابن الأثير» حيث أن اللفظ عنده لايدل على الفرق مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما»[1].

والرأى المختار عنده أن المطابقة تعود على السؤال فقد تصور أن المشركين يسألون الله تعالى عندما وعدهم بخمر الآخرة فقال: «افترى فيها غول؟» فكان الجواب طبقا لما سألوه وهو«لافيها غول» أما الجواب عن الريب الذى لم يتقدمه الجار والمجرور فهو مطابق للسؤال، إذ تصور أنهم يسألون بقولهم: «إنَّه ليعترينا» ريب فيه «فالإجابة تكون من جنس السؤال أى «لا ريب فيه»[2].

والحقيقة أن تحليل «ابن الأثير» اتسم بالنظرة الأدبية التى تسعى وراء المعنى الجزئى، أما «الطوفى» فنظرته أصولية، تسعى وراء المعنى الدينى المتفق عليه، حتى لا يدع مجالا للتفسيرات المتنوعة التى تعرض القرآن للتفسير بالرأى.

ونكتفى بهذا القدر من موضوعات التقديم والتأخير المحمود، حيث إنه لم يأت فيها بجديد، وإنَّما ينبغى أن نعرض لرأيه فى التقديم والتأخير المذموم، وهو ما سماه «بالمعاظلة».



(1) الإكسير ص ١٥٩ بتصرف.

(2) الإكسير ص ١٥٩ بتصرف.

التقديم والتأخير المذموم

المعاظلة

وتعريف المعاظلة عند «الطوفى»[1] هى تداخل معـانى الكلام وتراكيبـها وهى من التقديم والتأخير المذموم ومثل لها بقول الفرزدق[2]:

وَمَا مثْلُه فِى النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكا   أَبُو أُمِه حىٌّ أبُوهُ يَقارِبُه

وعرَّفهـا «ابن الأثير»[3] بأنها مـشتقـة من معاظـلة الجرادتان: إذ ركبت إحـداهما الأخرى، وهى قبيحة يجب اجتنابها، ووصف عمر رضى الله عنه زهير بن أبى سلمى فقال: كان لا يعاظل بين الكلام.

وهذا النوع عند «عبد القاهر الجرجـانى» مذموم لأنه لم يرتب الترتيب الذى تحصل منه الدلالة على الغرض»[4].

ولعل أول من أطلق هذا المصطلح هـو قدامة بـن جعـفر[5]» وفى هذا البـاب نجد «الطوفى» يتصدى لابن سنان الخفاجى[6]» بالمناقشة حين أعلن الأخيررفـضه استعمال ألفـاظ المتكلمين والنحـاة والمهندسـين ونحو ذلك، ويقـول: وهذا ضعـيف، ويعلل «الطوفى» لذلك بـأن المتكلم فى علم، ينبـغى عليـه اسـتـعـمـال ألفـاظ ذلك العلم

---

(١) الإكسير ص ٣٠٨.

(٢) ديوان الفرزدق جـ١ ص١٠٨ وانظر الاكسير ص ٣٠٨.

(٣) الجامع الكبير ص ٢٣٠-٢٣١ والمثل السائر جـ٢ ص٣٩٦، جـ٢ ص٢١٩، ٢٢٣، وانظر نقد الشعر لقدامة بن جعفر ص١٧٤، ١٧٥.

(٤) أسرار البلاغة ص ١٢٠ دار المعرفة.

(٥) نقد الشعر ص١٧٤ الكليات الأزهرية.

(٦) سر الفصاحة ص١٥٨.

واصطلاح أهله، ويستشهد على صحة كلامه بقول أبى تمام[1]:

مـودةٌ ذَهَبٌ أثـمـارَهَا شَـبـه وَهِمـةٌ جَوْهـرٌ مـعـرُوفُـهَا عَـرَضٌ

وقوله أيضًا :

خـرقاء يلعـب بالعقـول حـبابهـا كـتلعب الأفـعـال بالأسـمـاء[2]

كذلك مـا ورد فى مقـامات الحـريرى، حيث جـمعت ألوانًا من الأدب ونفـائس الطرف والعُـجب، وككتاب شـرح السنة حيث جـمع بين صحـيح المنقول وصـريح المعقول من الفروع والأصول، وغريب الحديث، ونحوه من الفوائد، وككتاب المحصِّل حيث جمع فيـه بين تقرير مذهب المتكلمين والفلاسفة، من أجل ذلك كـثر شراحه، والمشتغلون به والانتفاع منه[3].

«والطوفى» حين رفض رأى «ابن سنان» لم يرفضه مطلقـا وإنَّما رفض فى احتراس شديد، حـيث قال: «ينبـغى على الأديب ألا يسـتعمـل ألفاظ المتكلمـين والفلاسـفة والعلماء فى الأدب بكثـرة خصوصـا الشعر حتى لا يـصيبه مـا أصاب أبا تمام من ذم لاستعماله هذه الطريقة.

كمـا أنه يتبادر للذهـن أن هذا الموضوع يدخل ضمن التـعقيـد اللفظى والمغنوى، ويكون به أليق، لورود نفس الأمثلة والشواهد.

ولكنى أرى أن «الطوفى» كان مـوفقا حـين فصل المعاظلة عن التـقيد، وأفـرد لها مبحثًا خلصًا بها بوضعها ضمن باب «التقديم والتأخير» المذموم، كما فعل «ابن الأثير»

---

(١) ديوان أبى تمام ص٤٠٠ ط محمد جمال، والبيت من قصيدة مطلعها:

ذل السؤال شجا فى الحلق معترض من دونه شرق من تحته جرض

والشبة: النحاس، والجوهر والعرض - اصطلاح علماء الكلام والمنطق.

(٢) ديوانه جـ١ ص٣٣، وسر الفصاحة ص ١٥٩، والإكسيـر ص ٣٠٩ والبيت من قصيدة يمدح بها محمد بن حسان الضبى.

(٣) الإكسير ص ٣٠٩.

لأن المعاظلة التى تعنى التقيد ليست من البلاغة فى شىء، وهذا يدل على حسن تصرف «الطوفى» حينما أعقب الحديث عن الإيضاح بعد الإبهام كلون من ألوان الأطناب، بما ذكره من إبهام فى حديثه عن التعقيد «المعاظلة» لأنه من المعروف أن الإبهام فى الأطناب أمر نسبى، يعنى أن يذكر المعنى أولا فى صورة إجمالية ثم يعقب ذلك ذكر المعنى فى صورة تفصيلية كما هو الحال فى الآية القرآنية ﴿وَقَضينَا إلَيْه ذَلكَ الأمرَ أنَّ دابرَ هؤُلاء مقطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾.

فقد جاء الإجمال فى كلمة الأمر ثم جاء التفصيل فيما بعدها، فرسخ المعنى وتأكد بذكره مرتين.

ولكن الإبهام مع المعاظلة والتعقيد «يغمض المعنى المراد لسبب الخلل اللفظى (التعقيد اللفظى) أو لسبب صعوبة انتقال الذهن من المعنى الأول «الحقيقى» إلى المعنى الثانى «المجازى» كما هو الحال فى البيتين:

الأول: ويمثل التعقيد اللفظى هو قول الفرزدق:

* وما مثله فى النَّاسِ إلاَّ مملكًا *

والثانى: ويمثل التعقيد المعنوى وهو بيت العباس بن الأحنف[1]:

سأطلبُ بُعْدَ الدَّارِ عنْكُمْ لتَقْرَبُوا ... وتَسكُبُ عَيْنَاى الدُموعَ لتجمُدَا

إذن هناك فرق بين إبهام الإطناب وإبهام التعقيد، ومن هنا جاء الترتيب فى موضعه موفقا، ولهذا فهو فى باب التقديم والتأخير أوفق.

* * *

(١) ديوانه جـ١ ص١٠٨، وانظر الإيضاح ص٧٦ بيروت.

الالتفات

يعتبر الالتفـات أسلوبا من أساليب العرب، وبه وردت بعض آيات القرآن الكريم، وأحاديث الرسول ﷺ «لذا يُعد مظهـرًا من مظاهر تفنن العرب فى الكلام وتصريفهم فى فنونه، مما يبعث فى النفس إيقـاظًا وتحريكًا، وهم من أهم أغراض النص الأدبى، لذلك كانت له خصائص أسلوبية متنوعـة تحدث لونا من التأثير والإيقاظ فى النفس، يلوحان بفوائد بلاغية ممتازة يحرص عليهـا متعاطى الأدب ومتلقيه، ومن الذين أدركوا هذه الجماليـات الأسلوبية فى الالتفات وضربوا على أوتار الـنفس «الطوفى البغدادى» فقد وجدنا له نظرات وتحليلات جيدة نراها من خلال بعض نماذجه وتناوله لها.

والبلاغيـون قد درسوا هذا الأسلوب منذ زمن بعيـد إلاَّ أن كل عالم تناوله بشكل يختلف عن الآخر، سواء فى التعريف أو فى بيان قيمته البلاغية.

«والطوفى» يسم هذا الباب بشجاعة العربية، فى استعارة لطيفة، إذ حقيقة الشجاعة قوة فى نفس الحيـوان يظهر آثارها على بدنه وجوارحه من إقـدام وشدة طعن، كذلك اللغة العربيـة، لكثرةتصرفاتها المختلفـة، وهذا النوع عنده أعم هذا العلم فائدة، وهو أصناف[1]:

الأول منها: **الالتفات:**

وعرفـه بأنه الرجوع عن أسلوب من أسـاليب الكلام إلى غيره ومـن فوائده تطرية سمع السامع وإيقاظه للإصغاء، فإنَّ اختلاف الأساليب أجدر بذلك الأسلوب الواحد، وهو فى ثلاثة أضرب:

الأول: الالتفات من الغيبة إلى الخطاب وعكسه، وتمثل له بقوله تعالى: «الحمد لله رب العالمين، الرحمن الـرحيم، مالك يوم الدين» [الفاتحـة: ١-٣]، هذا أسلوب غيبة ثم التـفت عنه بقوله: «إياك نعبد وإياك نستـعين» إلى أسلوب خطاب إلى قوله: «أنعمت» ثم التفت إلى الغيبة بقوله: «غيـر المغضوب عليهم» لأن ذكر النعمة موضوع

(١) الإكسير ص ١٤٠.

التقرب إلى الرب بذكر نعمه، فكان إسناده إليه بتاء المخاطب أبلغ فى ذلك بخلاف ذكر الغضب»[1].

ثم وضح «الطوفى» المراد من الالتفات فى نقل الأساليب فى هذه السورة وقال: التأدب فى الحديث.

ثم يردف «الطوفى» حديثه بقوله: «ونظيره قول إبراهيم عليه السلام فى قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ، والَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ [الشعراء ٧٩، ٨٠] فأضاف هذه النعم إلى ربه تعالى، ثم قال: «وإذا مرضت» فأضافه إلى نفسه لفظًا، تأدبا، إذ الأدب يقتضى أنك لا تضيف إلى المنعم عليك حال ذكر نعمه إلا النعم، لا المكروهات فلا تقول للملك فى سياق ذلك «أنت الذى أعطيتنى، ورفعت قدرى، وحبستنى، أو ضربتنى، لأن الأول: يقتضى شكره، والثانى يقتضى ذمه، والشكاية والتضجر منه، وهما متناقضان.

والسر البلاغى فى قوله تعالى: «إياك نعبد» مع ما قبله من خطاب غيبة من وجهين:[2]

أحدهما: إنهم لمَّا وصفوا الله تعالى بخصائص الربوبية، وصفات الألوهية بأسلوب الغيبة، ليكون أدل على صدقهم وإخلاصهم فى ذلك، مما إذا خاطبوه به، إذ المخاطب بالمدح قد يراقب فيداجى، ويخالف لسانه قلبه، بخلاف المادح فى الغيبة، حيث عدلوا حال الإخبار والسؤال إلى الخطاب، لأنه أدل على الخضوع والضراعة، وشدة الرغبة، ومسيس الحاجة، كما تقول لملك أنعم عليك، أناشاكر للملك المعظم الجواد، مالك الرعايا والملوك»[3].

الثانى: أن أسلوب الخطاب أخصُّ من أسلوب الغيبة، والعبادة أخفى من الحمد والثناء، إذ الإنسان يحمد نظيره ولا يعبده، فاستعمل الأسلوب الأخص فى ذكر

(١) الإكسير ص١٤٠. نقل هذا النص عن ابن جنى فى المحتسب جـ١ ص١٤٦.
(٢) الإكسير ص ١٤١. (٣) المصدر نفسه ص ١٤١.

الفعل الأخص[1].

أما النوع الثانى من أسلوب الالتفات فهو «من الخطاب إلى الغيبة» فيمثل «الطوفى» له بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِى يُسَيِّرُكم فِى البَرِّ والبَحْرِ حَتَّى إذَا كنتُم فِى الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ الآية [يونس: ٢٢][2].

ويوضح السرَّ البلاغى والفائدة فيقول: العدول عن خطابهم إلى حكاية حالهم لغيرهم، وذلك لتعجبهم من فعلهم وكفرهم، إذ لو استمر على خطابهم لفاتت تلك الفائدة، إذ الإنسان يحب نفسه، لا ينكر عليها ولا يستعظم منها العظائم؟ بل من غيره»[3].

ويناقش «الطوفى» ابن الأثير[4] فيما ذكره من الالتفات «من الخطاب إلى الغيبة» فى قوله تعالى: ﴿إنَّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون، وتقطعوا أمرهم بينهم﴾ [سورة الأنبياء: ٩٢، ٩٣] معناه: وتقطعتم عطفا على الأول، لكن التفت إلى أسلوب الغيبة كأنه ينعى عليهم كفرهم، واقترافهم إلى قوم آخرين، وتقبحه عندهم، مبالغة فى تبكيتهم، ثم توعدهم بالرجوع إليه».

يقول: «الطوفى» وهذا وإن كان محتملاً، إلاَّ أن ظاهر الكلام وسياقه خلافه، وهو أنه تعالى خاطب المؤمنين بأن الأمة واحدة، وأنه الرب المستحق بأن يبقى ويعبد، ثم أخبر عن الكافرين بأنهم تقطعوا أمرهم بينهم، وأنهم فرقوا دينهم وكانوا شيعًا وعدلوا بالعبادة والتقوى عن مستحقها، ووضعوها فى غير حقها، وفعلوا من التقوى خلاف ما يقتضيه اتحاد الأمة».

وفائدة الالتفات ليست التطرية للسامع وإيقاظه للاصغاء فحسب، بل إن مقتضى التعبير هو الذى يستوجب اختلاف الأساليب فى الأسلوب الواحد.

---

(١) الإكسير ص ١٤١ وانظر الجامع الكبير ص ٩٩.

(٢) والإكسير ص ١٤٢. (٣) الإكسير ص ١٤٢.

(٤) الجامع الكبير ص ١٠٠ والمثل السائر جـ٢ ص١٧٨ والإكسير ص١٤٣.

وقد تناول كل من «ابن المعتز»[1] و«المبرد»[2] و«ابن جنى»[3] و«الزمخشرى»[4] و«ابن الأثير»[5] و«البحرانى»[6] الالتفات قبل «الطوفى» إلا أننا وجدنا «ابن الأثير» يتعقب «الزمخشرى» بالنقد فى فائدة الالتفات فيقول: «وليس الأمر كما ذكره، لأن الانتقال فى الكلام من أسلوب إلى أسلوب إذ لم يكن إلاّ تطرية لنشاط السامع، وإيقاظها للأصغاء إليه، فإن ذلك دليل على أن السامع يمل من أسلوب واحد، فينقل إلى غيره، ليجدد نشاطه للاستماع. وهذا قدح فى الكلام، لا وصف له، لأنه لو كان حسنا لما مل، . . . الخ، قال: والذى عندى فى ذلك أن الانتقال من الخطاب إلى الغيبة، أو من الغيبة إلى الخطاب لا يكون إلا لفائدة اقتضته، وتلك الفائدة أمر وراء الانتقال من أسلوب لأسلوب غير أنها لا تحد بحد، ولا تضبط بضابط، لكن يشار إلى مواضع منها، ليقاس عليها غيرها. ثم بيَّن «ابن الأثير» فوائد الالتفات فقال: إنَّا قد رأينا الانتقال من الغيبة إلى الخطاب قد استعمل فى الانتقال من الخطاب إلى الغيبة، فعلمنا حينئذ أن الغرض الموجب لاستعمال هذا النوع لا يجرى على وتيرة واحدة، وإنَّما هو مقصور على العناية بالمعنى المقصود، وذلك يتشعب شعبا كثيرة لا تنحصر وإنّما يؤتى بها على حسب الموضع الذى يرد فيه»[7] وقد رد العلوى كلام «ابن الأثير» واتهمه بالعجز عن فهم كلام الزمخشرى»[8].

بينما رفض القزوينى كلام «ابن الأثير» وتابع الزمخشرى السكاكى فى رأيهما»[9].

وللإنصاف أقول: إنَّ الزمخشرى حين تناول الالتفات لا ينكر ذلك الملحظ ولا يأباه، فإنّ كثيرا ما يقرونه لبيان الالتفات، والمتأمل لمواضعه فى الكشاف يرى أنه يشير

(١) البديع ص ٥٨ كراتشكوفسكى.
(٢) الكامل جـ١ ص٢٧٠، جـ٢ ص٣٠.
(٣) المتسب جـ١ ص١٤٥.
(٤) الكشاف جـ٤ ص٤٤٢.
(٥) الجامع الكبير ص ٩٨ والمثل السائر جـ٢ ص١٧٢.
(٦) أصول البلاغة ص ٨٣.
(٧) الجامع الكبير ص ٩٨ والمثل السائر جـ٢ ص١٧٢.
(٨) الطراز جـ٢ ص١٣١ - ١٣٢.
(٩) الإيضاح ص ١٥٧ بيروت.

إليه، ولنسمع إليـه حين يفسر أم الكتاب، فـيقول: فى حديثه عن الالتفـات» وباعثه العام هو التطريـة لأنها من أهم أغرض النص الأدبى وغـيره»[١] كما يقول: وتختص مواقعه بفوائد[٢].

ولعل من هذه الفوائد فى نقل الأساليب وتغـييرها لاختيار السامع وتوكـيد الخبر، بالإضافة إلى حاجة التعبيـر إليها، لتمكن الخبر فى ذهن المخاطب حسب الموقع وهذا ما يعنيه بقوله: «وقد تختص مواقعه بلطائف»[٣] وقدم لنا أمثلة منهـا ما جاء فى قوله تعالى: ﴿ولَوْ أَنَّهُم إذْ ظَلَمُـوا أنفُسَـهم جَاءُوكَ فـاستَـغْفَـرُوا اللهَ واستَـغْفَـر لَهُمُ الرَّسُول﴾ [النساء: ٦٤][٤] نجده يوضح الفائدة الخـاصة فيقول: «ولم يقل استـغفرت لهم. وعـدل عنه إلى طريق الالتـفات تفـخيـما لـشأن رسـول الله ﷺ - وتعظيمـا لاستغفاره وتنبيها على أن شفاعة من اسمه الرسول من الله بمكان»[٥].

ففائدة الالتفات هنا لم تكن لمجرد التطرية وإيقاظ نشاط السامع وإنَّما كانت تعظيما وتنبيهًـا على شفاعة اسم الرسول - ﷺ - ولم يقف الزمـخشرى عند هذه الآية وإنما ذكر مواضع كثيرة، اكتفى بهذا الشاهد منها.

والحـقـيقـة إننا إذا أردنا أن نقف عـند «ابن الأثير» فـإنناـنجـد أن مـلاحظتـه على الزمخشرى فى موقعها فى الوقت الذى كان فيه مستدركا على نفسه، بسبقه إليها وقد أشار إلى ذلك فى كلامه السابق.

ويرى «الزمخشرى» أن الالتفات هو مخالفة ظاهر الحال ولو كان ابتداء كلام، وهذا ما سار عليه السكاكى وعرف بمذهبه فى الالتفات.

ومذهب «السكاكى»[٦] أعم من مـذهب الجمـهور، لأن الالتـفـات عنده يتحـقق

---

(١) الكشاف جـ٤ ص٤٤٢ وانظر البلاغة القرآنية فـى بلاغة الزمخشرى د. أبوموسى وانظر روائع الأعجار د. عز الدين على السيد ص١١١ دار الطباعة المحمدية.

(٢) الكشاف جـ١ ص١١.

(٣) الإيضاح ص ١٦٠ بيروت.

(٤) تكملة الآية ﴿لوجدوا الله توابا رحيما﴾.

(٥) الإيضاح ص ١٦١ بيروت.

(٦) مفتاح العلوم ص ١٠٦، وانظر بغية الايضاح جـ١ ص١٥٢ والإيضاح ص ١٥٧ بيروت.

بالتعبير عن المعنى بطريق من الطرق الثلاث على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه، سواء سبقه التعبير عن ذات المعنى بطريق آخرمنها أولم يسبقه.

لذلك نراه يوافق الجمهور فى مثال، وينفرد عنه فى مثال آخر فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس»[1] لأن شرط الجمهور فى الالتفات أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع»[2] وهو أخصّ من رأى السكاكى.

غير أن السعد التفتازانى يعرف الالتفات بأنه مأخوذ من التفات الإنسان من يمينه إلى شماله ومن شماله إلى يمينه»[3].

وأرى أن مذهب «السكاكى» أقوى من مذهب السعد والجمهور لأنه يتمتع بالاتساع، وهذا كله يعود إلى فكر الزمخشرى[4] لأنه مأخوذ منه، ومن جهة أخرى نرى السعد يعقب على كلام الزمخشرى فيقول: «وقول صاحب الكشاف أن ما يسمى التفاتا يدخل فى علم البيان مبنى على أنه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة (المعانى والبيان والبديع)[5].

أما السكاكى فنجده مضطربا فى نظرته فيضعه مرة فى علم المعانى ومرة أخرى فى علم البديع، ووجهته فى ذلك أن العرب يستكثرون منه، ويرون الكلام إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب كان أدخل فى القلوب، بمعنى أن الحال ومقتضاها هى الفيصل فى وضع الالتفات فى أى علم من علوم البلاغة عند السامع، وأحسن تطرية لنشاطه وأملأ باستدرار صفاته»[6].

كما يتفق معه فى هذه النظرة «ابن يعقوب المغربى» فى مواهبه[7]، بينما وضعه

---

(١) شرح السعد جـ١ ص١٥٣ ضمن شروح التلخيص.

(٢) المصدر السابق جـ١ ص١٥٣ وهذا هو تحديد السعد على التلخيص.

(٣) المطول ص ١٣٠. (٤) الكشاف جـ٤ ص٤٤٢.

(٥) المطول ص١٣٠. (٦) مفتاح العلوم ص ٩٥.

(٧) مواهب الفتاح جـ١ ص٤٦٣، ٤٦٤، جـ١ ص٤٧٣ ضمن مشروع التلخيص.

«البحرانى»[1] تحت علم البديع ضمن أقسام النظم، وقد سبقه إلى هذا الصنيع الباقلانى[2].

والرأى الراجح عندى فى الالتفات هوما ذهب إليه الزمخشرى وتابعه فيه السكاكى لاتساعه وشموله.

ومما ينبغى الإشارة إليه أن «الطوفى» أدرج موضوعات أخرى تحت الالتفات هى: العدول عن الفعل المستقبل إلى فعل الأمر والعدول عن خطاب التثنية إلى خطاب الجمع، ثم إلى خطاب الواحد والحمل على المعنى، كذلك العدول عن الماضى إلى المضارع وعكسه، وهو بذلك متابع «لابن الأثير»[3] فى الجامع الكبير.

ولا يسعنى فى نهاية هذا الباب إلا أن أقول إنَّ الالتفات من أجل مباحث البلاغة، وهو أمير جنودها، والواسطة فى قلائدها وعقودها، وقد نظر «الطوفى» فى أقوال السابقين وألم بها لذلك كانت نظرته أشمل وأدق[4].

* * *

(١) أصول البلاغة ص٨٣.

(٢) إعجاز القرآن ص ٩١ للباقلانى.

(٣) الجامع الكبير ص ٩٨.

(٤) الطراز للعلوى جـ٢ ص١٣١.

خروج الكلام عن مقتضى الظاهر
وضع الظاهر موضع الضمير وعكسه

وموضوع هذا الفصل فى وضع المظهر موضع المضمر وعكسه، ويأتى لنكتة بلاغية، إما التعظيم، أو التحقير، أو غير ذلك من قيم التعبير البلاغى.

والأصل فى مخالفة الظاهر فى الإضمار والإظهار كما قال العلماء أن يذكر الضمير وقد سبقه ما يعود عليه ليكون المقصود بالكلام واضحا[1]». «تقول لقيت زيدا وأكرمته» فتذكر الضمير فى أكرمته لأنه سبقه ما يعود عليه، ولا تقول لقيته هكذا ابتداء لأن ذلك ضرب من التعمية والإلباس يناقض القصد من اللغة والبيان»[2].

وقد ترد صور على خلاف القاعدة، فيذكر الضمير ليفسر بمتأخر عنه فى بعض الصور، أو يذكر من غيرمفسِّر، اعتمادًا على فهم السامع أو وضوح المعنى أو غير ذلك. ومن هذه الصور والتى يفسر فيها الضمير بمتأخر عنه ما يكون منه ضمير الشأن والقصة، والأساليب التى تصاغ على هذه الطريقة حين تصيب مواقعها نجد لها وقعًا حسنًا، لأن الضمير حين يدخل إلى النفس من غير أن يكون له عائد يعود عليه يصيرها إلى حالة من الغموض والإبهام لاقرار لها، فتستشرف إلى اكتشاف الحقيقة المتوارية وراء الغموض المثير، فإذا جاءت الجملة المفسرة تمكن معناها، ووقع فى النفس لها قبولاً»[3].

وقد اقتصر «الطوفى» فى هذا الباب على غرضين هما: التعظيم والتحقير[4]، فالأول كما جاء فى قوله تعالى: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ، أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ

---

(١) الإيضاح ص ١٥٤ بتصرف.

(٢) خصائص التراكيب ص ١٨٧ د. أبو موسى نشر مكتبة وهبة - القاهرة.

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٠٤ بتصرف، وانظر خصائص التراكيب ص١٨٧-١٨٨ بتصرف.

(٤) الإكسير ص ٢١٥، وانظر الجامع الكبير ص ١٨٠.

وأنَّ اللهَ عَلاَّمُ الغُيُوبِ﴾ [التوبة: ٧٧، ٧٨] ولم يقل بما أخلفوه، تنبيها على عظيم حربهم باخلافهم وعد الإله العظيم.

وكقوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا كَيفَ يُبدِئُ اللهُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعيدُه إنَّ ذَلكَ عَلَى اللهِ يَسيرٌ، قُلْ سيرُوا فِي الأَرْضِ فانْظُروا كَيفَ بدَأَ الخَلْقَ ثُمَّ اللهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَة﴾ [العنكبوت: ١٩، ٢٠]، لم يقل عليه. ثم ينشىء، تنبيها على عظيم قدرته، واحتجاجا عليهم بأنه من فعل الله، فهو لابد أفعل للإعادة، وأظهر اسمه عند ذكرهما، لأن الأظهار أدل من الأضمار»[1].

ومن الشواهد العربية التى أوردها «الطوفى» نحو «جاءنا بنو تميم يوفضون»[2] وابتدروا نحونا يركضون وتناجد[3] بنو تميم علينا بحملة، فلذنا بالفرار، وولينا الأدبار» «ولم يقل تناجدوا، تنبيها على شجاعتهم وصعوبة ممارستهم[4].

أما التحقير: فقد ذكر«الطوفى» شواهد قرآنية منها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتلَى عَلَيهِمْ آياتُنَا بَيِّنَات قَالُوا مَا هَذا إلاَّ رَجلٌ يُرِيدُ أن يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعبدُ آبَاؤكُمْ، وقَالُوا مَا هَذا إلاَّ إفْكٌ مُفْتَرًى، وقَالَ الَّذِينَ كَفُروا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ، إنْ هَذَا إلاَّ سِحرٌ مُبِينٌ﴾ [سبأ: ٤٣] فأظهر ذكرهم ذمًا لهم خصوصا وقد انضم إلى قولهم هذا مبادهتهم به، وقد تقدم وجه قبحها»[5].

وبالتأمل فى الشواهد التى أوردها «الطوفى» نجده حللها تحليلا موفقا وإن كان قد اقتصر على إيراد غرضين من أغراض التعبير على خلاف مقتضى الظاهر، ووضعه ضمن باب الاطناب، وهذا التقسيم رأيناه عند كل من الزمخشرى[6]، «وابن الأثير»[7] الذى سار عليه «الطوفى» واستحسنه[8].

---

(١) الإكسير ص ٢١٥ والجامع الكبير ص ١٨٠.

(٢) يوفضون: يسرعون ومنه قوله تعالى: ﴿كأنهم إلى نصب يوفضون﴾ سورة المعارج الآية ٤٣ وبداية الآية: ﴿يوم يخرجون من الأجداث سراعا﴾. الإكسير ص ١٧٩.

(٣) تناجد: تعاون. (٤) الإكسير ص ٢١٥. (٥) الإكسير ص ٢١٥.

(٦) الكشاف جـ٣ ص٥٨. (٧) الجامع الكبير ص ١٧٩-١٨٠، والمثل السائر جـ٢ ص١٩٧.

(٨) الإكسير ص ٢١٥.

الفصل الرابع:

١- الفصل والوصل «الاستئناف»

٢- الحروف العاطفة والجارة

الفصل والوصل

الاستئناف:

هو باب دقيق المجرى، لطيف المغزى، جليل المقدار، كثير الفوائد، عزيز الأثر، وقاعدته العظمى حروف العطف»[١].

لذلك نجد أن البلاغيين أولوه عنايتهم، ومن قبلهم كان اهتمام علماء اللغة، وعلى رأسهم سيبويه (ت ١٨٠ هـ)[٢] والفراء (ت٢٠٧ هـ)[٣] والمبرد (ت٢٨٥)[٤].

ومن البلاغيين الجاحظ (ت٢٥٥ هـ)[٥] وأبو هلال العسكرى (ت ٣٩٥ هـ)[٦]، أما قدامة بن جعفر (ت ٣٧٧ هـ) فتناوله فى باب (القطع والعطف) دون أن يبين السر البلاغى من ورائه، واكتفى بأن قال: هو فى القرآن كثير»[٧] كذلك فعل السابقون من البلاغيين لم يوضحوا طريقته وأساليبه، لأن عنايتهم بالقضايا الأدبية والنظرة الفنية حالت دون ذلك.

وما إن وصل هذا الباب إلى عبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١ هـ)[٨] حين أخذه ونفث فيه من روحه وعلمه فارسى قواعده، وشيد بنيانه، وأقام أساسه، وجعله فى

(١) الطراز جـ٢ ص٣٢.
(٢) الكتاب جـ١ ص٢٢٥-٢٢٦.
(٣) معانى القرآن للفراء جـ١ ص٢٤ نجاتى والنجار.
(٤) المقتضب جـ٤ ص١٢٥.
(٥) البيان والتبيين جـ١ ص٨٨.
(٦) الصناعتين ص٤٥٨ وما بعدها.
(٧) نقد النثر ص٧٢-٧٣.
(٨) الدلائل ص١٨٧-١٨٨ ط المنار.

الشكل العلمى المعروف، وبين قيمته الفنيــة حين يقول إنَّه: «معرفة ما ينبغى أن يصنع فى الجمل من الفصل والوصل من أسرار البلاغـة، ومما لا يأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخلص، وهم قوم طبعوا على البـلاغة وأوتوا فنًا من المعرفة فى ذوق الكلام وتفردوا بها، وقد بلغ من قوة الأمر فى ذلك أنهم جـعلوه حدًا للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال: «معرفة الفصل عن الوصل» ذاك لغموضه، ودقة مسلكه، ومن أحرز الفضيلة فيه فقد أحرزها فى سائر المعانى»[1].

وقد كان عـبد القاهر الجـرجانى من أوائل الذين بحثوه بحـثًا مفصـلاً «يقوم على التقسـيم، والتحديد، والتعليل، والتحليل، وربطه ببـيان العطف عند ربط المعانى[2]، وقد كانت اشارات سيبويه[3] إلى الاستئناف رائدة.

فإذا انتقلنا إلى «الطوفى» نراه يعرِّف الاستئناف فـيقول: «إنه ابتداء كلام على جهة الجواب لسؤال مقدر، وهو نوعان:

أحدهما: بإعادة الإسم نحو «أكرمت زيدًا»... زيدٌ حقيق بالإكرام «أو إعادة الصفة نحو «أكرمت زيدًا... صديقى القديم، أهل لذلك.

وهذا ما ذهب إليه سيبويه، فأخذه «الطوفى» واستحسنه لاشتماله على الصفة المثيرة ببيان سببية الإكرام، فكأن قائلاً قال: «لم أكرمته؟ فأجبته بذلك»[4].

وهذا ما عرف عند البلاغيين بشبه كمال الاتصال[5].

والنوع الثانى: ما ليس بإعادة اسم ولا صـفة، وهو ما عرف عند البـلاغيين بكمال الانقطاع بين الجملتين لاختلافهما بين الخبرية والإنشائية.

وقـد مثل له «الطوفـى» بقوله تعـالى: ﴿ومَـا لِىَ لا أعبـدُ الَّذِى فَطَرَنِى وَإِليـهِ

---

(١) الدلائل ص١٨٧-١٨٨ ط المنار.

(٢) المصدر السابق ص١٧٦

(٣) الكتاب جـ١ ص٢٢٥-٢٢٦.

(٤) الإكسير ص١٩٥.

(٥) المقتضب جـ٤ ص١٢٥ وانظر الإيضاح ص٢٥٥-٢٥٦ بيـروت، وانظر أثر النحاة فى البحث البلاغى ص٢٠٤ د. عبد القادر حسين.

تُرْجَعُونَ، أَأَتَّخذُ من دُونه آلهةً إن يُرِدْنِ الرَّحمنُ بضُرٍّ لاَّ تُغْنِ عَنِّى شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلاَ يُنقذُونِ، إنِّى إذًا لَفِى ضَـلاَلٍ مُبِينٍ، إنِّى آمنتُ بِرَبِّكُم فاسْمَـعُونِ، قِيلَ ادْخُلِ الجَنَّةَ قالَ يَا لَيتَ قَوْمى يَعْلَمُونَ، بِمَـا غفرَ لِى ربِّى وَجَعَلَنى مِن المُكْرَمِين﴾ [يس: ٢٢-٢٧][1] أى: رأى من الإكرام ما تمنى معه أن يعلم قومه بحـاله فيتعلمون كفعله، ليحصل لهم ما حصل له.

واضح أن الآيات السـابقة من سـورة يس، حـدث بينها اخـتـلاف بين الإنشائيـة والخبرية فنجد فى قوله تعالى: ﴿ومَالى لا أعـبُدُ الَّذى فَطَرنى وإلَيْه تُرْجعُونَ﴾، جملة إنشائية عطفت عليهـا جملة خبرية فى قوله تعالى: ﴿أأتَّخِـذُ مِن دُونهِ آلهةً﴾ ثم تلتها جملة خبرية فى قوله تعالى: ﴿إنِّى آمنت بربكم﴾ عطفت عليها جملة إنشائية فى قوله تعالى: ﴿فاسمعون﴾ وهو وصل ظاهر كما هو واضح من تحليل الآيات السابقة.

والاستئـناف: إما وصل تقديرى خفى، وهو أقـوى وأبلغ أنواع الوصل وإما وصل ظاهر»[2].

وقد بينا الوصل الظاهر فى الشواهد السابقة، أما الوصل الخفى فنحو قوله تعالى: حكاية عن شعيب – عليه السلام – أنه قال: ﴿يا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إنِّى عَامِلٌ (سَوْفَ) تَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٣٩].

هذه الآية جاءت مرة بالفاء «إنِّى عامل فسوف تعلمون» ومرة بدون الفاء «إنِّى عامل سوف تعلمـون» على الاستئناف تفننا فى البلاغـة على عادة العرب، كمـا يقول «ابن الأثير»[3].

ويعقـب «الطوفى» على كلام «ابن الأثيـر» ولا يرتضى رأيه حيث يرى أن المـعول على السياق، وما تقـتضيه الأحوال، ويستدل على ذلك بقوله «إنه لما كـثرت مراجعة قوم شـعيب له -عليه السلام- على مـا حكى عنه فى سورة هود، ناسب اخـتـصاص

---

(١) انظر الكشاف جـ٣ ص٣١٩ ط تهران. (٢) الإكسير ص١٩٥. (٣) الجامع الكبير ص١٣٩.

قصته الاستئناف الذى هو أبلغ من الإنذار والوعيد.

وبهذه الشواهد وأدلتها يكون «الطوفى البغدادى» قد وضع مواضع الوصول الخفى، والوصول التقديرى، ولو أنه فيها متابعًا «لابن الأثير» إلا أنه تعقبه بالمناقشة والرد والتحليل المنطقى الذى زاد من قيمته البلاغية، خصوصًا ربطه بين النظرات البلاغية والأصولية، التى جعلت لتحليلاته مذاقًا خاصًا وطعمًا مميزًا، ولهذا لا نستطيع القول بأنه ناقل، حيث وجدنا له وجهات نظر انفرد بها.

آراء العلماء فى الفصل والوصل:

لقد تناول العلماء مواضع الفصل والوصل بالدراسة والبحث، وقصروها على عطف جملة على جملة، وجعلوها أصلاً فى هذا الفن[1]، وسار على نهجهم الخطيب القزوينى الذى عَرَّف الوصل بأنه عطف الجمل على بعض، والفصل تركه»[2].

وحين تناول عبد القاهر[3] الفصل والوصل بدأه بالحديث عن المفردات وفائدة العطف بينهما، فكان مدخلاً للحديث عن الجمل ثم وجه اهتمامه على الجمل لما لها من أهمية خصوصًا فى عطف الجملة التى لا محل لها من الإعراب.

ولذا نجد أن السكاكى أفاد من كلام عبد القاهر[4] إلاَّ أنه لم يلق اهتمامًا بقول عبد القاهر فى العطف بين المفردات فاعتبر أن عطف الجمل على الجمل هو الأصل، صارفًا النظر عن عطف المفردات، فى حين أنها كانت موضع عناية عبد القاهر كما بيَّنا، وقد تابع القزوينى السكاكى فى نظرته هذه، ولذلك يعد قصورًا منهما فى فهم المراد من كلام عبد القاهر، الأمر الذى دعا العلماء إلى التركيز على الجمل دون المفردات.

---

(١) مفتاح العلوم ص١٢٠ ط الحلبى.　　(٢) الإيضاح ص٢٤٦ بتصرف.

(٣) دلائل الإعجاز ص٢٣٠-٢٣١ مطبعة الفجالة الجديدة خفاجى «الطبعة الأولى».

(٤) دلائل الإعجاز ص١٧١ ط المنار.

ومما يدل على ذلك استيعاب «العصام»[1] لمراد عبد القاهر وتطبيقه له، ويؤكد هذا قوله فى الأطول تعقيبًا على صاحب المطول وشارح التلخيص «تميـيز موضع العطف عن غيره موضعه فى الجمل هو الأصل فى هذا الفن. . وأحفظها فى المفردات»[2].

ونص «العلوى»[3] صراحة على العطف بين المفـردات والجمل، واستدل على ذلك بشواهد القرآن الكريم.

وهذا الرأى[4] انتفع به «الدسوقى»[5] فى حاشيته من أن العطف يكون بين الجملتين كما يكون بين المفـردين، ويضيف إلى ذلك قوله: ولكى يكون هذا وذاك مـقبولاً فى باب البلاغة لابد فيه من وجود الجامع، ويذكر لذلك أمثلة وشواهد استدل بها.

فالفصل والوصل ركيـزته الأساسية التى ينبغى أن توجه النظر إليـها من حيث كون الجملة لها مـحل من الإعراب أو ليس لها محل من الإعراب، حيث إنَّ جـميع صور الفـصل والوصل من كـمال انقطاع وشبـهه وكـمال اتصـال وشـبهـه، وتوسط بين الكمالين، تدخل فى هذا النطاق النحوى[6].

الحروف العاطفة والجارة:

وأما الشكل الآخر الذى ورد عند «الطوفى» فهو من مواضع الوصل، وقد قال عنه «وليس نظرنا فـيهـا من حيث ينظر النـحاة من اشـتراك المعطوف والمعطوف عليـه فى الإعراب، وإيجاز الاسم بالحرف، بل من حيث ينظر أهل المعانى[7].

وعرض «الطرفى» أمثلة وضح فـيها سياق كل حرف من حروف العـطف ومناسبته للمعنى، ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿قُتِلَ الإنسَانُ ما أَكْـفَرَهُ، مِنْ أَىِّ شَىءٍ خَلَقَهُ،

---

(١) الأطول جـ٢ ص٢ المطبعـة السلطانية. للعصـام، الاسفراييني وانظر فن البـلاغة ص٢٤٢ د. عبد القادر حسين ط الآداب.

(٢) شروح التلخيص جـ٣ ص٨.

(٣) الطراز جـ٢ ص٣٢.

(٤) أي رأى عبد القاهر.

(٥) شروح التلخيص جـ٣ ص٨.

(٦) انظر أثر النحاة فى البحث البلاغى ص٩٧ د. عبد القادر حسين.

(٧) الإكسير ص٢٤١ وانظر الجامع الكبير ص٢٠١-٢٠٤.

مِن نُّطفَةٍ خَلَقَـهُ فقدَّرهُ، ثُمَّ السَّبيلَ يَسَّـرهُ، ثُمَّ أماتَهُ فأقبـرَهُ، ثُمَّ إذَا شَاءَ أنشرَهُ﴾ [عبس: ١٧-٢٢].

فإنَّ ما يقتضيه السيـاق فى العطف بالحرف كما يقول «الطوفى» عطف التقدير وهو ما جـعله على ما تقتـضيه الحـكمة من العطف على (الخلق) الذى هو الإنشـاء بالفاء التعقيـبية، لأنه عقبة لا يتـأخر عنه، وعطف «السبيل يسره» على «التـقدير» ثم أيضًا للتراخى بينهـما، وعطف «الإقبار» على «الإماتة» بالفـاء، لأنه عقبهـا من غير تراخ، كتـراخى غيره، وعطف «الإنشـار» على «الإقبار» بثم لـلتراخى بينهمـا، وهو ما بين الموت والبعث. وهذا هو الأصل فى العطف. أن يكون فى كل مـوضع بالأداة اللائقة به، فإن وجد مخالفًا وجب تأويله حتى يوافقه»[1].

وبهذا التناول نجـد «الطوفى» يبين مواضع جديدة للوصل بالفاء وثـم، المشهور فى هذا الباب أن الوصل بالواو، فكأنه بحث عن مـعانى حروف العطف ووظفهـا توظيفاً جيداً فى هذا البـاب «وهو الوصل بحروف العطف المختلفة» متجـها هذا الاتجاه الذى سـار عليه كل من «ابن الأثيـر»[2] والزمخشرى[3] من قبله، مـخالفاً بذلك مـا عليه جمـهور البلاغـيين، وهو اتجاه لطيف منه حيـث إن هذه الحروف تفيـد العطف بمعان مختلفة، أما الواو فتفيد العطف بين المتشاركين دون معان أخرى.

مما ينبغى ذكره أن «الطوفى» تناول مـعانى حروف الجر واستعمالاتهـا البلاغية، مع أن ذكرها ضمن علم البـيان أولى، كما وردت عند علماء البلاغـة المتأخرين فى باب الاستـعارة التبـعية بالحـرف، إلا أننا نلتمس له العـذر لأنه ذكرها لمجاورتهـا حروف العطف، كقوله تعالى: ﴿وَإنَّا أو إيَّاكُم لَعلَى هُدًى أَوْ فِى ضَلاَلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] وكقوله تعالى ﴿إنَّما الصَّدقَاتُ للفُقَرَاء والمسَاكِينَ والعَامِلينَ عَلَيْهَا. . . .﴾ [التوبة: ٦٠] الآية وكقوله تعالى ﴿أُولَئكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥].

---

(١) الإكسير ص ٢٤١.

(٢) الجامع الكبير ص ٢٠١ - ٢٠٤، والمثل السائر جـ ٢ ص ٢٢٣.

(٣) الكشاف جـ ٣ ص ٤٥٩، جـ ٢ ص ٢٢٢.

ومراد «الطوفى» فى هذا البـاب الفكرة التى سيطرت عليه فى إبراز معانى حروف الجر واستعمالاتها، الذى استنبط أفكاره فيها من كلام الزمخشرى[1]، «وابن الأثير»[2] مع علمه بأن وضعها فى باب الاستعارة التبعية من علم البيان أولى، إلاَّ أنه تابعهم فى وضعها ردفاً لمعانى حروف العطف من باب الوصل.

كذلك إبرازه للسرِّ البلاغى وأثره فى التعبير الأدبى الذى جعلنا نضع أيدينا على مواطن الجمال فى سياقات الأسلوب، وإظهار مغزاه كما فعل عبدالقاهر الجرجانى كما سبق فى عرض شواهد هذا الباب. والله أعلم.

الفصل والوصل بين الإنشائية والخبرية:

والمتأمل فى كلام علماء اللغة فى هذا البـاب يجدهم أجازوا عطف الجملتين المختلفتين الإنشائية والخبرية، وكان المؤشر الأول لهذه النظرة «سيبويه» (ت ١٨٠ هـ)[3] وقد نقلها أبو حيان عن سيبويه، وأيدها، ومثل لها بقوله: هذا زيد ومَنْ عمر؟

واستدل بآيات من القرآن الكريم فى نحو قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١].

من هذا نرى أن أهل اللغة والنحاة متفقون فى جواره، بينما خالفهم فى ذلك علماء البلاغة، ومنهم السبكى الذى عقب بقوله: «ولا خلاف بين الفريقين، لأنه عند من جوزه يجوز لغة، ولا يجوز بلاغة»[4].

بينما نرى الزمخشرى يوافق ما ذهب إليه النحاة واللغويون بشرط أن يكون بين الجملتين قدر من الاتفاق يصحح الربط بينهما، ولكنه لا يكون اتفاقاً قوياً حتى يصل إلى الاتحاد بين الجملتين فى المعنى أو نشوء إحداهما عن الأخرى، ولذلك وقع الفصل بين قصة الذين كفروا، والحديث عن الكتاب الذى لا ريب فيه»[5].

(١) الكشاف جـ ٣ ص ٤٥٩، جـ ٢ ص ٢٢٢ والمثل السائر جـ ٢ ص ٢٢٧ - ٢٣٣.
(٢) الجامع الكبير ص ٢٠١ والمثل السائر جـ ٢ ص ٢٢٧.
(٣) الكتاب جـ ١ ص ٢٢٥ - ٢٢٦.
(٤) عروس الأفراح جـ ٢ ص ٢٧.
(٥) الكشاف جـ ١ ص ٣٦، جـ ٢ ص ٤٧ ط تهران.

ويؤكد الزمخشرى ضرورة الجامع أو التناسب بين الجملتين وأنه ليس هناك عاطف بين الجمل المنفصلة غاية الانفصال وإنَّما هو فى الجمل التى تتوسط بين الغايتين كما قال المتأخرون، ومن شواهده قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] ومن الشواهد العربية قول الشاعر:(١)

لا تَطْمَعُوا أَنْ تُهِينُونَا ونُكْرِمكُمْ وأَنْ نَكُفَّ الأَذَى عَنْكُمْ وتُؤْذُونَا

الجملة الأولى (لا تطمعوا) إنشائية عُطفت عليها الجملة الثانية فى قوله (وأنْ نكف الأذى) وهى خبرية.

وقد يكون التناسب من جهة أخرى، كمضمون الجملة مثلاً كما فى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فاتَّقُوا النَّارَ الَّتى وَقُودُهَا النَاسُ والحِجَارةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ، وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِن تَحتِهَا الأَنهَارُ﴾ [البقرة: ٢٤، ٢٥].

ويعقب الزمخشرى على هذه الآية بقوله فيقول: فإنَّ قلت علام عطف هذا الأمر ولم يسبق أمر ولا نهى يصح عطفه عليه؟ قلت ليس الذى اعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهى معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول: زيد يعاقب بالقيد والإرهاق وبشر عمراً بالعفو والإطلاق»(٢).

ونضيف إلى ما قاله الزمخشرى أنَّ المتأمل فى الآية الأولى يجدها اختلفت بين الخبرية والإنشائية فى قوله تعالى: ﴿فإنْ لَّم تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا﴾ كذلك ما جاء فى القرآن الكريم من التناسب بين أجزاء الجمل وقد سوغ العطف به وفيه شىء من الخفاء كقوله تعالى: ﴿الشَّمسُ والقمرُ بحُسْبَانٍ، والنَّجمُ والشَّجرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٥، ٦] يقول الزمخشرى: فإنَّ التناسب قد حصل بين الجملتين لأن

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٧٤ ط المنار.

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٧٨ وانظر البلاغة القرآنية ص ٣٦٧.

الشمس والقمر سماويان، والنجم والشجر أرضيان، لذلك حصل التناسب من حيث التقابل، وإن جرى الشمس والقمر بحسبان من جنس الانقياد لأمر الله، فهو مناسب لسجود الشمس والقمر»[1].

وهذا ما دعى الزمخشرى يقول لابد أن يكون هناك قدر من الاتفاق يصحح الربط بين الجملتين.

وهذه الفكرة التى دار حولها درس الفصل والوصل فى البلاغة المتأخرة[2].

ونظرات الزمخشرى فى هذا الباب استلهام من كلام الإمام عبدالقاهر الجرجانى[3].

وقد أخذ «الطوفى» بنظرة علماء النحو من حيث عطف الجملتين المختلفتين إنشاء وخبرا، وهذا واضح من خلال تحليلاته السابقة، وإنْ لم يصرح بذلك، ولكننا استنبطنا هذا الرأى من خلال تحليلاته السابقة التى كان الزمخشرى رائده فيها، وقد علمنا رأيه سابقاً.

ولهذا «فالطوفى» متفق مع كل من عبدالقاهر والزمخشرى وابن الأثير بالإضافة إلى رأى النحاة.

ويختلف مع البلاغيين وعلى رأسهم السبكى، ولو أنهم رفضوا مستعينين بدليل لكان هذا مقبولاً منهم، ولكن رفضهم هذا غير مبنى على أساس علمى حيث إنَّ القاعدة التى يعول عليها فى استنباط الأحكام النحوية والبلاغية شواهد القرآن الكريم، وقد ظهرت شواهد له، فلماذا الرفض؟ والقرآن أبلغ الغاية فى الكمال والفصاحة والبيان، وهو فى الطبقة العليا بإجماع العلماء.

* * *

(١) الكشاف جـ ٣ ص ٣٥٣، وانظر البلاغة القرآنية ص ٣٦٦ بتصرف.

(٢) الكشاف جـ ١ ص ٣٦، وانظر البلاغة القرآنية ص ٣٦٦ د. أبو موسى.

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٧٤ - ١٧٦ وما بعدها.

الفصل الخامس:

الإيجاز والإطناب والمساواة

الإيجاز:

هو مصدر أوجز إيجازًا، إذا قصر، ومنه قولهم: عظنى وأوجز: أى اقتصر.

واعتناء العرب بهذا النوع شديد، واهتمامهم به كبير، بدليل وضعهم ألفاظًا استغنوا بواحدها عن ألفاظ كثيرة، بل غير متناهيــة، كأدوات الاستفهام، والشرط، ونحوهما لأن قولك «أين زيد؟» يغنى عن قولك «أفى الدار هو أم فى المسجد؟».

وقد تناول «الطوفى» هذا الفـصل، فوجدناه مـفرقا مشـتتا فى إكسـيره، وهذا من العيوب التى شابت الطوفى فى تأليـفه لهذا الكتاب، مما يجعله مستـهدفًا للنقد، ذلك لأنه مسـبوق بعلماء كثـيرين قسـموا البلاغة ورتبـوها، وقد جاء «الطوفى» فـوجدها ناضجة قد استوت على سوقها.

وعلى الرغم من هذا كله، فأن هذا لا يغض مـن قدره كعالم، ولا نغمـطه حقه، لأننا بشر ينقـصنا الكمال، فالكمال لله وحـده، وعلى الرغم من ذلك فإنَّه تناولَ هذا الفصل بنظرات وتحليلات جيدة، عالجها بشكل ينم عن عقلية واعية فاهمة ألمت بفروع هذا الفصل وأقسامه إلمامًا تامًا، لكننا سنقف عند المواضع التى انفرد بها عن غيره، أو ظهر له فيها نظرات مغايرة لما عليــه العلماء، أو تناولها بشىء من طرافة التحليل، أما ما اشترك فيه مع العلماء ولـم نجد له شيئًا جديدًا مبتكرًا، بل هو قدر مشترك بينه وبين غيره صرفنا النظر عنه لعدم الفائدة والإطالة دون مبرر.

لذا فقد آثرنا إيضاح آرائه الفريدة التى ينبغى أن نقف عندها لبيان فكر هذا العالم، ومعالجته للمباحث المختلفة، ونظراته الدقيقة فى تحليل الشواهد.

فقد عرَّف «الطوفى» الإيجاز بأنه التعبير عن المعنى الكامل بأقل ما يمكن من الحروف[1]، وهذا التعريف قريب من تعريف الجمهور الذى يقول: «إنه التعبير عن المعانى بألفاظ قليلة دون إخلال بالمعنى المراد[2].

وقد ألم «الطوفى» بأقسامه جميعًا، وعرض لأمثلته بالتفصيل كما وردت عند العلماء السابقين عليه، أمثال «الرمانى»[3] «وابن جنى»[4] «وأبو هلال العسكرى»[5] «وعبد القاهر»[6] «والباقلانى»[7] «وابن رشيق»[8] «والسكاكى»[9] «والفخر الرازى»[10] «وابن الأثير»[11] «والخطيب القزوينى»[12].

هذا وقد تنوعت شواهد «الطوفى» فى هذا المبحث بين الآيات القرآنية والشواهد العربية.

والإيجاز عنده ضربان: الأول: إيجاز حذف والثانى إيجاز قصر، فمن مواضع الإيجاز بالحذف.

حذف الجملة: وقد وضعها تحت عنوان الإضمار وعرفها فقال: «وهو فى اللغة الإخفاء والستر، تشبيها بالسر فى الضمير، والضمير عند النحاة: ما وضع للدلالة على متكلم أو مخاطب، أو غائب نحو: أنا، وأنت، وهو، وسمى بذلك لخفائه إذ يتوقف معرفة صاحبه على ظاهر نيته»[13].

حذف مفعول المشيئة:

والمراد بالإضمار هنا: حذف جملة من الكلام على شريطة التفسير أى: بشرط

---

(١) الإكسير ص ١٧٨. (٢) الإيضاح ص ٢٨٠ - ٢٨١.
(٣) النكت فى إعجاز القرآن ص ٧٦ ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ط المعارف.
(٤) الخصائص جـ ٢ ص ٣٦٠، وما بعدها. (٥) الصناعتين ص ١٨١ - ١٨٢ وما بعدها.
(٦) دلائل الإعجاز ص ١٢٦ ط المنار. (٧) إعجاز القرآن ص ٢٦٢ وما بعدها.
(٨) العمدة جـ ١ ص ٦٧. (٩) مفتاح العلوم ص ٢٢٧.
(١٠) نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز ص ١٤٢ ط الآداب ١٣١٧ هـ.
(١١) الجامع الكبير ص ١٢٥ - ١٢٦ والمثل السائر جـ ٢ ص ٢٩٧.
(١٢) الإيضاح ص ٦٣ بيروت. (١٣) الإكسير ص ١٨١ وانظر بديع القرآن ص ١٨٧ - ١٨٨.

المشيئة والإرادة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الهُدَى﴾ [الأنعام: ٣٥]، ﴿وَلَوْ شِئْنَا لآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السجدة: ١٣]، وأمثال ذلك كثيرة، وتقديره لو شاء الله أن يفعل ذلك الفعل لفعل، فمفعول المشيئة محذوف فى كل الشواهد.

ومن الشواهد العربية يعرض «الطوفى» قول البحترى[(١)]:

لَوْ شِئْتَ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ ... كَرمًا ولَمْ تَهْدِمْ مَآثِرَ خَالِدِ[(٢)]

أى: لو شئت أن لا تفسد هذه ولا تهدم هذه، لفعلت ويشير «الطوفى» إلى إطراد حذف هذا المفعول بين أهل هذا الشأن، حتى صاروا يعدون إظهاره عيًّا وركاكة فى المنطق، إلاَّ فى مكان مهم يكون المفعول ذا شأن خاص بحيث لو حذف لضاعت خصوصيته فعندئذ يتحتم ذكر المفعول دون حذفه. نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرادَ اللهُ أَن يَتَّخِذَ ولَدًا لاَ صْطَفَى مِمَّا يَخلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [الزمر: ٤].

ومنه قول الشاعر إسحاق بن حسان[(٣)]:

ولو شئتُ أَنْ أَبْكِى دَمًا لَبكيتُه ... عَلَيْه، ولَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوسَعُ

ويعلق «الطوفى» على ما سبق من شواهد فيقول: «وكأن الله تعالى أراد رد قول الكفار: «اتخذ الله ولدًا» بما تطابقه فى اللفظ، ليكون أبلغ فى الرد، والشاعر أراد

---

(١) ديوانه جـ ٢ ص ٤٢.

(٢) الدلائل ص ١٢٦ ط المنار - والجامع الكبير ص ١٢٦ يذكر أن هذا البيت من قصيدة فى مدح الخضر بن أحمد التغلبى وأولها قوله:

عجبًا لطيفِ خيالك المُتَعَاهِد ... ولِوَصْلِكَ المُتقارِبِ المُتَباعِدِ

(٣) البيت للخريمى واسمه إسحاق بن حسان من شعراء القرن الثانى الهجرى، وهو من قصيدة يرثى بها أبا العيذان بن عمارة بن خريم. انظر شرح الحماسة للتبريزى جـ ٣ ص ١٠٥٣، والأغانى لأبى الفرج الأصفهانى جـ ١٨ ص ١١٣ ط الساس، والاكسير ص ١٨٢ والجامع الكبير ص ١٤٧ والدلائل ص ١٢٦، والكشاف جـ ١ ص ٦٦، ونهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز ص ١٤٢.

التصريح ببكائه الدم على تقدير إرادته له، مبالغة فى حكاية وجده وحزنه، وفى مثل هذا: الإظهار خير من الإضمار، بل هو واجب، لأنه لو حذف لم يكن فى الكلام دليل على خصوصيته».

يتفق «الطوفى» مع ما سبقه إليه «عبد القاهر الجرجانى» من أن الواجب فى حكم البلاغة أن لا ينطق بالمحذوف ولا يظهر . . . أما إذا كان مفعول المشيئة أمرا عظيما أو بديعا غريبا كان الأحسن أن يذكر ولا يضمر[1].

ومن المعروف أن المقدر كالظاهر، فإذا كان المقام يقتضى بيانه وظهوره، وفى تعليق الفعل به غرابه يكون فى هذه الحال ذكره أبلغ وأقوى، لتقريره فى نفس السامع، كإظهاره فى بيت الخريمى آنف الذكر، وهو ما عليه جمهور علماء البلاغة.

وقد أيَّد «الخطيب القزوينى» هذا فى باب متعلقات الفعل بقوله: «أن يكون الغرض إفادة تعلقه بمفعول فيجب تقديره بحسب القرائن ثم حذفه من اللفظ إما للبيان بعد الإبهام كما فى فعل المشيئة إذا لم يكن فى تعلقه بمفعوله غرابة[2] وفى جواب الشرط إيضاح وتفسير للمفعول المضمر.

ويلتفت «الطوفى» إلى مواضع أخرى للإضمار فيشير إلى قدرة الله فى هذا الكون، فيعرض فى هذا الباب موضعًا غريبًا هو:

حذف المعلول:

ويسوق له شواهد القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وفى قصة مريم كذلك ﴿قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ﴾ [مريم: ٢١] أى: فعلنا ما فعلناه من إحياء العزير، وإحياء حماره، وخلق عيسى من غير أب، ليجعلهما آية للناس، فالعلة مذكورة، والمعلول مضمر[3].

ومنه حذف أحد القسمين اللَّذين يقتضيهما الكلام، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن تَابَ

(١) دلائل الإعجاز ص ١٢٦ - ١٢٧، وانظر نهاية الإيجاز ص ١٤٢، والجامع الكبير ص ١٢٧، والإيضاح ص ٦٣ بيروت.

(٢) الإيضاح ص ٦٣.

(٣) الإكسير ص ١٨٢.

وآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَعَسَى أَن يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ﴾ [القصص: ٦٧]، ولم يذكر القسم الآخر الذى تقتضيه أمَّا. وتقديره: وأمَّا من لم يتب ولم يؤمن ولم يعمل صالحا، فلا يكون من المفلحين، ولكنه لما استفيد من القسم الأول بدليل الخطاب أضمر.

والموضع الثانى: من شواهد هذا الباب فى سورة آل عمران وهو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ إلى قوله: ﴿إلا الله﴾ [آل عمران: ٧]، فهذا أحد القسمين، (آمنَّا به) «لكن لما كان القسم الأول يدل على هذا القسم من حيث «أما» تقتضى قسمين، وحيث ذكر أحدهما تعين تقرير الثانى على نهجه كما ذكرناه، حذفت «أما» من صدره لدلالتها فى صدر القسم الأول عليها ها هنا، ثم حذفت الفاء من جوابها تبعا لها[(١)].

حذف المفعول به:

ويحذف المفعول به بقصد إثبات الفعل للمخبر عنه مطلقا من غير تخصيص بمفعول دون مفعول، كقولك «فلان يضع ويرفع، ويضر وينفع، وينقض ويبرم، ويبنى ويهدم» أى له جنس هذه المصادر فى الناس لا يختص ببعضها زيد دون عمرو»[(٢)].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَى﴾ [النجم: ٤٣، ٤٤]، أى: لا يقع ضحك ولا بكاء ولا إماتة ولا إحياء إلاَّ وهو فاعله.

ويقف «الطوفى» مناقشًا ذكر المفعولين فيقول: فإن قلت: لم ذكر المفعولين فى قوله: ﴿وأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ والأُنثَى﴾ [النجم: ٤٥]. يقول: قلت لأن المراد جنس الزوجين فكأنه قال: «خلق كل ذكر وكل أنثى» فكان ذكره هنا أبلغ، لكونه دل على عموم ثبوت الخلق له بالتصريح، ولأنه فى سياق تعظيم نفسه، وإظهار قدرته، وهى فى خلق الذكر والأنثى من نطفة فاعادتهما بعد الفناء أبلغ[(٣)].

---

(١) الإكسير ١٨٢. (٢) الإكسير ص ١٨٤.

(٣) الإكسير ص ١٨٤، وانظر نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز ص ١٣٩، والمثل السائر جـ ٢ ص٢٩١.

ونرد على «الطوفى» قوله فى هذا الموضع لنقول: «إنَّ ذكر الحق فى قوله تعالى: ﴿وأنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ والأُنثَى﴾ لم يذكر مفعولين، وإنما ذكر مفعولاً واحداً وبدلاً، فى «إجمال ثم تفصيل» وعلى ذلك فلا يكون هناك مفعولان.

وفى موضوع آخر يذكر شواهد قرآنية حذف فيها أكثر من جملة.

حذف أكثر من جملة:

ويستشهد بقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى القَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنا فَدَمَّرْنَاهُمْ﴾ [الفرقان: ٣٦] أى: فذهبا إليهم، فكذبوهما فاستحقوا التدمير، فدمرناهم تدميرا(١).

ويذكر «الطوفى» توجيهين لهذه الآية الكريمة، فيقول:

أحدهما: أن طرفى القصة: وهما الذهاب والتدمير دلاًّ على واسطتها وهى الكفر والتعذيب.

الثانى: أن ذكر التعذيب لم يكن مقصوداً هنا، وإنَّما المقصود الطرفان المذكوران، وبيانه: أن النبى ﷺ لما شكا قومه بقوله: ﴿إِنَّ قَوْمِى اتَّخَذُوا هَذَا القُرآنَ مَهْجُورًا﴾ [الفرقان: ٣٠] ذكر الله تعالى إهلاكهم فى القرون الخالية لتكذيبهم رسلهم، تسلية له، وتأسيا بهم، وتطييبا لقلبه بالوعد بإهلاك من كذبه قبله، وبهذا سرد الأمم هاهنا باختصار، مقتصراً على ذكر الإهلاك من غير إطالة بحكايات تكذيبهم، فقال: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ﴾ [الفرقان: ٣٧]. وقوله: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥، ٤٦]، أى: فأرسلوه فلما جاءه قال: يوسف أيها الصديق أفتنا.

حذف الشرط وجوابه:

ويمثل لهذا القسم من الشواهد القرآنية بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَرْضِى وَاسِعَةٌ فَإِيَّاىَ فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦] فالفاء جواب شرط مقدر، أى: إذا لم تقدروا على عبادتى بأرضى، فهاجروا فاعبدون فى غيرها، فحذف الشرط، وعوض منه تقديم

---

(١) الإكسير ص ١٨٦، وانظر المثل السائر جـ ٢ ص ٢٨٩.

المفعول[1]. وهو: إياى مع إفادته الاختصاص بالإخـلاص له تعالى: ومنه: فهذا يوم البعث أى: إن أنكرتم البعث، فهذا يوم البعث.

ومنه قول الشاعر العباس بن الأحنف[2]:

قَـالوا خُـرَاسَانَ أَقْـصَى مَـا يُرادُ بِنَا ثم القـفولُ. فَـقَـدْ جِئْـنَا خُرَاسَـانَا

أى: إن كانت خـراسان أقـصى مطلوبكم، فقـد جئـتموها، دل عـلى ذلك صدر البيت.

ما عرض من مواضع لإيجاز الحذف ليس كل ما ورد عند «الطوفى»[3].

إيجاز القصر:

تحدث عنه فقال: وهو الإيجاز بدون الحذف - على ضربين:

الأول: المساواة

وهـو استواء اللـفظ والمعنى، ويسمى «التقدير» كـقوله تعالى: ﴿قُتِلَ الإنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ، مِنْ أىِّ شَىءٍ خَلَقَـهُ، مِن نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقدَّرَهُ، ثُمَّ السَّبِـيلَ يَسَّرَهُ، ثُمَّ أَمَاتَهُ فأَقْبَرَهُ، ثُمَّ إذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ فـدعا عليه بقتله، وعـجب من كفره، وذكر بدء خلقه، وتقديره، وتيسيره، وإنشاره، ومـا بعد ذلك من أحكامه، بلفظ لو حذف منه خرف، لاختل له المعنى.

وفى رأينا أن هذا الموضع يعد من المساواة على مذهب علماء البلاغة المتأخرين[4]، فكأن «الطوفى» يعد المسـاواة ضرباً من الإيجاز مـخالفاً بذلك علمـاء البلاغة، فـهذه الآية ذكرها البلاغيـون فى باب المساواة من أمثال[5] ابن الأثير، والخطيـب القزوينى، والسعد التفتازانى.

---

(١) الإكسير ص ١٩٠.

(٢) شرح ديوانه ص ٢٤٠ تحقيق عبد المجيد الملاط نعـمان الطبعة الأولى ١٩٤٧م، وانظر الإكسير ص ١٩٠، والجامع الكبـير، تحقـيق جمـيل سعيـد وآخرين ص ١٣٣، والدلائل ص ٧١ ط المنار.

(٣) الإكسير ص ١٩٩.

(٤) الإيضاح ص ٢٨٦ - ٢٨٧ بيروت.

(٥) الإيضاح ص٢٨٦ - ٢٨٧ بيروت، وانظر الجامع الكبير ص ١٤٢-١٤٣، والمطول ص٢٨٣ .

القيمة البلاغية للمساواة:

فترتكز أساساً على أن المعنى يكون بقدر اللفظ، أى: مساوياً له فلا ينقص عنه ولا يزيد، هذا ولم يوضح «الطوفى» القيمة البلاغية للمساواة، بينما وقف عندها فى الآيات السابقة «ابن الأثير[1] فقال: «ألا ترى إلى هذا الكلام لو أردت أن تحذف جزءًا منه أجزائه لما قدرت على ذلك؟ لأنك كنت تذهب بجزء من معناه، ويختل عليك نظمه، فإن أسقطت الجملة الأولى التى هى صدر الكلام زال معنى الدعاء عليه، وإن أسقطت الجملة الثانية زال معنى التعجب من كفران نعمة ربه، وإن أسقطت الجملة الاستفهامية أو غيرها زال ما تضمنته من المعانى التى لولاها لما كان، فاعرف ذلك.

وبعد فالتمس «للطوفى» العذر فى عدم إيضاحه وبيانه القيمة البلاغية للمساواة، اعتماداً منه على أنها وردت عند علماء كثيرين ووضحوها فلم يذكرها تخففا من الإعادة والتكرار، أو ربما لأنها من الوضوح بمكان بحيث لا تحتاج إلى ذكر . . . والله أعلم.

إيجاز القصر:

عرفه «الطوفى» بأنه زيادة المعنى على اللفظ، وحقيقته: وقوع الجملة على محتويات كثيرة، بالنوع، أو الشخص، وهو نوعان[2]:

أحدهما: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وقوله: ﴿أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ﴾ [الأنعام: ٨٢] وقوله: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩][3] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] وقوله: ﴿مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ﴾ [الروم: ٤٤] كلمة جامعة لما لا غاية وراءه ولا أمد فوقه من المضار لأن من ضاره كفره فقد أحاطت به كل مضرة.

---

(١) الجامع الكبير ص ١٤٢. (٢) الإكسير ص ٢٠٠.

(٣) انظر الإكسير ص ٢٠٠ والجامع الكبير ص ١٤٣ والصناعتين ص ١٨٢.

هذه الشواهد ذكرها «الطوفى» فى إيجاز القصر دون تعليق عليها، وإنما اكتفى بعرضها، لما تحمله معانيها من الوضوح ولكنه اتفق مع كل من «ابن الأثير»[1] «وابن أبى الإصبع»[2] وسبقهم فى إيرادها جميعاً أبو هلال العسكرى[3] وإنما ختم «الطوفى» كلامه بقوله: «وهذا الكلام وأمثاله لو فصلت معانى محتملاته لكان أضعاف لفظه»[4]، هذا مما يؤكد أن إيجاز القصر له فوائد عظيمة منها بيان معنى كبير بلفظ يسير، فإذا أردنا أن نقف عند تحليل كل آية من الشواهد القرآنية السابقة لطال الأمر، لما تحمله فى طياتها من حكم ومواعظ وزجر ونهى، وتعظيم، وبيان الفقر والموت وزوال النعمة ونزول النقمة، وأحكام تشريعية عظيمة.

أما النوع الثانى:

فهو ما كان بلفظ أفعل التفضيل بين شيئين لا يشتركان فى الصفة المنفصل فيها كقوله تعالى: ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ [مريم: ٧٥] ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَّرَدًّا﴾ [مريم: ٧٦] أى: ثواب الكفار ومردهم.

وقوله: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ﴾ [الصافات: ٦٢] ونحو ذلك.

وهذا النوع يوجهه «الطوفى» توجيهين:

الأول: يتجه به إلى معنى بلاغى على سبيل التهكم والاستهزاء بهم.

الثانى: التفضيل بين مرتبتين، كل واحدة منهما بالتقدير، هل حر الصيف فى بابه أبلغ من برد الشتاء فى بابه، حيث إنه لو فرض حر الصيف فى أنهى درجاته وبرد الشتاء دون نهايته بدرجة، فلو فرض الحر كذلك، كان كاملاً، أحر منه ناقصاً، بالدرجة المذكورة. ثم عقب «الطوفى» على كلامه هذا بقوله: «وربما توهم بعض من لا تمييز له، مثل هذه التفصيلات خلفاً من القول، وإنما الخلف فى فهمه الحاكم عليه بوهمه»[5].

---

(١) الجامع الكبير ص ١٤٣ - ١٤٥.

(٢) بديع القرآن من ص ٨١ إلى ١٨٣ د. حفنى شرف نهضة مصر.

(٣) الصناعتين ص ١٨٢ - ١٨٣. (٤) الإكسير ص ٢٠٥. (٥) الإكسير ص ٢٠١ - ٢٠٢.

ومن خلال رؤيتنا لهـذا القسم «إيجاز القـصر بنوعيـه» وهو ما ورد بصيغـة أفعل التفضـيل، أو على غير هذه الصيـغة. فإننا نرى أن أفعل التـفضيل من الأدوات التى اعتبـرها علماء البيان من أدوات التـشبيه، الذى يعقـد مقارنة بين شيـئين فى مرتبتين إحداهمـا أعلى من الأخرى، وهذا القـدر متحـقق فى مرامى وأهداف بلاغـة الحذف بطريق «إيجـاز القصـر» حـيث وردت الشواهد القـرآنيـة والعربيـة تؤكد وجـود هذا الأسلوب، وبيان المراد منه، والقيمـة البلاغية فى التعبير به، وقد ظهـرت فى موقعها من البحث.

وبهذا يكون «الطـوفى» أوفى على جميع مـواطن التقسـيم البلاغى للإيجـاز سواء الحذف أو القـصر، أو المساواة، ولو أنه أدخلهـا ضمنه، إلا أن وجودهـا عند العلماء منفرد فى باب مستقل بـذاته، ولا يفوتنا أن ننوه بتناول «الطوفى» للإيجاز المخل وذكر شواهد له.

الإطناب:

يوضح «الطوفى» معنى الإطناب بقوله: «إنّ الإطناب تطويل اللفظ والمعنى جميعاً، للمـبالغة فـى الأفهام، والإيصـال إلى الأوهام[1]، وبيـان ذلك بالقسـمـة بين اللفظ والمعنى، إما أن يتفاوتا أو يتطابقا، فـإن تفاوتا: فإما أن يكون اللفظ أطول من المعنى، وهو التطويل، وهو مذموم، أو دونه وهو إيجاز القصر.

وإن تطابقا، فإما أن يكون تطابقهـما فى جانب الإيجاز، أى: يكون اللفظ والمعنى قصيرين، وهو التقدير وقد سبقا.

أو فى جـانب الإطـالة، وهو أن يكونا طويلـين، وهو الإطناب فـتبـين بهـذا أن الإطناب ضـد الإيجاز من حـيث الطول والقصـر، وضد التطويل من حـيث التطابق والتفاوت.

ويذكر «الطوفى» ما أشار إليه «أبو هلال العسكرى» بقـوله: «من استعمال الإيجاز فى مـوضع الإطناب، والإطناب فى مـوضع الإيجاز فـقط أخطأ، والإطناب بلاغـة والتطويل عيى[2].

---

(١) الإكسير ص ٢٠٣ وانظر الصناعتين ص ١٩٠ - ١٩١.

(٢) الإكسير ص ٢٠٤.

وأما القيمة البلاغية فى التعبير بالإطناب فيحدها «الطوفى» بقوله: «زيادة التصوير للمعنى المقصود وتنقسم إلى قسمين:

إما حقيقة وإما مجاز[1].

فالحقيقة: كقوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾ [الأحزاب: ٤] فقوله: فى جوقه أطناب معناه معنى التأكيد، قلت ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] وذلك لما يحصل للسامع من زيادة التصور للمدلول عليه، لأنه إذا سمع به صور نفسه جوفاً ويحتوى على قلبين فكان ذلك أسرع للإنكار[2].

والمجاز:

نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦] تحقيقا لإضافة العمى إلى القلب بطريق المجاز، لئلا يسبق الوهم إلى حقيقة المعنى الذى محله البصر[3].

ومن موضوعات الإطناب التى ألم بها «الطوفى» توكيد الضمير المتصل بالمنفصل، واستعمال العام نفيا والخاص إثباتا، وتفسير المبهم، والتعقيب المصدرى، والاعتراض، والتكرير، وسنقتصر فيه على توكيد الضمير المتصل بالمنفصل حيث إنه لم يأت بجديد.

توكيد الضمير المتصل بالمنفصل:

هذا الموضوع سبق أن بحثه النحاة[4]، ودرسوه دراسة وافية، كذلك كان موضوع عناية البلاغيين[5]، لما له من أهمية فى بحث الجملة فقد تنبهوا له منذ زمن بعيد.

---

(١) الإكسير ص ٢٠٣. (٢) الجامع الكبير ص ١٥١.

(٣) الإكسير ص ٢٠٣، وانظر الجامع الكبير ص ١٥١. (٤) الكتاب جـ ١ ص ٣٩٥.

(٥) الكشاف جـ ٣ ص ٥٧٤ ط الاستقامة بالقاهرة ١٣٦٥هـ ١٩٤٦م. والجامع الكبير ص ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤ والمثل السائر جـ ٢ ص ١٩١ وما بعدها.

وقد كان «للطوفى البغدادى» نظرات طريفة تجذب اهتمام المشتغلين والباحثين فى علوم البلاغة.

ومن شواهد هذا الباب قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥].

ويرى «الطوفى» أنه من جهة الصناعة التى نحن فيها، فالتوكيد أولى، لأنه أبلغ، وأرى تعليلا لذلك لوجود تكرار الإسناد مما قوى الحكم لهذه الآية، ومنه قوله تعالى: ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقِي وَإِمَّا أَنْ نَّكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ﴾ [الأعراف: ١١٥]، فتأكيد السحرة ضمير أنفسهم فى الإلقاء دون ضمير موسى، حيث لم يقولوا: وإما أن تلقى أنت «دليل على أنهم أحبوا التقدم فى الإلقاء على عادة العلماء والصناع فى تأدبهم مع قرنائهم وأهل الفضل عليهم، أو على جهة إظهار القوة والإنصاف[(١)].

وعلى طريقة «الطوفى» نجده يفرض مسائل، ويطرح لها حلولا على طريقة الفرض الجدلى، ينتهى فيها إلى الغرض البلاغى، الذى من أجله جاءت هذه الآية على هذا النحو، فيقول: فإن قلت لم لم تؤكد هذه الآية ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقِـى وَإِمَّا أَنْ نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى﴾ [طه: ٦٥].

قلت: استغناء عن التأكيد بالتصريح ذلك لفائدة استعمال هذا التوكيد لتقرير ما كان خفياً، وإثباته فى النفس كتقديم السحرة فى الإلقاء، واختصاص موس بالاستعلاء وقدرة الله تعالى ثابتة مستقرة فى نفوس المخاطبين بهذا الكلام فلا ضرورة إلى تأكيدها[(٢)].

ومما يحمد «للطوفى» أنه اختار شواهد هذا الباب من القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف.

كما نجد اختلافا فى تحليلاته ونظراته لشواهده، بخلاف ما عليه الجمهور، لأنه ينحى فيها منحى أصولى، مما يجعلها مؤكدة الصفات، مستقرة المعانى فى النفس، فإذا تكررت هذه الضمائر كان التكرير مصدر توطيدها، والإقتناع بها، فلا يدع مجالاً للشك فى الخبر وحكمه.

---

(١) الإكسير ص ص ٢٠٥.

(٢) الإكسير ص ٢٧٦.

بلاغة الإطناب:

وبلاغة الإطـناب تكمن فى تنويع أساليـبه من تكرارها وتوكـيد الضـمير المـتصل بالمنفصل، واسـتعمال العـام نفياً والخاص إثبـاتا، وتفسير المـبهم (وأشكاله من تعظيم وتفخـيم، وتفسيـر الضمير بذكـر من هو له، وبذكر الجملة، وتـسمى ضميـر الشأن والقصة، والاستثناء العددى، والإبهام بدون تفسـيرها، والتفسير بعد الإبهام)، لذلك ما جاء فى «التعقيب المصدرى» والاعتـراض بأقسامه المختلفة . . . إلخ ما جاء عنده. والضابط فى هذا كله مقتضى الحال، فعـلى سبيل المثال نرى أن القرآن خاطب العرب بأوجز عـبارة وأقصـرها لأنهم أهل أفهام، ولا يحـتاجون لمزيـد من التفصـيل، بينما خاطب أهل غـير العربيـة لمزيد من الإيضاح حتـى يتمكن لهم الخبـر، وقد ورد على أساليب الإطناب المخـتلفة شواهد قـرآنية، وأقول إنّ الإيجـاز إذا جاء فى موقعـه فلا يكون مجرد إيجاز وإنما هو مراعاة لمقتـضى الحال، كما أن الأطناب إذا أصاب موضعه كما فى شواهد القرآن مثلاً، فلا يكون مجرد إطناب وإنما هو لمقتضى الحال.

ومن نافلة القول: إنّ «الطوفى» قـد أوفى على مواطن الإطناب جميـعاً، وإن كان متفقا فى وجهة نظره مع غيره من البلاغيين السابقين له.



الباب الثالث:

القسم الأول: علم البيان عند الطوفى البغدادى

الفصل الأول● التشبيه.

الفصل الثانى● الحقيقة والمجاز.

الفصل الثالث● الاستعارة.

الفصل الرابع● الكناية والإرداف.

القسم الثانى: علم البديع عند الطوفى

المبحث الأول● البديع عند الطوفى.

المبحث الثانى● البديع بين العرضية والذاتية.

علم البيان

لقد عرف العرب كـثيراً من ألوان الخيال، ولكنهم لم يهتمـوا به، ولم يقسموه هذا التقسـيم الذى تعارف عليه النقاد حديثـاً، ووقفوا عندما يمكن أن يكون الخيـال تداعيا للمعـانى، فحصروا دراسـته فى أبواب المجاز المرسل والتشـبيه والاسـتعارة والكناية، وهى مبنية على تداعى المـعانى، «لأن الصلة فى المجاز المرسل غير المشـابهة، كالصلة بين السبب والمسـبب والمكان والحال فيـه، والجار ومجـاوره، والجزء وكل، بما يندرج تحت قانون تداعى المعانى»[1].

وهذه الفنون ليـست غايـة فى ذاتها، وإنما هى غـاية لمعـان تمثلها، مـعان تصـور الانطباعـات التى ارتسمت فى خـيال الأديب، ولكل أديب انطبـاعاته، واسـتعاراته، وتشبيهاته، ومجازاته، بحيث نستطيع أن نقول إنها صورة لنفسه، وما انطبع عليها من جمال الطبيعة.

لذا نجد القدماء قد شغلوا بهذه الفنون وعرفوا أساليبها، وكان اهتمامهم منصباً على التشـبيه فى أول الأمر، لأنه أقـرب إلى الواقع الحسى وإلى طبيـعة الشعر فى العـصر الجاهلى، وصدر الإسلام حـتى إن الدكتور/ عبدالعزيز الأهوانى «اعتبـره فى كثير من الحالات مظهراً من مظاهر البدائية فى التفكير والسذاجة الأولية فى التعبير»[2].

وانتبهوا إلى روعة التـشبيه وجماله قبل أن يلتفتوا إلى روعـة الاستعارة وسحرها، ولعل ما كـتبه المبـرد عن التشـبيه خـير دليل على اهتمـامهم بهذا الـنوع من أساليب التعبير، وقد قسمه إلى أربعة أضرب: تشبيه مفرط، وتشبيه مصيب، وتشبيه مقارب، وتشبيه بعيد[3]. وعندما تقدمت الدراسات البيانية أفرد النقاد والبلاغيون لصور التعبير

---

(١) أسس النقد الأدبى عند العرب، ص ٤٧٣ د. أحمد أحمد بدوى نهضة مصر الفجالة.

(٢) ابن سناء الملك ومشكلة العقم والابتكار فى الشعر ص ١٢٨ د. عبدالعزيز الأهوانى.

(٣) الكامل جـ ٢ ص ٨٥٢ وما بعدها.

بحوثاً مستفيضة تكلموا على التشبيه، والمجاز وأنواعه والكناية وما فيها من صور خيالية، لأنها هى التى «تخلق الاتزان اللطيف فى ثنايا العمل الشعرى وتضفى عليه وشاحاً من الجمال والرونق إذا استخدمت استخداماً طبيعياً لا أثر للتكلف فيه، وإذا ابتعدت عن الإغراق فى التخيل والتيه فيما وراء الطبيعة»[١].

ونجد عبدالقاهر الجرجانى قد كرس جهوده فى كتابة «أسرار البلاغة»[٢] لدراسة التشبيه والاستعارة، وإيضاح ما لها من قيمة فى التعبير، ودرسها فى «دلائل الإعجاز»[٣] على أنها من النظم، يقول: «وذلك لأن هذه المعانى هى الاستعارة، والكناية، والتمثيل وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم وعنها يحدث وبها يكون».

واعتبر التشبيه، والتمثيل، والاستعارة عمدة الكلام، وكأن جُلَّ محاسنه متفرعة عنها وراجعة إليها، وكأنها أقطاب تدور عليها المعانى فى متصرفاتها وأقطار تحيط بها من جهاتها»[٤].

وقد وفى هذه الفنون حقها، وفصل القول فيها تفصيلاً. فإذا انتقلنا إلى «الطوفى البغدادى» نجده قد جمع تحت علم «البيان» الحقيقة والمجاز، والمجاز المرسل، والاستعارة، والتشبيه، والإرداف، وليس غرضنا من هذا البحث سرد كل فنون البيان وأنواعها وتقسيماتها وإنما هدفنا بيان ما هو أهم، وما ينبغى أن نأخذه منها وما يجب أن نرده ونرفضه، والله المستعان.



(١) الشعر المعاصر على ضوء النقد الحديث ص ٤٦ نقلاً عن القزوينى وشروح التلخيص ص ٣٢٣ د. أحمد مطلوب.

(٢) أسرار البلاغة ص ٣٣ ط المنار.

(٣) دلائل الإعجاز ص ٣٠٠ - ٣٠١ ط المنار.

(٤) أسرار البلاغة ص ٣٣ ط المنار.

الفصل الأول:

التشبيه

والتشبيه باب من أبواب فنون القول، وقد بحثه علماء البلاغة واعتبروه ركنا أساسياً في بحوث البلاغة منذ عشرة قرون.

فعلى سبيل المثال نرى «الجاحظ ت (٢٥٥ هـ) يسدد إليه نظرات نافذة تتناول كثيراً من مناحيه وتلقى ضوءاً على جملة القواعد الثابتة أعان المتأخرين على تصور مفهومه وضبطه، ووضع القواعد الثابتة له، بل إن كثيراً مما قرره الجاحظ لم يستطيعوا الزيادة عليه»[١].

فمن ذلك إدراكه:[٢]

١ - أن التشبيه فى جميع أحواله يفيد الغيرية لا العينية.

٢ - وأن وجه الشبه يكتفى فيه بأن يكون وصفاً يجمع بين الطرفين، فلا ينظر إليه على جهة الاستيعاب.

٣ - عند عقد التشبيه يتجه الخاطر إلى الصفة البارزة فى المشبه به[٣]. كذلك رأينا «قدامة بن جعفر»[٤] يشرح معنى التشبيه، ويذكر وصفه الذى يزيد به حسنا، مع الاستشهاد بأمثلة، وفى نقد النثر[٥] «لابن وهب»، ويبين منزلته من الكلام وقيمته فى نفوس العرب، وعرض لطائفة كبيرة من التشبيهات.

ولعل أبا هلال العسكرى[٦] أول من تصدى لتعريف التشبيه الاصطلاحى، الذى

(١) فن التشبيه جـ ١ ص ٣٨ على الجندى ط الثانية مكتبة الأنجلو ١٩٦٦م.

(٢) الحيوان جـ ٤ ص ١١٥ وما بعدها، جـ ٢ ص ٦. (٣) الحيوان جـ ٢ ص ٨٢.

(٤) نقد الشعر ص ٦٥ - ٦٧. (٥) نقد النثر ص ٤٨ - ٥٩ ط وزارة المعارف.

(٦) الصناعتين ص ٢٤٥.

نعرفه عند متأخرى علماء البلاغة، ويذكر من فوائد التشبيه التوكيد، وقد صرح بذلك فى قوله: «والتشبيه يزيد المعنى وضوحاً ويكسبه تأكيداً، وهذا ما أطبق جميع المتكلمين من العرب والعجم عليه ولم يستغن أحد منهم عنه»[1].

والتشبيه يحتل منزلة ومكانة عالية بين فنون القول، فهو لون من ألوان التعبير المختار الأنيق، تعمد إليه النفوس بالفطرة حين تسوقها الدواعى إليه.

وقبل أن أعرض لمبحث التشبيه عند «الطوفى» ينبغى أن أوجه النظر إلى أن «الطوفى» بدأ علم البيان بالاستعارة ثم الكناية والإرداف، والتعريض، ثم ذكر التشبيه، وهذا الترتيب على خلاف ما عليه علماء البلاغة المتأخرون، ولكنه يتفق مع كل من الإمام عبدالقاهر الجرجانى[2]، وابن الأثير[3]، ولو أن الجميع يتفقون على أن التشبيه هو الأصل فى بناء الاستعارة، فيجب أن يتقدم عليه بالضرورة، وهذا مما يؤخذ على الطوفى حيث إنه جاء فى عصر كانت الموضوعات البلاغية قد رتبت واستقرت أصولها، وعلى الرغم من ذلك نجد تعريفات «الطوفى» لموضوعاته البلاغية التى وردت فى إكسيره تعد خلاصة الفكر البلاغى للعلماء السابقين عليه، وله نظرات، ومناقشات، سنوضحها فى مكانها من البحث إن شاء الله، وآراء جديرة بأن تسجل له وتحسب له فى ميزان البلاغة والنقد، كذلك نجد له بعض نظرات غير موفقة، تؤخذ عليه، لهذا، فنسجل ما له وما عليه، والطوفى يفرد فصلاً خاصاً للتشبيه ونقول: إنَّ فيه أبحاثاً[4]:

الأول: تناول فيه تعريفه وذكر أنه «إلحاق أدنى الشيئين بأعلاهما فى صفة اشتركا فى أصلها، واختلفا فى كيفيتها قوة وضعفاً، وذكر له أمثلة كثيرة.

---

(١) المصدر السابق ص ٢٤٩.

(٢) أسرار البلاغة ص ٧٠ ط المنار، وانظر المصدر نفسه ص ١٤ - ٦٩ فى الحديث عن الاستعارة.

(٣) الجامع الكبير ص ٩٠.

(٤) الاكسير ص ١٣٢.

الثانى: فى أركانه.   **الثالث**: فى الصفة التى بها النسبة.

الرابع: فى فوائد التشبيه. وذكر أنّ له فائدتين:

- إحداهما: الإيجاز.
- والثانية: المبالغة.

ومن المعروف أن المبالغة عادة تأتى فى التشبيه المقلوب، وهى من أغراض التشبيه.

أغراض التشبيه:

وفيه يوضح «الطوفى» أنه قد يكون إلحاق الناقص بالكامل كما تقدم، وهو الأصل، ثم يردف حديثه هذا بقوله، «ومن ظن أن قوله تعالى: من صفة الحور العين» ﴿كأنَّهنَّ بَيضٌ مكْنُونٌ﴾ [الصافات: ٤٩].

يشبه الكامل بالناقص، إذ الحور أشدُّ بياضاً وحسناً من البيض فقد وهم، إذ هذا تشبيه غير المعهود لنا بالمعهود، والخفى عنَّا بالظاهر لنا، فالبيض من حيث المعهود به والظهور لنا أكمل من الحور، إذ ادراكنا لهن بالوهم والتخيل، وإدراكنا للبيض بالحسّ والمشاهدة، وهو أقوى، ومن هذه الجهة وقع التشبيه، لا من حيث التفاوت الحقيقى، وقد يكون إلحاق الكامل بالناقص على جهة التخيل والتمويه، يجعل الناقص أصلاً مبالغة فى وصفه بالصفة المشبهة بينهما ويسمى التشبيه المعكوس»[1]، وغلبة الفروع على الأصول، وقد ذكر «الطوفى» قول ذى الرمة شاهداً على هذا القسم:

ورْملٍ كَأَوْرَاكِ العذارَى قَطَعْتُه   إذا ألْبستْهُ المظلِماتُ الحَنَادِسُ[2]

---

(١) الإكسير ص ١٣٣، وانظر النكت فى إعجاز القرآن ص ٨٤ - ٨٥.

(٢) الإكسير ص ١٣٣، وانظر الخصائص جـ ١ ص ٣٠٠، وانظر العمدة جـ ١ ص ٢٨٧، والبيت من قصيدة مطلعها:

ألم تسأل اليوم الرسوم الدوارس. . بحزوى؟ وهل تدرى القفار البسابس.

وذو الرمة اشتهر بالتشبيب وبكاء الاطلال، وهو من فحول الطبقة الثانية من شعراء الإسلام ت ١١٧ هـ. وفيات الأعيان جـ ٢ ص ٤٤٠.

وقول الآخر[1]:

وَبَدا الصَّبـاحُ كـأنَّ غُـرَّتَهُ   وَجْـهُ الخليـفـةِ حِينَ يُـمْـتَـدَحُ

فى الشاهد الأول نجد الشاعر يعكس التشبيه، فقد جرت العادة تشبيه الردف بكثيب الرمل، أما فى الشاهد الثانى فقد شبه الصباح بوجه الخليفة، فهو من التشبيه المعكوس أيضاً بتصيير الأصل فرعاً، والفرع أصلاً، مبالغة.

وهذا التشبيه المعكوس ليس غريباً على العربية هكذا قال عنه «ابن جنى»، ولا تجد شيئاً من ذلك إلاَّ والغرض منه المبالغة»[2].

وإنما استقاه علماء اللغة من القواعد النحوية التى وضعها سيبويه[3]، والزجاج[4]، فالفكرة أساساً نابعة من النحاة[5]، ثم استغلت أحسن استغلال على أيدى علماء اللغة والبلاغة من أمثال «ابن جنى»، وعبدالقاهر[6].

أقسام التشبيه

وفى أقسام التشبيه وجدنا «الطوفى» يتبع ما عليه علماء البلاغة فى القسمة العقلية، بين المحسوس والمعقول»، ويستشهد على هذا القسم بالبيت المذكور لابن طباطبا:

كَأَنَّ ابيضَاضَ البـدْرِ من تَحْتِ غَيْمِه   نَجَـاءُ مِن البـأْسَـاءِ بَعْـدَ وُقُـوعِ[7]

---

(١) البيت لمحمد بن وهيب الحميرى البغدادى من قصيدة، فى مدح المأمون مطلعها:

العذر إن انصفت متضح   وشهود حبك أدمع سفح

الإكسير ص ١٣٣، انظر الإشارات والتنبيهات ص ١٩١ تحقيق د. عبدالقادر حسين.

(٢) الخصائص جـ ١ ص٣٠٠، جـ ١ ص ٣٠٨.

(٣) الكتاب جـ ١ ص ١٨١.   (٤) اعراب القرآن للزجاج جـ ١ ص ٤٧.

(٥) أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ٣٢٥ د. عبدالقادر حسين ط دار الفكر العربى - القاهرة.

(٦) أسرار البلاغة ص ٣٠٠ ط المنار.

(٧) روى هذا البيت برواية أخرى هى «كأن انتضاء» فى الأسرار ص ٢٠٠، وهذا البيت للشاعر العلوى الأصفهانى المعروف بابن طباطبا ت ٣٢٢ هـ، انظر البديع «لابن المعتز» ص ٧٢ كراتشكوفسكى مكتبة المثنى بغداد، وقد روى عنده كأن انتصار البدر، واعتقد أنه تصحيف.

وقد عدَّ «الطوفى»[1] هذا التشبيه من تشبيه المعقول بالمعقول بينما ذهب «البحرانى»[2] إلى أن هذا التشبيه من تشبيه «المحسوس بالمعقول».

ويتصدى «الطوفى» فى الرد على «البحرانى» فيما ذهب إليه فيقول: وهو وهم، لأن الابيضاض لا يحس، وإنما يحس المبيض وهو البدر، ولهذا فهو تشبيه «المعقول بالمعقول».

وللانصاف أقول إننى لا أتفق مع «الطوفى» فيما ذهب إليه حيث إنه نظر إلى هذا التشبيه من زاوية فلسفية، واعتبر البياض وليس المبيض الذى تلون بلون البياض، وغاب عنه أن البدر محسوس بما يحمله من بياض، مما يجعلنا نميل إلى أنه من قبيل (المحسوس بالمعقول)، كما ذهب إلى ذلك البحرانى، وسبقه إلى عدِّه من «المحسوس بالمعقول» الفخر الرازى[3] الذى استدل على ذلك بقوله« «واعلم أن الوجه الحسن من هذه التشبيهات أن يقدر المعقول محسوساً ويجعل كالأصل فى ذلك المحسوس على طريق المبالغة».

ويؤكد كلام الرازى ما سبقه إليه «عبدالقاهر الجرجانى» الذى يقول فى الأسرار: «وذلك أن العادة أن يشبه المستخلص من البأساء بالبدر الذى ينحسر عنه الغمام، والشبه بين البأساء والغمام والظلماء من طريق العقل لا من طريق الحسِّ»[4].

تشبيه المعقول بالمعقول:

وهذا القسم مثَّل له «الطوفى» بقوله: «وكذا تشبيه تثنى القدِّ، بتثنى الغصن، أو اهتزازه، أو اعتداله، باهتزاز الريح أو اعتدالها ونحوه، إذ المحسوس المتثنيان، لا التثنيان»[5].

---

(١) الإكسير ص ١٣٥.

(٢) أصول البلاغة ص ٦١، للبحرانى، وانظر أسرار البلاغة ص ٢٠٠.

(٣) نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز ص ٥٩. (٤) أسرار البلاغة ص ٢٠٠ ط المنار.

(٥) الإكسير ص ١٣٥.

تشبيه المعقول بالمحسوس:

يورد من هذا النوع أمثلة منها «تشبيه العلم بالمطر فى قول لقمان لابنه» «إنَّ الله تعالى: «يحيى القلوب بالعلم، كما يحيى الأرض بوابل المطر»، ومنه تشبيه الذهن الجيد، والسمع، بالنار وحد السيف»[1].

ويناقش «الطوفى» ما ذكره «البحرانى»[2] من أمثلة هذا القسم كقول علىٍّ لمروان «أما إن له إمرة كلعقة الكلب أنفه».

ويعقب «الطوفى» على ما ذهب إليه البحرانى ويقول: وهو وهم إذ اللعقة حركة اللسان، وليست محسوسة، إنما المحسوس اللسان اللاعق، والأنف الملعوق، فهذا إذن من أمثلة القسم الثانى: «وهو المعقول بالمعقول».

ونرد على «الطوفى» قوله: ونقول إنما الوهم ما وقع فيه هو لأن هذا التشبيه من تشبيه «المعقول بالمحسوس» كما ذهب إلى ذلك البحرانى، لأن اللعقة هى فعل وحركة صادرة عن عضو مشاهد بحاسة البصر، كما أن الأنف أيضاً مشاهد، وليس من تشبيه «المعقول بالمعقول» كما ذهب «الطوفى»[3] إلا إذا كان المقصود منها قصر مدة الخلافة كما وردت عند البحرانى»، وفى هذه الحال لا يكون تشبيها، وإنما يكون من باب الكناية عن صفة السرعة وانقضاء حكمه.

وفى تقسيم التشبيه بين الإفراد والتركيب نجده يسوق لنا شواهد منها:

تشبيه المفرد بالمركب:

ويمثل له «الطوفى» بقول البحترى:[4]

تَبَسُّمٌ وقطُوبٌ فى نَدى وَوَغَى   كالغَيْثِ والبرقِ تَحْتَ العارضِ البَرِدِ

فقد شبه التبسم بالبرق، والقطوب بالغيث.

---

(١) الإكسير ص ١٣٥. (٢) أصول البلاغة ص ٦١. (٣) الإكسير ص ١٣٥.

(٤) ديوان البحترى جـ ١ ص ١٥٢ من قصيدة مدح بها أبا نهشل حميداً. مطلعها:

إنى تركت الصبا عمدا ولم أكد   من غير شبه ولا عذل ولا فنن

وعدَّه «الطوفى» من تشبيهات «المفرد بالمفرد».

وأرى أن هذا التشبيه يعد من المتعدد الملفوف، ولو أنه (مفرد بمفرد) والملفوف ما أتى فيه بالمشبهات ثم المشبهات بها هكذا عرفه الخطيب القزوينى[1]. وعدَّه من المتعدد الطرفين.

ويؤيد كلام القزوينى ما سبقه إلى عده من المتعدد، إمام البلاغيين عبدالقاهر الجرجانى[2].

ونرى أن وزان بيت البحترى، وزان بيت امرىء القيس الذى يقول فيه:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطيْرِ رطْباً ويابساً   لَدَى وكْرِهَا العُنَّابُ والحَشَفُ البَالِى

فضلاً عن أن بيت البحترى هذا كان موضع نقد «ابن الأثير»[3] الذى قال فيه: «إنَّ هذا البيت من أحسن التشبيه وأقربه، وهو تشبيه صورة بصورة إلا أنّ فيه إخلالاً بالصيغة من حيث الترتيب والتفسير فإن الأولى أن يقدم تفسير «التبسم» على تفسير القطوب، ويضيف فى المثل السائر قائلاً: «فانظر أيها المنتمى إلى الفن، كيف ذهب على البحترى مثل هذا الوضع على قربه، مع تقدمه فى صناعة الشعر؟ وليس فى ذلك كثير أمر، سوى أن كان قدم ما أخر لا غير» «وإنما يعذر الشاعر فى مثل هذا المقام، إذا حكم عليه الوزن والقافية، واضطر إلى ترك ما يجب عليه، وأما إذا كانت الحال كالتى ذكرها البحترى فحينئذ لا عذر له»[4].

تشبيه المفرد بالمفرد:

ومن هذا القسم يأتى «الطوفى» بشاهد من الشواهد العربية هو قول الشاعر حين يقول:

وَكَأَنَّما فَوْقَ الأكُفِ بَوَارِقُ   وكأنّما فَوْقَ المتُونِ إضَاءُ[5]

---

(١) التلخيص ص ٢٧٢ تحقيق عبد الرحمن البرقوقى.

(٢) أسرار البلاغة ص ١٦٨ دار البار ط المنار.   (٣) الجامع الكبير ص ٩٢.

(٤) الجامع الكبير ص ٩٢، المثل السائر جـ ٢ ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٥) إضاء: جمع إضاءة وهى الغدير. المتون: الدروع.

فقد شبه السيوف بالبوارق، والدروع بغدران الماء لبريقها لذلك يعد من قبيل التشبيه المفروق، حيث أتى الشاعر بالمشبه وأردفه بالمشبه به على التوالى، وهذا لا يمنع أن يكون تشبيه «مفرد بمفرد» وهو ما اتفق فيه الطوفى مع ابن الأثير»[١].

وهو من التشبيهات الجيدة التى أوردها «الطوفى البغدادى» فى هذا المجال.

المركب بالمركب:

وساق له قول «الحسين بن مطير الأسدى» فى رثاء معن ابن زائدة الشيبانى، وذكر «الطوفى» أنه من أحسن ما فى هذا القسم[٢]:

فَتًى عِيشَ فِى معرُوفِهِ بعد مَوْتِهِ   كَمَا كَانَ بَعْدَ السيلِ مجراه مَرْتَعَا[٣]

فقد شبه الشاعر على طريقة «التشبيه التمثيلى» حال حياة الناس ومعيشتهم بعد موت الممدوح، بحال مجرى الماء بعد انتهاء السيل الجارف حين ينزل بغزارة ويترك له مجرى وأثراً دليلاً على تأثيره وقوته - بجامع ترك الأثر فى كل.

وعلى هذا يكون التشبيه من «المركب العقلى بالمركب الحسى» ووجه الشبه عقلى أيضاً.

وفى ختام هذا الفصل لا يسعنا إلا أن نسجل «للطوفى» إلمامه بألوان التشبيه وأقسامه، جميعاً، وبيان فوائده البلاغية وأغراضه، وأركانه، وقيمة التعبير بالتشبيه، وننتقل إلى الفصل الثانى وموضوعه «الحقيقة والمجاز»:

* * *

---

(١) الإكسير ص ١٣٧، الجامع الكبير ص ٩٢.   (٢) فوات الوفيات جـ ١ ص ١٤٤.

(٣) الإكسير ص ١٣٧، وانظر ديوان الحماسة بشرح التبريزى جـ ٢ ص ٣٩٠ لأبى تمام، وانظر حاشية المثل السائر جـ ١ ص ٤١٣ ط الحلبى ١٩٣٩.

الفصل الثانى

الحقيقة والمجاز

والمجاز قسيم الحقيقة، وهو موضوع واسع استغرق أنواع المجاز جميعاً من لغوى، ومرسل، وحكمى، واستعارة وتشبيه وكناية، وقد قال عنه ابن جنى «اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة[١].

لذا فقد تناوله العلماء بالبحث والدراسة، وكان موضع اهتمامهم وقد كانت الإشارات الأولى للمجاز عند علماء اللغة أمثال سيبويه ت ١٨٠ هـ[٢]، بمعناه الواسع باعثاً لجذب أنظار العلماء لبحثه، ودراسته من الناحية اللغوية والبلاغية، كما نجد ابن جنى ت (٣٩٢ هـ) يعقد باباً واسعاً تحدث فيه عن المجاز، وعن الفرق بين «الحقيقة والمجاز» وقال عنه: «إنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة وهى: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه[٣].

أما من الجانب البلاغى فلعل أول من تكلم بلفظ المجاز هو أبو عبيدة ٢٠٨ هـ[٤] وهذا لا يعنى أنه تناوله بالشكل العلمى عند علماء البلاغة المتأخرين، وإنما كان مقصود المجاز عنده تفسير المعنى وتأويله.

أما ابن قتيبة ت (٢٧٦ هـ)[٥] فيتحدث بشكل أكثر تحديداً من سابقيه فنراه يقول: «وللعرب المجازات فى الكلام ومعناها طرق القول ومآخذه، ففيها الاستعارة، والتمثيل، والقلب... إلخ ما جاء عنده.

---

(١) الخصائص جـ٢، ص ٤٤٧.

(٢) الكتاب جـ١ ص ١٠٨، ١٠٩ الأعلم الشنتمرى، وانظر أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ١١٥.

(٣) الخصائص جـ٢، ص ٤٤٧، المصدر نفسه جـ٢ ص ٤٤٢.

(٤) مجاز القرآن لأبى عبيدة جـ١، ص ٥٦, ٥٧. (٥) تأويل مشكل القرآن ص ٢٠، ٢١.

ومن هذا يتضح أن «ابن قتيبة كان متـفهماً لمدلول المجاز حين عرفه بأنه طرق القول ومآخذه».

ومهما يكن من شئ فـلا ننسى جهود الجاحظ ت (٢٥٥ هـ)[١] الذى عبَّد الطريق أمام «ابن قتيـبة»، ولعله أول من ذكر أن المجاز مقابلاً للحقـيقة، وليس بمعنى التأويل والتفسير كأبى عبيدة.

ويذكر د. شوقـى ضيف أن استعمـال الجاحظ لكلمتى الحـقيقة والمجاز فـى كتابه «الحيوان» يدخل فى استعمال البلاغيين المتأخـرين، فقد استعملها بمعناها الدقيق، كما بحث المجاز والحقيقة ضمن مـوضوع الاستعارة وهى جزء من المجاز[٢]، على طريقة ابن المعتز[٣]، وأبى هلال العسكرى[٤].

والحقيـقة أن هناك نظرات واسعة فى تقسـيم المجاز وما جرى عليه علمـاء البلاغة القدمـاء والمحدثون وقد أدلى «الطوفى» بدلوه فـوجدناه يبدأ بتعـريف الحقيقـة والمجاز فيقول:[٥]

أما الحقيقة: فمشتركة بين ذات الشئ وماهيته، كقولنا: حقيقة الإنسان حيوان ناطق، وبين ما يقـابل المجاز، وهو اللفظ المـستعـمل فى موضـوعه المتخـاطب به عند إرادة التخـاطب فيتناول اللغوية، كـالصلاة، للدعاء، والشرعـية كذات التحـريم والتحليل والعرفية: كالدابة، لذوات الأربع.

وأما المجاز: فهو اللفظ المستعمل فى غير موضوعه الأصلى، لاشتراكهما فى وصف مشهور، كالأسد للشجاع، والحمار للبليد، والبحر للعالم والجواد، تحصل المشابهة فى الشجـاعة والبلادة، والكثـرة، وتسمى هذه المشابهـة العلاقة المجوزة وتتـعدد أصناف المجاز بحسب تعـدد جهات العلاقـة وقد حددها الطوفى[٦] فى عشـرة أصناف تدخل كلها فى المجاز المرسل.

---

(١) الحيوان جـ٥، ص ٤٢٦.
(٢) البلاغة تطور وتاريخ ص ٦٥ دار المعارف.
(٣) البديع ص ٣، ٤.
(٤) الصناعتين ص ٢٧٤، ٢٧٥.
(٥) الإكسير ص ٦٠.
(٦) الإكسير ص ٦٠، والجامع الكبير ص ٣٠ وما بعدها.

وبعد أن عرض «الطوفى» لأمثلة كثيرة من المجاز المرسل وعلاقاته المختلفة أردف هذا بقوله: إن هذا ما ذكره بعضهم[1] وزعم أنه المشهور ثم يقول «الطوفى»[2] وزاد ابن الأثير[3] وجوها أخر، ومن هذه الوجوه الزيادة فى الكلام لغير فائدة، نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، أى: فبرحمة و(ما) زائدة لا معنى لها.

ويتصدى «الطوفى» بالرد على ابن الأثير[4] بقوله: وهذا وهم قبيح لاسيما من مثله المتضلع من علم البيان، فإنَّ فائدة (ما) هاهنا تعديل أجزاء الكلام والتسوية بين صدر الآية وعجزها، أى التناسب والتلاؤم بين أجزاء الكلام، فلا تكون جملة طويلة وأخرى قصيرة أو أكثر قصراً، ثم يضيف «الطوفى» قائلا: «وقد منع «ابن السَّراج»، مع آخرين من النحاة والأصوليين، أن يكون فى القرآن زائد لا معنى له، لأن ذلك عيب، وهو حق وكل ما توهمت زيادته منه ففائدته ما ذكرناه من تعديل العبارة[5].

هذا وقد رأى سيبويه أن الزيادة فى هذه الآية للتأكيد[6] والاتساع، ولاشك أن ابن «جنى» قد أفاد منه[7].

أما الرافعى[8] فيذهب إلى أن الكلمات التى يظن أنها زائدة فى القرآن الكريم، كما يقول النحاة، فإنَّ فيه من ذلك أحرفاً كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ﴾، بأن (ما) زائدة أى فى الإعراب فيظن من لا بصر له أنهما كذلك فى النظم ويقيس عليه مع أن فى هذه الزيادة لوناً من التصوير لو هو حذف من الكلام لذهب

---

(١) يقصد البحرانى فى أصول البلاغة ص ٥٨، ٥٩ تحقيق د. عبد القادر حسين، نشر دار الشروق.

(٢) الإكسير ص ٦٢.

(٣) الجامع الكبير ص ٢٥.

(٤) الجامع الكبير ص ٢٨، ٢٩.

(٥) الإكسير ص ٦٢.

(٦) الكتاب جـ٢ ص ٣٠٨، ٣١٠ الأعلم الشنتمرى، وانظر أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ١١٧ وما بعدها.

(٧) الخصائص جـ٢ ص ٤٤٢، ٤٤٧.

(٨) إعجاز القرآن ص ٢٢ للرافعى بيروت لبنان دار الكتاب العربى.

بكثير من حسنه وروعته، فإن المراد من الآية، تصوير بين النبى ﷺ لقومه، وإنَّ ذلك رحمة من الله، فجاء هذا المد فى (ما) وصفاً لفظـياً يؤكد معنى اللين ويفخمه، وفوق ذلك فإن لهجـة النطق به تشعر بانعطاف وعناية لا يبتدأ هذا المعنى بأحـسن منهما فى بلاغة السياق، ثم كان الفصل بين الباء الجارة ومجرورها، وهو لفظ «رحمة» مما بلغت النفس إلى تدوير المعنى، وينبـه الفكر على قيمة الـرحمة فيـه، وذلك كله طبعى فى بلاغة الآية.

وعلى هذا فإن اعتبار الزيادة فى القرآن الكريم، إنما هو نقص يجل القرآن عنه[1].

ولا يفوتنا أن نسجل تراجع ابن الأثير عن رأيه فى المثل السائر بعد أن ذكر ذلك فى الجامع الكبير[2].

ولا يسعنا إلا أن نسجل للطوفى إعجابنا فيما ذهب إليه حيث إنه ناقش هذه المسألة بفكر واع وعقلية أصولية فاهمة مما يجعلنا نتجه إلى احتسابها فى ميزان البلاغة والنقد له.

ومن المجاز ما ذكـره «الطوفى» فى قوله تعالى: ﴿والصُّبحِ إذَا تَنفَّسَ﴾ [التكوير: ١٨][3] وعدَّه من وجـه آخر من وجوه المجـاز، وهى ضمن شواهد الاسـتعارة كـما عُرفت عند البلاغيين.

ويعلق الطوفى على الآية الكريمـة بقوله: «إذ هو أبلغ وأظهـر وأحفظ بمن انتـشر، لتضمنـه تشبيه الليل بالجسـد الكثيف المظلم والصبح بظهـور النفس اللطيف المشرق، لصدوره عن النفس المشرقة عقلاً، وأيضاً تشبيه انتشار الصبح شيئاً فشيئاً بظهور النفس كذلك»[4].

وكما هو واضح من تعليق «الطوفى» فإننا نرى أنه يدخل ضمن شواهد الاستعارة.

---

(١) إعجاز القرآن ص ٢٢ للرافعى بيروت لبنان دار الكتاب العربى.

(٢) المثل السائر جـ٢ ص ٩٤، ٩٥، وانظر الجامع الكبير ص ٢٨، ٢٩.

(٣) الآية التى قبلها ﴿والليل إذا عسعس﴾.

(٤) الإكسير ص ٦٦.

كما نرى «الطوفى» يذكر نوعاً آخر من المجاز قال فيه: «واعلم أنه إنما يعدل إلى المجاز» للاتساع والتشبيه والتوكيد[1] نحو قوله تعالى: ﴿وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٥]، فاتسع بزيادة الرحمة فى أسماء الجهات وشبهها بالمظروفات وأكد بتعبيره مالا يدرك حساً، مدركاً به كقول القائل: لو تشخص المعروف لرأيتموه حسناً، ولو تشخص المنكر لرأيتموه قبيحاً، فمتى عدمت هذه الأوصاف تعينت الحقيقة، لأصالتها وعدم الفائدة فى العدول عنها[2]، وقد سبق الجميع إلى هذه الفكرة سيبويه فى الكتاب[3]، وهذه الفكرة هى العدول إلى المجاز للاتساع والتشبيه والتوكيد، قد ذكرها بإفاضة «ابن جنى» فى الخصائص[4].

والحقيقة إن هذا الشاهد يعد ضمن الاستعارة التبعية فى الحرف وهو ما عليه العلماء.

ولكن يؤخذ على «الطوفى» فى تناوله للمجاز أنه خلط بين أنواع المجازات فى مبحث واحد، دون «فصل» بينهما، سواء كان منه اللغوى والاستعارة أو الكناية، التى وردت عنده ضمن الإرداف، الذى عرف عند الأصوليين بهذا الاسم، وهذا بخلاف ما عليه علماء البلاغة المتأخرون[5]، ولكن الإنصاف يحتم علينا أن نقول إنه عرف كل نوع بتعريفه العلمى المعروف عند العلماء المتأخرين، إلا أننا نلتمس للطوفى عذراً لأنه سار على عادة علماء عصره وما جرى عندهم بعدم التحديد الدقيق والفصل بين أنواع المجاز، وإلا كان قد فصل كل موضوع على حده، لأن هذه طريقة الأدباء الذين يبتعدون عن التقسيمات العقلية وغيرها، ونذكر منهم ابن الأثير[6] والبحرانى[7] وابن

---

(١) الإكسير ص ٦٦، وانظر الخصائص لابن جنى جـ٢ ص ٤٤٢، والمثل السائر جـ٢ ص ٨٥.

(٢) الإكسير ص ٦٦، الخصائص جـ٢ ص ٤٤٧، ٤٤٨، وهذه الفكرة استمدها «ابن جنى» من أستاذه أبى على الفارسى ونقلها عنه الطوفى.

(٣) الكتاب جـ٢ ص ٣٠٨، وانظر أثر النجاة ص ١١٧. (٤) الخصائص جـ٢ ص ٤٤٧، ٤٤٨.

(٥) الإيضاح جـ١ ص ٣٩٢، وما بعدها بيروت. (٦) الجامع الكبير ص ٢٨، ٢٩.

(٧) أصول البلاغة ص ٥٧.

أبى الأصبع[١] الذين كانوا امتداداً لجهود عبد القاهر[٢].

وإذا كان هذا صنيع «الطوفى» ومن سبقـوه، فإننا لا ننسى من العلماء السابقين إلى بحث المجاز ودراسـته، الإمام عبـد القاهر الجرجانى ت ٤٧١ هـ، فنجـده قد أحكم أساسه وشيـد بنيانه، ووضع حدوداً علمية وضوابط لكل من الحقـيقة والمجاز، فنفث فيه من روحه وفكره وعلمه ونفذ إلى أعماقه، فقـد وضع تعريفاً جامعاً مانعاً للمجاز ولعله أول تعريف علمى لهـذا المبحث يخرج عن دائرة التـأويل والتفسيـر بخلاف ما درج عليه السابقون، فجاء نسيج وحده.

فقد حدَّه وعـرَّفه بقوله: «واعلم أن كل واحد من وصفى المجاز والحقـيقة إذا كان الموصوف به المفرد غير حدِّه إذا كان مـوضوفاً به الجملة، وإنَّا نحدهما فى المفرد، كل كلمة أريد بها ما وقعت له فى وضع الواضع، وإن شئت قلت: فى مواضعه - وقوعاً لا يستند فيه إلى غـيره فهى حقيقة - وهذه عبـارة تنتظم الوضع الأول وما تأخر عنه كلغة تحدث فى قبيلة من العرب أو فى جميع العرب أو فى جميع الناس مثلاً»[٣].

وأما المجاز: فكل كلمـة أريد بها غير ما وقعت له فى وضع واضـعها لملاحظة بين الثانى والأول فهى مجاز، وإن شئت قلت: كل كلمة جزت بها ما وقعت له فى وضع الواضع إلى مالم توضع له من غـير أن تستأنف فيـها وضعاً لملاحظة بين مـا تجوز بها إليه وبين أصلها الذى وضعت له فى وضع واضعها فهى مجاز[٤].

هذا وقـد اتسم هذا الفـصل بتناول الطوفى لجـميع أنواع المجـاز مـا عدا «المجـاز العقلى»، كذلك ما ظهر فى مصطلحاته من المنطق والأصول، وليس هذا بغريب على عالم مثله، الذى يعد من أعلام هذا الاتجاه.

هذا وننتقل مع «الطوفى» إلى الفصل الثالث وموضوعه الاستعارة.

* * *

---

(١) بديع القرآن ص ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧ تحقيق د. حفنى شرف نهضة مصر الفجالة.

(٢، ٣) أسرار البلاغة ص ٣٠٣ وما بعدها ط المنار. (٤) المصدر السابق ص ٣٠٤.

الفصل الثالث:

«الاستعارة»

الاستعارة فن من فنون القول، وأسلوب رقيق جميل، يوصلك إلى غرضك، فى تصوير بارع، مع إيجاز فى اللفظ، وتأثير فى النفس.

حين نتخيل من هذا التركيب صورة جديدة، وما تحمله من تشبيه خفى، مستور قد نُسى وجحد، وهى رياض القول التى ينعم الشعراء والأدباء فى مجالها الواسع، فينسجون أخيلتهم التى يطرب منها السامع وتنتعش بها روحه.[1]

ويقول عنها عبد القاهر أنها أمدُّ ميداناً، وأشدُّ افتناناً، وأوسع سعةً، وأبعد غورا، من أن تجمع شعبها وشعوبها، وتحص فنونها وضروبها»[2] ثم تحدث عن خصائصها وقال: «إنها تعطيك الكثير من المعانى، باليسير من اللفظ، حتى تخرج من الصدفة الواحدة عدة من الدرر، ويجنى من الغصن الواحد أنواعا من الثمر، . . . وإن شئت أرتك من المعانى اللطيفة، التى هى خبايا العقل، . . . وإن شئت لطفت الأوصاف الجسمانية، حتى تعود روحانية لاتنالها إلا الظنون»[3].

والاستعارة كغيرها من فنون القول، لها أغراض تختلف سموا وضعة، وعظمة، واحتقارا، ويذكر «الطوفى»[4]: «أن الاستعارة أشرف وأبلغ من حقيقتها، وذلك ثابت بالذوق السمعى، والادراك الطبعى، والنقل الإجماعى عن أهل هذا الشأن، وسببه: إثبات حكم الأقوى للأضعف باثبات الأسدية لزيد، واستعمال النار للشيب وأبلغ الاستعارات: ما كان التشبيه الحقيقى فيها أشد خفاء، كقول ابن المعتز:[5]

---

(١) نظرات فى البيان ص١٦١، د. الكردى ط السعادة. (٢) أسرار البلاغة ص٣٢,٣٣ ط المنار.

(٣) المصدر نفسه ص٣٢-٣٣. (٤) الاكسير ص١١٠.

(٥) انظر الدلائل ص٣٤٦، نهاية الإيجاز ص٩١، الجامع الكبير ص٨٤، وأصول البلاغة ص٦٩، الإكسير ص١١٠.

أثمرت أَغْصَان راحته   لِجُناةِ الحُسنِ عُنَّابَا

فاستعار الإثمار للظهور، والأغصان للأصابع، والاجتناء للطلب والعناب للأنامل المخصوصة، فلو أظهر التشبيه، بأن قيل: ظهر من أصابع يده التى هى كالأغصان أن لطالبى الحسن شبه العناب لطال الكلام ورك، وزال رونقه.

ويضيف «الطوفى» على ماقاله أن شرط حسن الاستعارة: المبالغة فى التشبيه، مع الإيجاز، ومثل لذلك وعلق على ما مثل[1].

ومن أقسام الاستعارة التى وردت عند الطوفى وأولاها عنايته «الاستعارة المرشحة والمجردة.

الاستعارة المرشحة والمجردة:

والاستعارة المرشحة عرفها البلاغيون بأنها هى التى قرنت بما يلائم المستعار منه (المشبه به) زائداً عن القرينة.

أما تعريف الاستعاة المجردة فهى التى قرنت بما يلائم المستعار له، وقد ذكر، «الطوفى» لكل منها أمثلة مستقلة، لكنه جمع بين الترشيح والتجريد، فى بيت زهير ابن أبى سلمى شاهدا على هذا القسم قوله:

لدى أسدٍ شاكى السلاحِ مُقذَّف   له لبدٌ أظْفارُه لَمْ تُقلَّمِ[2]

فنجده شبه الانسان الشجاع بالاسد، وحذف المشبه وهو الانسان على سبيل الاستعارة التصريحية، وهو تجريد حيث أتى بالوصف الملائم للمستعار له، وهو الانسان «شاكى السلاح».

أما قوله «له لبدٌ أظفاره لم تقلم» «ترشيح لأنه وصف يلائم للمستعار منه وهو الأسد.

ووجه الشبه بينهما: أى بين المشبه والمشبه به.. الشجاعة والقوة.

---

(١) الاكسير ص١١٠.

(٢) ديوان زهير ص٢٣ط الهيئة العامة للكتاب.

ويناقش «الطوفى[1] هذا الشاهد فيقول: «ولو راعى جانب المستعار منه لقال: وافى المخالب أو دامى البراثن.

نعم راعى جانبه فى قوله: «له لبد أظفاره لم تقلم» فجمع بين الترشيح والتجريد فى بيت واحد»[2].

وأرى أن هذه الاستعارة اجتمع فيها الأمران، مايلائم التجريد، ومايلائم الترشيح، وليس هناك مايمنع أن يؤخذ فيها بالاعتبارين طالما أنهما قد استوفيا شروطهما، وهو مايخيل إليه ونوافق «الطوفى» فيما ذهب إليه، لوجاهته.

وقد سار عليه الخطيب القزوينى فى إيضاحه:

ومن أقسام الاستعارة التى وردت عند «الطوفى».

الاستعارة التبعية، فى الأفعال والحروف والصفات.

وقد ذكر الطوفى لها أمثلة إلا أنه قال: «وفى الحروف كإقامة بعضها مقام بعض نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين: ٢٨] أى منها وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ﴾ [مريم: ٩٧] أى عليه، وقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] أى عنه.

وذكر أن هذه الشواهد من باب المجاز، وليس من باب الاستعارة وحجته في ذلك أنه لا تشبيه فيه[3] حيث ذكر فى بداية حديثه أنها إقامة حرف مكان الآخر، فعلى هذا يكون النقل مجازيا وليس هناك اختلاف بين ماذهب إليه الطوفى، ورأى الجمهور فى أن النقل جائز ومجاز، إلا أن نظرة الجمهور أشمل من نظرة الطوفى حيث إنه اعتبر النقل مجازا لغويا فقط، وإنما ذهب الجمهور[4] إلى جواز نقل الحرف، أو معنى

---

(١) الاكسير ص١١٢، وانظر الايضاح ص٤٣٤ بيروت.

(٢) الاكسير ص١١٢، وانظر نهاية الايجاز ص٩٢، الايضاح ص٤٣٤.

(٣) الاكسير ص١١٣، لعله يرى أن الاستعارة فى الحرف ليست قائمة على التشبيه، والحقيقة غير ذلك، حيث إن الاستعارة فى الحرف تبعية، وعلى ذلك تكون قائمة على تشبيه عمل الحرف، أو متعلقة بما كان حقه أن يدخل عليه.

(٤) الايضاح ص٤٢٩ بيروت.

الحرف أو متعلق معنى الحرف بدلا من الآخر.

وقد ذكروا شواهد من القرآن الكريم مستدلين على هذه الآراء، لذلك فرأى «الطرفى» مجانب للصواب، ونؤيد ما أرتآه جمهور العلماء من أن الحروف تستعار بواسطة متعلقات معانيها التى هى المفهومات التى يعبر عنها عند تغيير الحروف مثل معنى الظرفية فى الحرف (فى)، فتلك المتعلقات لوازم لمعانى الحروف، فالمتعلق هو المعنى الكلى الذى استلزمه معنى الحرف»[1].

والدليل على ما سبق قوله تعالى: ﴿لأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١].

فلفظ «فى» موضوع لتلبس الظرف بالمظروف، مثل النقود فى الخزينة فإذا كان مابعد «فى يصلح لأن يكون ظرفا حقيقيا لما قبلها كانت «فى» مستعملة فيما وضعت له، أما إذا كان مابعدها لايصلح لأن يكون ظرفا لما قبلها فتكون مستعملة فى غير ماوضعت له والحرف «فى» لايصلح فى هذه الآية لأن يكون ظرفا، فجذع النخلة لاتصلح أن تكون ظرفا للمصلوبين، لكن لما كانت الجذوع متمكنة من المصلوبين تمكن الظرف من المظروف ساغ استعمالها فيه على سبيل الاستعارة»[2] فالاستعارة هنا تبعية نظرا لمتعلقات معانيها ولكن وجه التوفيق بين ماذهب إليه الجمهور، وما رآه «الطوفى» هو أن مجرد نقل الحرف من معنى إلى معنى، أصبح مجازا وأرى أنه من باب المجاز اللغوى وهو أوسع من أن نغلقه فى وجه الاستعارة حيث إن الاستعارة جزء من المجاز[3] وتندرج تحت لواءه، لذلك نلتمس للطوفى العذر، حيث اتجه هذا الاتجاه كل من الإمام عبد القاهر الجرجانى فى أسرار البلاغة[4] والعلوى فى طرازه[5]، وربما نظر «الطوفى» إليها بنظرة أوسع، من إجراء التشبيه، أو لأنها لايتحقق فيها إجراء التشبيه كما فى باقى الاستعارات. والله أعلم.

---

(١) مفتاح العلوم ص ١١١ دار الباز مكة المكرمة، وانظر نظرات فى البيان ص٢٠٢ . د. الكردى ط السعادة.

(٢) البيان فى ضوء أساليب القرآن ص١٧٢ د. لاشين، ط دار المعارف.

(٣) علوم البلاغة للمراغى ص٢٦٣ دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية.

(٤) أسرار البلاغة ص٢١، ٢٢ ط المنار. (٥) الطراز جـ١ ص٣٧٧ للعلوى ط دار الكتب العلمية بيروت.

وعلى هذا فوزان هذه الآية وزان الآيات التى أوردها الطوفى فنجد فى قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ أى منها.

فالعين: هنا المقصود بها عين الماء، بدليل وجود كلمة «يشرب» المقربون، فنجد أن الاستعارة جرت فى حرف (الباء).

ولهذا الحرف وهو «الباء» معان كثيرة[1] فتأتى بمعنى من «التبعيضية» كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين: ٢٨] أى منها، وقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ﴾ [الانسان: ٦] أى منها. كذلك تأتى (الباء) فى معنى (عن) كقوله: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٨] أى عنه، كما جاءت (الباء) مرة ثالثة بمعنى (على) التى تفيد الاستعلاء كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنْذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا﴾ [مريم: ٩٧] أى عليه- والمقصود أننا يسرنا القرآن الكريم وسهلناه على لسانك»[2].

ومما تقدم يتضح أن الاستعارة التبعية تجرى فى معنى الحرف كما ظهر ذلك من عرض الشواهد القرآنية، سواء منها ما جاء عند «الطوفى» أو ما استشهدنا به، ولذلك فإن هذه الاستعارات وقعت فى معانى الحروف وفى متعلقاتها كما ذهب إلى ذلك جمهور عماء البلاغة.

أنواع الاستعارة

ويذكر «الطوفى» أن الاستعارة نوعان:[3]

جيد يجب استعماله، وتوخيه ما أمكن، وردىء يجب اجتنابه ما أمكن.

أما الأول: فهو ما اشتد الامتزاج والتناسب والتشابه فيه بين المستعار له والمستعار منه، وذكر له شواهد قرآنية وأخرى عربية.

---

(١) جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلايينى جـ٣ ص١٦٩ ط بيروت صيدا.

(٢) جامع الدروس العربية جـ٣ ص١٦٩.

(٣) الاكسير ص١١٣.

أما الثاني: فمـا كان ارتباط التنـاسب بينهما بعـيدا، ويناقش الطوفى مـا ذكره «ابن الأثير»[1] من قول أبى تمام[2]:

يَوْمْ فَتْحٍ سَقَى أُسُودَ الضواحِي   كُثَبَ الموْتِ رائِباً وحَلِيباً

وعابه وبالغ فى تقبيحه من وجهين:[3]

أحدهما: أن الكثب: هى الألبـان، واحدتهـا كثبـة، والمشابهـة بين الموت واللبن بعيدة، ثم لم يكفه ذلك حتى جعل منها رائبا وحليبا.

الثانى: أن من شأن الموت أن يستعار له مايكره، لامـايستطاب ويرى «الطوفى» أنه جار فى هذا، وجار على أبى تمام فإن هذه الاستعارة فى غاية العلو، وليست فى غاية السقوط، كما زعم «ابن الأثير»[4]، وذلك لأنه لاخلاف أن الموت مـستعار فـيه اسم السقى والتجريع كقول القائل:[5]

أُسُودُ شَرىً لاَقَتْ أُسُودَ خَفِيةٍ   تَسَاقُوا عَلَى حردٍ دماء الأَسَاوِدِ

فأبو تمام استعار لفظ السقى فى سياق ذكر الموت، ثم لما رأى أن بعض بنى هذه الحرب اختـرم فى أوائلها سريعا، وبعضهـم تراخى عنه الموت وابطأ إلى آخر الحرب، ثم وافاه، ورأى «أن اشبه الأشيـاء بحالهم سرعة وإبطاء: اللبن الحليب والرائب، لأنه يُسمى حليبا عقيب حلبه، ورائبا إذا تراخى عن زمن حلبه، فاستعار لفظ اللبن لمناسبة حال بنى هذه الحرب صفة الحليب، والرائب فى التعقيب والتراخى، ولعمرى إن هذا تصرف حسن، وقريحة جيدة وإن الله يأمر بالعدل»[6] وأما قوله: إنما يستعار للموت، مايكره لا ما يستطاب، فجوابه النقض مستدلا على ذلك بقول الحماسى:

---

(1) الجامع الكبير ص٨٨.

(2) البيت من قصيدة يمدح بها أبا سعيد محمد بن يوسف الثغرى ومطلعها:

من سجايا الطلول أن لاتجيبا   فصواب من مقلة أن تصوبا

انظر ديوان أبى تمام جـ١ ص١٧٠.

(3) الإكسير ص١١٥.

(4) الجامع الكبير ص٨٨.

(5) قاله الأشهب بن رميلة، اللسان مادة : حرد.

(6) الإكسير ص١١٥.

سَقَيْنَاهُمْ كَأْساً سقَوناً بِمِثْلِهَا ... ولكنهم كانُوا عَلَى الموتِ أصْبَراَ

والكأس ظاهرة فى الخمر، وهى مايستطاب غاية الاستطابة ولهذا رتب على شريها الحدّ، زجرا عنها، فلإن قال: إنها استعارة هنا بجامع مايلحق السكران من غيبة السكر المشبهة لغيبة الموت، قلنا: وأبو تمام استعار لفظ اللبن، لأنه جعل أحد القسمين رائبا، وفى الرائب حموضة أو مزوزة مستكرهة، ولما سبق من مناسبة التراخى، وذكر الحليب لما ذكرنا من مناسبة السرعة»[1]

وقال «الطوفى» من ذلك أيضاً قول أبى تمام:[2]

وتَقَاسَم النّاسُ السخَاءَ مُجَذذاً ... وذهبتَ أنْتَ بِرأسِهِ وسَنَامِهِ

وتركت للنَّاسِ الإهَابَ ومابَقَى ... من فَرْثِه وعُرُوقِه وعِظَامِه

قال: فاستعار للسخاء رأسا وسناما واهابا وعروقاً وعظاماً وما قنع بذلك حتى استعار له فرثا، فصار السخاء جملا على الحقيقة ويعقب «الطوفى» على ما قاله «ابن الأثير»[3] فيقول: قلت: «وهذا ليس بقادح فى الاستعارة، لأنه استعار محسوساً لمعقول. والجمل من أشهر المحسوسات عند العرب، وكانوا به أكثر تمثيلا، لهذا لما سأل بعض خلفاء السلف الفرزدق من أشعر الناس؟ قال: إنما مثل الناس، كمثل الجزور يجر، فأخذ امروء القيس سنامه، والنابغة الذبيانى لبه، وجاء زهير فأكل من أطايب لحمه، وجئنا نحن فلم نلق الا الفرث والدم. وأظن أبا تمام بلغته هذه القضية فنقلها من الشعر إلى السخاء، لكونهما معنيين، ولم يعب أحد على الفرزدق ويقل له جعلت الشعر جملا على الحقيقة، والاستعارة فى الحقيقة هى التشبيه فى المعنى.

وساق« الطوفى» من هذا أيضاً قول «ابن الأثير» فى قول بعضهم:

---

(١) الإكسير ص ١١٥، ١١٦.

(٢) من قصيدة يمدح بها أبا سعيد الثغرى، وفى الديوان: مجزأ بدلا من مجززا، وهما بمعنى واحد ديوان أبى تمام.ص ٢٩٨، والإهاب الجلد، والفرث: ما فى الكرش من السرجين، وانظر الجامع الكبير ص ٨٩، والإكسير ص ١١٦.

(٣) الإكسير ص١١٦.

إلى ملكٍ مـن أيكةِ المجـد لم يزلْ على كـبـد المعـرُوفِ من نـيْله بردُ

يقول «الطوفى» بان «ابن الأثيـر» قال إن فى هذا البيت اسـتعارتين بعـيدتين، لكن استعارة الأيكة للمجد أقرب من استعارة الكبد للمعروف.

ويعلق «الطوفى» على كلام «ابن الأثير» فـيقول: «ومن له أدنى ذوق يعلم أن هذه استعارة جيدة لا بأس بها»[1].

ويردف حديثه بقوله: «والحق أن مراتب الاستعارة: عليا ووسطى، وسفلى، وهذه الأمثلة التى ذكرها وعابها، كلها وسطى.

من العرض السـابق، نجد أن «الطوفى البـغدادى» عالج الشـواهد التى وردت عند «ابن الأثير» وقد كـانت من الاستعارات المعيـبة، إلا أنه خرجهـا بذوقه الأدبى الرفيع وأسلوبه الرائق، فعالجها بتحليلات أدبية جـيدة، فى محاولة لاستخراج الاصداف من لآلئها بما يتوافق مع الذوق الأدبى والمنطـق، وقد وفق فى الجمع بين الحسنيين، الذوق والفكر العلمى الناضج، مما يجـعلنا نسجلهـا له فى ميزان البـلاغة والنقـد لأنه حول الاستعارات من النقـيض إلى نقيضه فأخرجها مـن رتبة الرداءة إلى رتبة العلو والقوة، وانتصر لشاعر عريق من فحول الشعراء العباسيين، وليس معنى هذا، أن أبا تمام ليس لديه استعارات ردية مطرحة، بل ذكرت كتب الموازنات النقدية له أمثلة رديئة.

«ومنهـا على سبـيل المثال لا الحـصـر- الموازنة بين أبى تمام والبحـترى للآمـدى، والوساطة بين المتنبى وخصومه لعلى بن عبد العزيز الجرجانى وكذلك كتب النقد التى تعنى بمثل هذه الموازنات.

إلى هنا ينتـهـى هذا الفـصل، وننتـقل إلى الفـصل الـرابع ومـوضـوعـه الكناية والتعريض.

---

(١) المصدر السابق ص١١٧.

الفصل الرابع:

«الكناية والتعريض»

والكناية فن من فنون التعبير توخاه العرب استكثارا للألفاظ التى تؤدى ما يقصد من المعانى، وبها يتنوعون فى الأساليب، ويزينون ضروب التعبير، ويكثرون من وجوه الدلالة، وليس بالخفى ما للكناية من فضيلة إلباس المعقول فى ثوب المحسوس، أتراك تشاهد لطف التعبير ورقة التصوير إذا تأملت قول النبى ﷺ وقد كنى عن النساء بالقوارير فى قوله لأنجشه وهو يحدو بنسائه «رفقا بالقوارير»، فضلا عما جاء فى الشواهد القرآنية والعربية.

والكناية تكون حسنة إنْ جمعت بين الفائدة ولطف الاشارة وقد اتفق العلماء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح لأن الانتقال فى المجاز من الملزوم إلى اللازم، فهو كدعوى الشيء ببينة، وفى الكناية من اللازم إلى الملزوم.

«والطوفى البغدادى» قام ببحث الكناية والتعريض والإرداف، بحثاً جيداً، ألم فيه بجميع أقسامه وأشكاله وتعريفاته. إلا اننا نقف معه فيما ذكره من باب الكنايات القبيحة التى ظهرت عنده.

الكنايات القبيحة

يعرفها بقوله: «والقبيح منها: ما أخفى لفظه، وظهر معناه، لدلالة عقل، أو عرف، كقول المتنبى[1]:

إنِّى عَلَى شَغَفِى بما فى خُمرِهَا.. لأعفُّ عمَّا فِى سراَويلاتهَا

ويعلق الطوفى على هذا البيت بقوله: «فالتصريح بهذا خير من الكناية عنه، إذ كل

(١) ديوانه جـ١ ص٢٢٥ من قصيدة يمدح بها المتنبى أبا أيوب أحمد بن عمران ومطلعها:

سرب محاسنه حرمت ذواتها.. دانى الصفات بعيد موصوفاتها.

وانظر الإكسير ص ١٢٩.

أحد يعلم أن الإشارة بما فى سراويل المرأة إلى ما تخـفيه، وأين هذا من قول الشريف الرضى:[1]

أحنُّ إلى ما تُضْمِرُ الخمر والحلى وأصدفُ عماًّ فِى ضَمَانِ المآزرِ

فالكناية فى بيت المتنبى قـوله (بما فى سراويلاتها) كناية عن الاستـمتاع، ولكنه لم يوفق فى اختيار اللفظ مما يجعل الكناية غير وافية بالغرض، فى أنصع عبارة وأنظفها، لتنزيه اللسان عما يستقبح ذكره لقرب تخيله للذهن بسببها.

بينمـا نرى الكناية فى بيت «الشـريف الرضى» فى قوله (مـافى ضمـان المآزر) عن مكان الاستمتاع، وهى كناية قد وفت بالغرض حين بعدت بالذهن عن المستقبح»[2]

فـإن المعنى الذى قـصده الـشريف عـبـر عنه بألطف وأحـسن وأبين مـايكون من الكنايات.

وقد اتفق «الطوفى[3] مع «ابن الأثيـر» فى قبح كناية المـتنبى، واستـحسـان كناية الشريف الرضى، وفى هذا يقول «أبن الأثير[4] وبهذا نعلم فضلب الشاعرين أحدهما على الآخر، وذلك إذا أخذا معنى واحدا فصاغه أحدهما فى صياغة مفردة عن صياغة الآخر.

* * *

(١) هذا البيت من قصيدة يمدح بها أباه ويستهلها بقوله:

بغير شفيع نال عفو المقادر أخو الحمد لامستنصرا بالمعاذر.

(٢) نظرات فى البيان ص٢٨٣ د. الكردى ط السعادة.

(٣) الإكسير ص ١٢٩. (٤) الجامع الكبير ص١٦٦.

القسم الثانى: البــديـــــع

المبحث الأول: البديع عند الطوفى

المبحث الثانى: البديع بين العرضية والذاتية

المبحث الأول:

البديع عند الطوفى

من الأمور المقررة أن ألوان البديع لاتفتقر فى بحثها إلى الإفاضة فى الدراسة والتحليل كما تفتقر إليه فنون «المعانى والبيان» فكل لون منها مستقل عن صاحبه، فدراسة الجناس مثلاً غير مرتبطة بدراسة الطباق، ودراسة المشاكلة غير مرتبطة بدراسة السجع، فليس فن منها مبنياً على فن، وليس فن منها قسيماً لفن، وذلك بخلاف ألوان البيان التى نجدها متشابكة متضافرة، والاستعارة مبنية على التشبيه، والتمثيل قسم من التشبيه والمجاز منه مجاز فى الكلمة ومنه مجاز فى الحكم، والمجاز فى الكلمة ينقسم إلى مجاز مرسل واستعارة، والكناية أخت المجاز، وفى ذلك من الروابط بين هذه الفنون التى يتفرع بعضها عن بعض ويستلزم بعضها بعضاً، لذلك كانت مباحث البيان كأنها مبحث واحد[1]، وكانت مباحث البديع كأنها مباحث متفرقة، توغل العلماء فى بحثها.

ومن هنا اهتم العلماء واسترسلوا فى المباحث البديعية وألوان البديع قبل أن يتوغلوا فى المباحث البيانية وصوره من استعارات ومجازات وكنايات.

فإذا أضفنا إلى ذلك تلك الألوان الصارخة عند البديع التى استعرضها العلماء أخيراً حتى سميت تلك الفترة بعصر البديعيات التى نظموا البديع شعراً وجعلوا لكل بيت اسماً من أسماء البديع.

لذلك رأيت من التكلف الذى لا يعود بالفائدة على البحث أن أبسط دراسة واسعة لتتبع نشأة المباحث البديعية وتطورها حتى عصر الطوفى، لأن الدراسين جميعاً يعرفون

---

(١) البلاغة القرآنية ص ١٧٩ بتصرف.

أن هذه المباحث قد فاضت على جوانب الدراسات البلاغية، قبل القرن الخامس الهجرى الذى عاش فيه الجرجانى، ولذلك نجده لم يُشغل بدراسة البديع كما شُغل بدراسة البيان ومسائل النظم.

ومن المعروف أن دراسة البديع ليست معقدة، وإنما هى نظرات ترسل فى أعطاف الأساليب فتبين أوصافها فى غير عناء، وكأن فنونه تولد مكتملة، فليست فى حاجة إلى مراحل تاريخية وظروف ثقافية تؤثر فى نموها وازدهارها كما هو الحال فى مسائل (علمى «المعانى و البيان»)[1].

فإذا جاء الطوفى فى القرن الثامن الهجرى فى عصر اكتملت فيه العلوم ونضجت واستوت على سوقها، فسار فى دروب العلماء السابقين عليه، وانتفع بجهودهم، فجائت مباحث البديع عنده ناضجة غير أنه أضاف لوناً من ألوان البديع، زيادة على ما عليه العلماء السابقين عليه وهو الاستدراج باستثناء ابن الأثير[2] الذى ظهر عنده فى الجامع الكبير، وسبقه إليه الزمخشرى[3].

وسوف نسلط الضوء عليه فى بحث تأثير بلاغة «الطوفى» فى العلوى فى كتابة الطراز.

أما موضوعاته الأخرى فقد قسمها إلى معنوية ولفظية، والمعنوية هى ثمانية:

١ - التخلص والاقتضاب. ٢ - المبادئ والافتتاحات.

٣ - تناسب المعنى وهو ثلاثة أضرب منها المطابقة، صحة التقسيم والجمع مع التقسيم.

٤ - فى الاقتصاد والإفراط والتفريط وهو ما عرف عند البلاغيين بالمبالغة، والتبليغ والغلو.

٥ - التضمين. ٦ - الاستدراج.

٧ - الإرصاد. ٨ - الأخذ والسرقة.

---

(١) البلاغة القرآنية ص ١٧٩ بتصرف.

(٢) الجامع الكبير ص ٢٣٥، والمثل السائر جـ٢، ص ٢٥٤.

(٣) الكشاف جـ١ ص ١٢٧، البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى ص ٥٦٤، ٥٦٥.

أما موضوعات البديع اللفظى عنده فهى سبعة:

١ - السجع والازدواج. ٢ - التجنيس ومعه الاشتقاق.

٣ - الترصيع. ٤ - الموازنة.

٥ - فى رد العجز على الصدر.

٦ - الأعنات وهو ما عرف عند البلاغيين بلزوم مالا يلزم.

٧ - فى تكرير الحرف الواحد.

وبهذا يعتبر «الطوفى» سار على تقسيم العلماء فى البديع.

المبحث الثانى:

البديع بين العرضية والذاتية:

لعل أول من فتح الباب فى العرضى والذاتى، هو السكاكى بتقسيمه علوم البلاغة إلى (معانٍ وبيانٍ)، وجعله البديع من محسنات الكلام، وبهذه النظرة يكون قد فصل البديع فصلاً تاماً عن البلاغة، وجعلها محصورة فى (المعانى والبيان)(١)، وسار على هذا القزوينى(٢) فنراه يقول: «إن البلاغة فى الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد، وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره، والثانى أعنى التمييز منه ما يثبت فى علم متن اللغة أو التصريف، أو النحو، أو يدرك بالحس، وهو ماعدا التعقيد المعنوى، وما يحترز به الأول أعنى الخطأ هو علم المعانى، وما يحترز به عن الثانى أعنى التعقيد المعنوى هو علم البيان وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته هو علم البديع(٣).

وبهذه النظرة صار البديع مجرد محسن وتابع للبلاغة وليس جزءاً أصيلاً منها.

ولذا نجد البديع عند كل من السكاكى والقزوينى وغيرهم من البلاغيين يقولون: «إنّ البديع عرضى لا ذاتى، مع أن كثيراً من ألوان البديع يقتضيها الحال، ويحتاج

---

(١) مفتاح العلوم ص ٢٠٠. (٢) الإيضاح ص ١١. (٣) المصدر السابق.

إليها الأديب فى شعره ونثره.

ولكن النظرة التى أحاط «الطوفى» بها هذا العلم، كانت مختلفة، فهو لم يكن يرى ما رآه السابقون عليه، من أن البديع محسن عرضى، بل اكتفى بالصمت المطلق، حيث لم يعرفه، ولم يعتبره ذيلاً من ذيول البلاغة، بالإضافة إلى أنه اختار أكثر شواهده من القرآن الكريم، والقرآن لم تكن تأتى ألفاظه عبثاً أو عباراته نافلة دائماً تجئ فى موضعها المحدد لها لتفيد فائدة ما يفتقر إليها فى بيان معانى القرآن وأهدافه، فهو - إذن - ليس زينة أو ترفاً، وبذلك يكون عنده من مقتضى الحال، شأنه فى هذا شأن علمى «المعانى والبيان».

ولذا نستطيع أن نقول إنه ربما جعله من التحسين الذاتى وليس العرضى، وسار على ذلك البهاء السبكى[1] الذى صرح بأن البديع ذاتى لا عرضى حين قال: «يحتمل أن يراد بعد معرفة رعاية تطبيقه وضوح الدلالة، ويكون المراد هو قواعد يعرف بها وجوه التحسين ووجوه تطبيقه، والوضوح، ومعرفة التطبيق سابقاً على التحسين فيكون «المعانى والبيان» جزأين للبديع.

ويحتمل أن يُراد قواعد يعرف بها بعد معرفة التطبيق والوضوح وجوه التحسين، فلا يكون المعانى والبيان جزأين للبديع بل مقدمتين له. وقد صرحوا بأن المراد هو الأول.

والحق الذى لا ينازع فيه منصف أن البديع لا يشترط فيه التطبيق ولا وضوح الدلالة، وإن كل واحد من تطبيقه الكلام على مقتضى الحال ومن الإيزاد بطرق مختلفة، ومن وجوه التحسين قد يوجد دون الآخرين، وأدل برهان على ذلك أنك لا تجدهم فى شئ من أمثلة البيان يتعرضون لاشتماله على التطبيق والإيراد، بل تجد كثيراً منها خالياً عن التشبيه، والاستعارة، والكناية، التى هى صراحة علم البيان.

---

(١) عروس الأفراح جـ٤ ص ٢٨٣، ٢٨٤ مطبعة السعادة بمصر.

هذا هو الانصاف، وإن كان مخالفاً لكلام الأكثرين[1].

وإننى أقف متحفظة فيما ذهب إليه «الطوفى» حيث إنه لم يصرح أن البديع ذاتى أو عرضى، كما أنه لم يناقش من تناوله خصوصاً أنه مسبوق بكل من السكاكى والخطيب القزوينى، وإنما أميل إلى أنه يعبر البديع ذاتياً وأنه من مقتضى الحال، شأنه فى ذلك شأن علمى المعانى والبيان، حيث إن البديع لم يكن ترفاً فى الأسلوب الأدبى، أو حلية تكون بمثابة الفصول التى يستغنى عنها، كما أنه لا يستغنى عنه فى الأساليب العربية، كما وردت صنوف منه فى الأسلوب القرآنى، وبهذا الدليل كانت حجة «ابن المعتز» فى الرد على من قال إن البديع قام على أيدى شعراء البديع من أمثال «مسلم بن الوليد»، و«أبى نواس» و«بشار»، ومن لف لفهم، وإنما كان موجوداً فى كتاب الله.

وقد أدرك قيمة البديع علماء منهم صاحب الطراز ت (٧٤٩هـ) وبين منزلته بين العلوم البلاغية فجعله رحيق علمى (المعانى والبيان) الذى تتركز فيه حلاوته ويتجمع فيه السكر، فهو خلاصة الخلاصة، وصفو الصفو.

* * *

(١) عروس الأفراح جـ٤ ص ٢٨٣، ٢٨٤.

الباب الرابع:

التأثيـــــر والتأثـــــر

التأثير: منابع الطوفى البلاغية

القسم الأول:

١- تأثير (ابن جنى) ت (٣٩٢ هـ)

٢- تأثير (ابن سنان) الخفاجى» ت (٤٦٦ هـ)

٣- تأثير (عبد القاهر الجرجانى) ت (٤٧١ هـ)

٤- تأثير (ابن الأثير) ت (٦٣٧هـ)

ينابيع بلاغة الطوفى

جاء «الطوفى» فى القرن السابع الهجرى فوجد البلاغة قد خطت خطوات كبيرة، وبحثت مسائلها المختلفة، وتضافرت الجهود فى بناء صرحها وإرساء قواعدها منذ أن بدأت مسائل متفرقة فى كتب الأوائل ككتاب (معانى القرآن) «للفراء» ت (٢٠٧ هـ)، وكتاب (مجاز القرآن) «لأبى عبيدة» ت (٢٠٨ هـ)، وكتب «الجاحظ ت (٢٥٥ هـ) لا سيما (البيان والتبيين) و(الحيوان)، وكتاب (تأويل مشكل القرآن) «لابن قتيبة» ت (٢٧٦ هـ) وكتاب (الكامل «للمبرد» ت (٢٨٥ هـ)، وكتاب «عيار الشعر» لابن طباطبا» ت (٣٢٢ هـ)، و(نقد الشعر) «لقدامة بن جعفر» ت (٣٣٧ هـ)، (نقد النثر) «لابن وهب» والمنسوب «لقدامة بن جعفر» وإعجاز القرآن «للرمانى» ت (٣٨٦ هـ) والصناعتين «لأبى هلال العسكرى» ت (٣٩٥ هـ)، وتطورت البلاغة قرنا بعد قرن، حتى إذا كان القرن الخامس الهجرى جاء «ابن سنان الخفاجى» ت (٤٦٦ هـ)، وكتاب سر الفصاحة، «وعبد القاهر الجرجانى» ت (٤٧١ هـ) وكتابيه دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، فنفخ فيها من روحه، هذب مسائلها وبوبها تبويبا دقيقًا اعتمد عليه السكاكى فيما بعد اعتمادًا كبيرًا، حتى إذا جاء القرن السادس الهجرى ، رأينا كلا من «الزمخشرى» ت (٥٣٨ هـ) وتفسيره العظيم الكشاف، والذى بين ووضح فيه كثيرًا من مسائل البلاغة، ثم جاء «ابن الأثير» ت (٦٣٧ هـ) ونظراته الأدبية الثاقبة التى اتجهت بالبلاغة العربية نحو الذوق الأدبى ومؤلفاته، التى أصبحت ذائعة يعرفها القاصى والدانى، وهى «المثل السائر، والجامع الكبير، والوشى المرقوم... الخ».

وقد عاصر «ابن الأثير» كل من الإمام «فخر الدين الرازى» ت (٦٠٦ هـ) وكتابه القيم نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز، الذى كان خلاصة وعصارة فكر «الإمام عبد القاهر» ويقرر الرازى نفسه بذلك ونظراته العقلية التى أضافها إلى جهود «عبد القاهر»، والسكاكى ت (٦٢٦ هـ) الذى أطلع فيه على التراث البلاغى العظيم، بعد

عكوفه على مسائل البلاغة فدرسها وهضمها، وكانت خلاصة هذا التراث الضخم كتابه العظيم الموسوم «بمفتاح العلوم» وقد خصص الجزء الثالث منه لعلوم البلاغة الثلاثة، واصبحت له مدرسة تعرف باسم «السكاكى» ونجده يسجل اعترافه بأنه أفاد من تراث المتقدمين إفادة عظيمة، فلم ينكر جهودهم، ولو أنه لم يشر إلى الكتب التى نقل منها، أو الرجال الذين روى عنهم، ولكننا نلمح هذا من خلال ما قاله فى بعض المواضع من قوله «وهذا قول الأصحاب» أو «هذا رأى السلف»، ولم يذكر من السلف إلا أربعة هم: أستاذه «الحاتمى»، وعبد القاهر الجرجانى، والزمخشرى وأبو على الفارسى»، وكان ذكره لهم عرضًا بحيث لا يستطيع الباحث أن يتتبع آراءهم وأقوالهم.

كان تأثير الطوفى بهؤلاء، ولكنه لم يشر إلى أكثرهم، ولم يقف عند آرائهم، ولعل أشهر من أفاد منهم وأخذ آراءهم ورد عليهم وناقشهم هم: «ابن جنى» ت (٣٩٢ هـ) «وابن سنان الخفاجى» ت (٤٦٦ هـ)، و«عبد القاهر» ت (٤٧١ هـ)، وابن الأثير» ت (٦٣٧ هـ) ولنا وقفة مع هؤلاء العلماء الذين أثروا فى بلاغة الطوفى، ومثلوا منابعه الأساسية.

وسيقتصر البحث فى هذا الباب على الموضوعات البارزة فيها التأثير فى بلاغة الطوفى.

* * *

الطوفى البغدادى وابن جنى

لقد كـان لكتابى «ابن جنى» ت (٣٩٢ هـ) الخـصائص، والمحتـسب أثر كبـير فى بلاغة الطوفى، وتعتبر مؤلفات «ابن جنى» آنفة الذكر من الكتب ذات القيمة العلمية، التى أفاد منها «الطوفى» فى بعض أبواب كـتاب الإكسير، وفى مقدمـة كتابه يذكر أنه اطلع على كـتـاب «اللمع» «لابن جنى» ولم يذكـر الكتـابين الآخـرين، الأمـر الذى يجعلنى أميل بأنه أطلع عليهما دون أن يذكرهما، ولذا نجده فى باب «شجاعة العربية» التقـديم والتأخير، والحـذف، والذكر، والحمل على المعنى، وهذه أبرز الموضـوعات التى ظهر تأثير «ابن جنى» على الطوفى فيها.

فنجده ينقل رأى «ابن جنى» فى المحـتسب[1] فى الالتفات من الغـيبة إلى الخطاب وعكسه كذلك كان شاهد الالتفات عنـده سورة الفاتحة، وقد أشار الطوفى إلى المصدر بأمانة وهو المحتسب «لابن جنى»، وهذا مما يحمد له وقد ذكرت شواهده وتحليلها عند الطوفى فى ثنايا البحث كما بين المراد من الالتـفات فى هذه الآيات وقال إنه للتأدب. ثم أشار إلى مـا ذكره «ابن جنى» هذا ونظيـره قول إبراهيم -عليـه السلام- ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْـدِين * والَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨، ٧٩] فأضاف هذه النعم إلى ربه تعالى.

ومن الحق أن الطوفى أشار إلى المصدر الذى أخذ منه وأفاد وهذا مما يحمد له.

الحمل على المعنى:

وفى موضع آخـر من مواضع شـجاعة العـربية «أفـاد الطوفى» من «ابن جنى» فى فصل «الحمل على المعنى»[2] فى الخصائص.

وفى بداية حديث «ابن جنى» فى هذا الفصل نجده يقول: «أعلم أن هذا الشرح»[3]

---

(١) المحتسب جـ١ ص١٤٦ لابن جنى، الأكسير ص١٤٠.

(٢) الخصائص لابن جنى جـ٢ ص٤١١.

(٣) الشرح: النوع.

غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد فى الجماعة، والجماعة فى الواحد، وفى حمل الثانى على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعًا، وغير ذلك مما نراه بإذن الله.

فنجد «الطوفى» يورد كل ما جاء عند «ابن جنى» فى خصائصه فى هذا الفصل بجميع فروعه، وشواهده جميعًا. فيقول «والحمل على المعنى واسع فى هذه اللغة، ويستشهد بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ ثم قال: (أو كالذى مر على قرية قيل فيه: بأنه محمول على المعنى، حتى كأنه قال: أرأيت كالذى حاج إبراهيم فى ربه، أو كالذى مر على قرية فجاء بالثانى على أن الأول قد سبقه كذلك[1].

وقد وردت شواهد «ابن جنى» عند الطوفى فى أكسيره[2] وفى موضع آخر من هذا الباب نجد تأثير «ابن جنى» على الطوفى فى تذكير المؤنث، وقد ذكر ابن جنى «ذلك فى هذا الباب فقال: وتذكير المؤنث واسع جدًا، لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب فى التذاكر والإعراب، وسنذكره[3].

ويستشهد على ذلك بقول الشاعر الذى جاء عند «الطوفى» أيضًا:

أتهجر بيتا بالحجاز تلفعت ... به الخوف والاعداء من كل جانب[4]

ذهب بالخوف إلى المخافة، وهو ما أورده «الطوفى» نقلاً عن ابن جنى وساق شاهدًا آخر من هذا الباب هو قول الشاعر[5]:

يا أيها الراكب المزجى مطيته ... سائل بنى أسد ما هذه الصوت

(١) الخصائص جـ٢ ص٤٢٣.
(٢) الإكسير ص١٤٩.
(٣) الخصائص جـ٢ ص٤١٥، وانظر الإكسير ص١٤٩.
(٤) ورد البيت فى اللسان «خوف» وفيه (أم أنت زائره) فى كل مكان (ومن كل جانب)، الخصائص جـ٢ ص٤١٥، والاكسير ص١٤٩.
(٥) رويشد بن كثير الطائى، انظر الحماسة بشرح التبريزى جـ١ ص١٦٤ لأبى تمام وانظر الخصائص جـ٢ ص٤١٦، والأكسير ص١٤٩.

فقد ذهب «ابن جنى» إلى تأنيث الاستغاثة، وحكى الأصمعى عن أبى عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابى فاحتقرها! فقلت له: أتقول: جاءته كتابى! فقال: نعم أليس بصحيفة قلت: فما اللغوب؟ قال: الأحمق. وهذا فى النثر كما ترى، وقد علل «ابن جنى» لهذه الظاهرة.

كذلك نجد من الشواهد التى ساقها «ابن جنى» ونقلها الطوفى عنه قول «عمر بن أبى ربيعة»[1]:

فكانَ مجنِّى دُون من كُنْتُ أتقِى ... ثلاثُ شُخُوصٍ: كَاعِبَاتِ ومُعْصِرُ

أنث الشخص، لأنه أراد به المرأة.

وقول الآخر:[2]

طُولُ الليالِى أسرعتْ فى نقضى ... أكلن بَعْضِى وتركن بَعْضِى

ويعلق الطوفى على هذا الشاهد فيقول أكلن بعضى وتركن بعضى أى أسرعت الليالى، ولعل هذا من قبيل تأنيث فعل المذكر المضاف إلى مؤنث، وهو كثير فى كلامهم نحو: ذهبت بعضى أصابعه[3].

ومن شواهد القران الكريم التى وردت عند ابن جنى[4] وأفاد منها «الطوفى» فى هذا الباب قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، أى وعظ «لأن الموعظة والوعظ واحد.

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨] أى هذا الشخص أو هذا المرئى ونحوه.

وللإنصاف أقول إن «الطوفى البغدادى» لم يكتف بما نقله من شواهد «ابن جنى» وإنما أورد شواهد أخرى، حللها بفكره الواعى وقد ذكرتها آنفًا.

---

(١) الخصائص جـ٢ ص٤١٦.

(٢) العجاج، وقيل الأغلب العجلى، انظر الكتاب جـ١ ص٢٦، وشواهد المغنى للسيوطى ص٢٩٨، وللبغدادى جـ٢ ص٨٠٢، والخصائص جـ٢ ص٤١٨، والإكسير ص١٥٠.

(٣) الإكسير ص ١٥٠.

(٤) الخصائص جـ٢ ص٤١٢.

ومن باب الواحد والجماعة يذكر «ابن جنى» قول «ذى الرمة»[1] الذى ورد عند الطوفى بدوره:

ومَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ وَجْهًا   وسَالِفَةً وأحْسَنُه قَذَالاَ

السالفة: أعلى العنق، والقذال: مؤخر الرأس فوق القفا.

ولم نجد «للطوفى البغدادى» تعليقًا على هذا البيت، وإنما أورد هنا ما ذكره «ابن جنى» حيث إنه أفرد الضمير مع قدرته على جمعه، وهذا يدلك على قوة اعتقادهم أحوال المواضع وكيفما يقع فيها، ألا ترى أنَّ الموضع موضع جمع»[2].

ومما تابع فيه الطوفى «ابن جنى» فى هذا الباب قول العباس بن مرداس:

وقُلْنَا أَسْلِمُوا إنَّا أخُوكُم   فَقَدْ بَرِئَتْ من الإحَنِ الصُدُورُ[3]

فيجوز أن يكون هذا جمع أخ مضافًا، كما قالوا: أب وأبون وأبين[4].

ومن الحمل على المعنى نجد «ابن جنى»[5] يذكر نوعًا آخر وهو (حمل الجماعة على الواحد) يتابعه فيه «الطوفى» ويمثل له بقولهم: شابت مفارقه وإنما هو مفرق واحد، كأنهم سموا كل جزء منه مفرقًا، إطلاقًا لاسم الكل على الجزء مجازيًا.

ومن مظاهر إفادة «الطوفى» من «ابن جنى» ما جاء فى استعمال «من» وهى مفردة فى لفظها، ومعناها الجمع، فيضطرون إلى كل منهما تارة، كقوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ١١٢] هذا كله نظرًا إلى إفراد اللفظ ﴿وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ نظرًا إلى معنى الجمع[6].

من العرض السابق يتضح بجلاء أن «الطوفى» أفاد من «ابن جنى» إفادة كبيرة ظهرت فى شواهده بشكل واضح فى إكسيره، - التى مثلنا ببعضها دون جميعها - ولكننا لا نقول إنه نقل واحد، ولكنه أتى بشواهد جديدة، بالإضافة إلى الشواهد التى

---

(١) من قصيدة فى مدح بلال ابن أبى برده - انظر ديوانه ص٤٣٦وانظر الخزانة جـ٤ ص١٠٨، والخصائص جـ٢ ص٤١٩ والإكسير ص١٥١.

(٢) الخصائص جـ٢ ص٤١٩.

(٣) سيرة ابن هشام على هامش الروض جـ٢ ص٢٩٢، واللسان «أخو».

(٤) الخصائص جـ٢ ص٤٢٢ والإكسير ص١٥٢:

(٥) الخصائص جـ٢ ص٤٢١، والإكسير ص١٥٣.

(٦) الإكسير ص١٥٣.

وردت عند «ابن جنى»، كذلك لم ينقل شـواهد «ابن جنى» جميعًـا، وإنما أخذ نماذج منها، وقد عـالجها بشكل ينم عن فكر مسـتنير وعقلية علمـية كذلك اتسمت مبـاحثه بكثرة الشواهد.

وللحق أقول إن هذا الباب لم يكن «ابن جنى» هو السابق إليه وإنما سبقه إليه علماء كثيرون، لعل أولهم «أبو عبيده معمر بن المثنى[١] ت (٢٠٨ هـ) «فى مجاز القرآن»، ثم جاء بعده «الجاحظ» ت (٢٥٥ هـ)[٢] وتناوله بالحديث، كذلك «المبرد» ت (٢٨٥ هـ)[٣] فى المقتـضب، وعندما نتـأمل هذا الباب الواسع نجد أنه تـطور على يد فارس الحلبة، وهو «ابن جنى» بلا منازع، حين وصل إليه وأخذ شكله العلمى.

الحذف

ومن الموضوعات التى نجد تأثير «ابن جنى» فيها واضحًا على الطوفى الحذف، وقد ذكـره «ابن جنى»[٤] ضمن «شـجاعـة العربية» فـقال: «قـد حذفت العـرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. وليس شىء من ذلك إلاَّ عن دليل.

ومن أمثلة الحـذف التى تابع الطوفى فيها «ابن جنى» قـوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠] أى فضرب فانفجرت فاكتفى بذكر الانفجار الذى هو المسبب عن الضـرب الذى هو السبب ومنه قـوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَـرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] أى فأفطر فـعليه عدة من أيام أخر، فصيام العدة سـبب عن الإفطار، وقد سلم هذا الشاهد «الطوفى» كذلك ما جاء فى قـوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُم إِلَى الصَّـلاَةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائـدة: ٦] أى إذا أردتم القيام فالقـيام سبب عن الإرادة[٥] ومنه قولـه تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَـاسْتَعِذْ﴾ [النحل: ٩٨] أى إذا أردت القراءة، فالقراءة سبب عن الإرادة، وقول من حمله على

(١) مجاز القرآن جـ١ ص١٠ عارضه وعلق عليه د. محمد فؤاد سزكين نشر دار الرسالة بيروت.

(٢) البيان والتبيين جـ١ص ٥٥ وما بعدها طبعة دار إحياء التراث العربى - بيروت.

(٣) المقتضب جـ٣ ص٣٢٦، ٣٢٧ وانظر جـ٢ ص١٧٤ د. محمد عبد الخالق عضيمه ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

(٤) الخصائص جـ٢ ص٣٦٠. والإكسير ص١٧٩.

(٥) الإكسير ص١٨٠.

ظاهره من تعقيب القراءة بالاستعاذة ضعيف[1] إذ المعقول من أمره بالاستعاذة من الشيطان[2]، الاعتصام من كيده، وأنه يعرض له فى قراءته فيخلطها عليه، كما يغلب عليه فى صلاته ليقطعها.

ثم يذكر «الطوفى» شواهد أخرى من هذا الباب فيقول ومنه قوله تعالى لموسى: ﴿فَلاَ يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَنْ لاَّ يُؤْمِنُ بِهَا﴾ [طه: ١٦]، أى لا تكن تابعًا ضعيفًا فى دينك، بحيث يؤثر فيك من يصدك عنها، فاللين فى الدين سبب تأثير قول الصاد الذى هو سبب الانصداد. وهذه أعجب صور هذا الضرب؛ لأنها تضمنت الاكتفاء بالسبب عن ذكر المسبب البعيد بمرتبتين، فتأمله والله أعلم»[3].

وهذه الأمثلة القرآنية التى نقلها «الطوفى» عن «ابن جنى» قد وردت عند جمع من العلماء الذين تناولوا تفسير القرآن الكريم إلا أنا ننسب أخذ «الطوفى» من «ابن جنى» دون غيره من هؤلاء العلماء، لأنه يقرر أنه - أى «الطوفى» - قرأ «ابن جنى» فكان من الطبعى أن يكون الأخذ ممن قرأ. وإن وجد عند غيره من المؤلفين.

حذف الصفة:

يقول «ابن جنى» ويتابعه «الطوفى»: «وقد حذفت ودلت عليها الحال. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب[4] من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: «ليل طويل». وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها. وذلك أنك تحس فى كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل، وهم يريدون ليل طويل. أو نحو ذلك»[5].

وهكذا نرى تأثير «ابن جنى» على الطوفى فى هذه الأبواب وغيرها مثل حذف المضاف والمضاف إليه[6].

وهو كما قلنا إن «الطوفى» لم يكن مجرد ناقل وإنما كان مستوعبًا لما ينقل وأحيانًا يعلق على ما ينقل بآرائه النفاذة المستنيرة.

---

(١) أى إذا تعوذت فاقرأ.

(٢) أى إذا تعوذت فاقرأ.

(٣) الإكسير ص١٨١.

(٤) كأنه يريد قول سيبويه فى الكتاب جـ١ ص١١٥.

(٥) الخصائص جـ٢ ص٣٧٠، ٣٧١.

(٦) المصدر السابق جـ٢ ص٣٦٢.

الاعتراض:

والاعتراض باب من أبواب الإطناب، وهو من مواضع تأثير «ابن جنى» فى بلاغة «الطوفى»، ولذا يقول عنه «ابن جنى» اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثيرة قد جاء فى القرآن الكريم وفصيح الشعر ومنثور الكلام هو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم، أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره، وإلا شاذًا أو متأولاً»[1]. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ، إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٧] فهذا فيه اعتراضان: أحدهما قوله (إنه لقسم لو تعلمون عظيم) لأنه اعترض به بين القسم الذى هو قوله (فلا أقسم بمواقع النجوم) وبين جوابه الذى هو قوله (إنه لقرآن كريم) وفى نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر، بين الموصوف الذى هو (قسم) وبين صفته التى هى عظيم بقوله (لو تعلمون) فذانك اعتراضان كما ترى.

ولو جاء الكلام غير معترض فيه لوجب أن يكون: فلا أقسم بمواقع النجوم، إنه لقرآن كريم، وإنه لقسم (عظيم لو تعلمون)[2].

وقد نقل «الطوفى»[3] هذا الشاهد بتمامه من «ابن جنى» وأضاف إلى ما قاله «ابن جنى» الفائدة من الاعتراض وقال إنها تأكيد تعظيم المقسم به، وتعظيم المقسم عليه فى نفوس السامعين، وتجهيل الكفار منهم[4].

ومن الشواهد العربية التى نقلها «الطوفى» عن «ابن جنى»[5] قول امرئ القيس:

أَلاَ هَلْ أَتَاهَا - والحَوادِثُ جَمَّةٌ   بأنَّ امرأ القَيْسِ بن تملُكُ بَيْقَرَا[6]

بقوله: «والحوادث جمة» اعتراض بين الفعل والفاعل، وأما فائدته فيذكرها

---

(١) المصدر نفسه جـ١ ص٣٣٥، والإكسير ص١٧١.
(٢) الخصائص جـ١ ص٣٣٥.
(٣) الإكسير ص١٧٢.
(٤) الإكسير ص١٧٢.
(٥) الخصائص جـ١ ص٣٣٦ والإكسير ص١٧٣ والخزانة جـ٤ ص١٦٢ وديوان المعانى لابن قتيبة ص٨٧٥.
(٦) تملك هى أمه، والمشهور فى اسمها فاطمة، بيقر: ترك البادية وترك الحضر.

«الطوفى» بأنها تأكيد ما هو فيه من المشقة والمساءة، لأجل الفرقة، أى لا تستغربى ما أنا فيه من ذلك، فإن الخطوب كثيرة مطردة، والمطرد لا يستغرب.

ثم ساق «الطوفى» شواهد أخرى لم ترد عند «ابن جنى» وقد سلمت له، مما يدل على أن «الطوفى» ليس ناقلاً، وإنما مبتكرًا ومحللاً وكثيرًا ما نجده ينقل الأبيات ويقوم بتحليلها ومناقشتها، وهذا مما يحسب له.

ولعل من المناسب أن نذكر افادة «ابن جنى» فى الاعتراض من «ابن المعتز» ت(٢٩٦هـ) فى كتابه البديع[١] الذى أشار إلى هذا النوع وعرفه وبين فائدته وقيمته البلاغية فى التعبير، فقد كانت إشاراته بمثابة الضوء الذى لفت الأذهان إلى قيمته الفنية.

التكرير

وهذا القسم أيضًا يدخل فى الاطناب، وظهر تأثير «ابن جنى» على «الطوفى» فى هذا الباب، وقد أفرد له «ابن جنى»[٢] فى خصائصه بابا يسمى «باب فى الاحتياط» وقال عنه: «إنه من سنن العرب ونوع من التوكيد ويأتى على ضربين:

أحدهما: تكرير الأول بلفظه (كما فى دعاء الصلاة) الله أكبر الله أكبر.

والضرب الثانى: هو تكرير الأول بمعناه، وذكر له أمثلة كثيرة، أفاد منها «الطوفى»[٣].

وأود أن الفت النظر إلى أن «ابن جنى» ليس واضعًا هذا الباب وإنما هو مسبوق بكل من الخطَّابى[٤] وابن قتيبة[٥] الذى قال عنه: «إنه طريق ومأخذ من طرق القول ومأخذه، وهى أساليبه وخصائص تعبيره التى تقتضيها مقاماته، وبكل هذه المذاهب نزل القرآن»[٦].

والعلوم والفنون يأخذ بعضها من بعض، ويعتمد بعضها على بعض، فليس ثمة شىء يبنى على فراغ، وإنما يفيد اللاحق من السابق ويزيد عليه طبقة فى البناء حتى يصبح شاهقًا فخما، وهذا هو ما قام به «ابن جنى» وغيره من العلماء السابقين، فكل

---

(١) البديع ص٥٩، ٦٠، ٦١ كراتشكوفسكى.

(٢) الخصائص جـ٣ ص١٠١ - محمد على النجار.

(٣) الإكسير ص٢٤٥.

(٤) ثلاث رسائل فى اعجاز القرآن «الخطَّابى» ص٤٧، ٤٨.

(٥) تأويل مشكل القرآن ص٢٠ لابن قتيبة.

(٦) المصدر نفسه ص٢٠.

يذكر ما سبق قوله ويضيف إليه إضافة قد تكون قليلة أو كثيرة وهذه الإضافة لا شك تحتسب له وهذا أيضًا ما فعله «الطوفى» حين تناول الأمثلة التى ذكرها «ابن جنى» بعينها، ولكنه أضاف إليه تحليلاته وتأويلاته.

أما إذا أخذ ما تناوله السابقون دون إضافة أو تحليل لشواهده أو يدخل عليها شيئًا من التنظيم أو الترتيب، فهذه هى الضآلة والسطحية التى لا يرض عنها مصنف يحترم رأيه وآراءه.

* * *

الطوفى وابن سنان الخفاجى ت ٤٦٦ هـ

لقد كان لابن سنان الخفاجى ت (٤٦٦ هـ) وكتابه سر الفصاحة أثر كبير فى بلاغة «الطوفى» خصوصًا فى باب الفصاحة والبلاغة، فهذا الكتاب، كان قبلة علماء البلاغة جميعًا، وليس «الطوفى» وحده، وقد تأكد لدينا بما لا يدع مجالاً للشك أن «الطوفى» اطلع على كتاب «سر الفصاحة» فالدليل على ذلك ما ذكره «الطوفى» من مناقشة «ابن الأثير «لابن سنان»، ورد الطوفى على هذه المناقشة فى فصاحة المفرد، وفى مواضع أخرى وهذا دليل على أن «ابن الأثير» قرأ «ابن سنان الخفاجى» هو الآخر.

ومن يقرأ تحليلات وشروط فصاحة المفرد والمركب عند «الطوفى» يجدها هى التى وردت عند ابن سنان، ولا حاجة بنا إلى إعادتها، فليست الإعادة مجدية، لذلك فالرجوع إليها فى مظانها أفضل، حيث إننا أفضنا فى الحديث عنها فى ثنايا البحث.

ولكنى أقول: إنه على الرغم من متابعة «الطوفى» «لابن سنان الخفاجى» فى شروط الفصاحة؛ شأنه فى هذا شأن جموع علماء عصره، إلا أننا نجد الطوفى يقف مناقشًا ومؤيدًا أو رافضًا، بتحليلاته ونظراته الأدبية، الممزوجة بنظرات أصولية ومنطقية، وفى هذه الحالة نستطيع القول بأنه لم يكن ناقلاً فحسب، وإنما وقف وقفات تأملية، امتازت بالعدل والإنصاف، بفكر واع، وعقلية مستنيرة.

* * *

الطوفى وعبد القاهر الجرجانى ت (٤٧١ هـ)

ومن الشخصيات التى تأثر بها «الطوفى» الإمـام «عبد القاهر الجرجانى» ت (٤٧١ هـ) وكـان لكتابيـه دلائل الإعجـاز، وأسرار البـلاغة تأثيـر كبـير فى بلاغـة الطوفى وشهرتها التى طبقت الآفاق، بأراء هذا العالم النحرير، والذى يعد نسيج وحده، وقد أفاد منه علماء كثيرون ولذلك لقب بالشيخ الإمام، والمتأمل فى الدلائل يجد أن فكرة النظم أو نظرية النظـم تقوم على النحـو، وهو لا يقـصد النحـو بمعناه الضـيق الذى وصلنا من العلمـاء المتأخرين، وإنما يريـد به المعانى الإضافـية التى يصـورها النحو، وكتاباه الدلائل والأسرار يتناول فيهما الفصاحة والبلاغة ومسائل كثيرة من علم المعانى وعلم البيان وبعض مواضع من علم البديع.

وقد أثرى المكتبة البلاغية بمؤلفيه، فكـان قبلة الدارسين ومقصد الباحثين، وقد أفاد منه جميع اللاحقين له، لأنه أجاد فى بحث موضوعاته بشكل جعل المتأخرين يسيرون على نهجـه ويقتـدون به، ومنهم «الطوفى البغـدادى» ذلك لأن أفكار «عبـد القاهر» البلاغية وجدت مبثوثة فى تضاعيف المؤلفات البلاغية.

لذلك لا نستطيع أن نقول إنَّ «الطوفى» شأنه فى هذا شـأن علماء البلاغة، لـم ينج من تأثير «عبد القاهر» خـصوصًا مباحث التقديم والتأخير وما تشـتمل عليه من أقسام مختلفة، كما نرى من مواضع إفادة «الطوفى» ومـتابعته لعبد القاهر فى وضع التقديم والتأخير، وهو من موضوعات الإنشـاء الطلبى التى تخرج إلى معانى بلاغية، كذلك اتفاقه معه فى إيراد بعض الشواهد[1] وقد عرضناها فى ثنايا البـحث. كذلك نجد من المواضع البلاغية عنده والتى تابع فيها «عبد القاهر الجرجانى» اللفظ والمعنى.

---

(١) دلائل الإعجاز ص١٣٨-١٨٦ طبعة خفاجى الطبعة الأولى، والإكسير ص١٥٥-٢١٦.

اللفظ والمعنى:

فقد انتفع «الطوفى» بآراء «عبد القاهر» فى هذه القضية التى ذكرها «عبد القاهر» فى الدلائل[١]. ووضح أن الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى دون اللفظ، وصرح فى مواضع أخرى بأن فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه[٢].

إذ يرى أنه لا يمكن معرفة الفضل والمزية بمجرد النظر فى اللفظ، وإنما يكون الغرض هو ترتيب المعانى فى النفس ثم النطق بالألفاظ على حذوها[٣] وهذا ما تابعه فيه «الطوفى» فقال: «وقد قدمنا أن المعانى أشرف من الألفاظ، لأنها هى المقصودة بالذات[٤].

ومن هذا يتضح بجلاء، إفادة الطوفى» من «عبد القاهر الجرجانى» حيث ظلت جهوده المعين الذى لا ينضب، وظل هو وجهة العلماء والقاصدين يتجه إليه كل من أراد أن يستعين بآرائه، ومما ينبغى أن نلتفت إليه، أن «الطوفى» ولو أنه أفاد من «عبد القاهر» إلا أن تحليله لوجهة نظره دلل عليها بتوجيهات[٥] جيدة تنحى منحى أصولى، ولذلك قصدت إلى عرض أدلته فى هذه القضية، وما ذهب إليه «عبد القاهر»، فى ثنايا البحث، لنرى من خلال عرضه لها أنه ليس ناقلاً وإنما، منتفعًا ومحللاً.

* * *

---

(١) دلائل الإعجاز ص٤٢ طبعة المنار.
(٢) المصدر نفسه ص٤٢.
(٣) المصدر نفسه ص٤١.
(٤) الإكسير ص٩٧.
(٥) المصدر نفسه ص٩٧.

الطوفى البغدادى وابن الأثير ت (٦٣٧ هـ)

وضياء الدين بن الأثير ت (٦٣٧ هـ) أشهر من أن نعرفه فله كتابان هما (المثل السائر والجامع الكبير «عدا كتابه» الوشى المرقوم فى حل المنظوم والمنشور» وكتب أخرى، والكتابان (الأول والثانى) يحتلان مكانة كبيرة فى المكتبة البلاغية، كما كانا عناية الأدباء والنقاد فى كل عصر، وقد هيأت له تلك المكانة عوامل عدة، بعضها راجع إلى ضياء الدين وذوقه الأدبى، وشخصيته الجذابة، وبعضها راجع إلى منهج الكتاب وطريقته فى عرض الموضوعات التى جاءت بين دفتى كتابيه، فقد جمع منها كل ما عرف؛ على وجه التقريب فى فنون البلاغة والفصاحة، حتى خرجا لنا بخلاصة رائعة للدراسات البلاغية والتى اتسمت بروح مؤلفه وذوقه.

ونحن إذ نقدم لشخصية «ابن الأثير» ومنهجه، والقيمة العلمية والأدبية، لكتابيه: «الجامع الكبير» و«المثل السائر» إنما جاء هذا نابعًا من خلال اتجاه «الطوفى البغدادى» واعتماده فى كثير من مسائل البلاغة، فى إكسيره على كتاب الجامع الكبير بصفة خاصة، وقد صرح بذلك فى أكثر من موضع.

وعلى الرغم من أنه تابعه فى طرق جميع موضوعاته إلا أنه وقف ندًا عنيدًا لأبن الأثير «فنجده فى كثير من الأحيان يرفض آراءه، ويصححها بطريقته التى عرف بها، وهى طريقة مزج الأدب بالأحكام المنطقية، وأحيانًا بالفلسفة وعلم الأصول، وأحيانًا أخرى يستحسن ما جاء به، وكثيرًا ما وقف الطوفى لفض اشتباكات أحدثها «ابن الأثير» مع «ابن سنان الخفاجى»، أو علماء آخرين، فيما وضحته فى ثنايا البحث، ومما هو جدير بالذكر، أن هذه الدراسة قد كشفت لنا أن الطوفى سار على ترتيب «ابن الأثير» فى الجامع الكبير، الذى ساده بعض الإضطراب واستدركها «الطوفى».

كذلك وجدنا مؤثرًا آخر كان له أثر كبير فى هذه الدراسة:

هو تأثير العلامة الجار الله محمود بن عمر الزمخشرى ت (٥٣٨ هـ) على «ابن

الأثير» وبالتالى على «الطوفى»، هذا ما كشفت عنه الدراسة التى قام بها فضيلة الدكتور محمد أبو موسى فى بحثه «البلاغة القرآنية فى تفسيرالزمخشرى[1] بيَّن بالتحديد مواضع تأثير الزمخشرى على «ابن الأثير» والتى انعكس بالضرورة تأثيرها على «الطوفى» فى كتابه الإكسير. ولسنا فى حاجة لإعادة ما جاء عند كل من «الطوفى» و«ابن الأثير» لأنه تكرار لا فائدة تجنى من ورائه، ومن أراد أن يتحقق من ذلك فليرجع إلى الجامع الكبير «لابن الأثير» والأكسير «للطوفى» ليرى صدق ما قلناه إلا أن الطوفى يتيه بنفسه ويقول فى مقدمة كتابه: «ومن نظر بعين الإنصاف دون حيف أو إجحاف يجد البون شاسعًا، والفرق واضحًا، أو بعبارة الطوفى نفسه يجد بعد الطل سيلا جحافًا»[2].

فهو وإن كان قد تابع «ابن الأثير» فى ترتيبه للجامع الكبير إلا أنه «لم يكن مقلدًا، أو تابعًا، بل كان باحثًا مجددًا، لا يعبأ بما تعارف عليه العلماء، أو استقروا عنده بل كان يقول رأيه بعد تمحيص وجرأة فى إقتناع وحرية دون أن يبالى شيئًا أو يخشى أحدًا.

وقد ظهر ذلك من خلال حياته، ومناقشاته ووقوفه نَدًّا عنيدًا «لابن الأثير» وغيره، بالإضافة إلى أن «الطوفى» كان يتمتع بذوق أدبى رفيع مما يجعله يقف فى مواضع كثيرة موقف الرافض لأراء «ابن الأثير» كذلك مما أفاد البحث أن الطوفى كان أحد أعلام الأصول، وباتجاهه الدينى استطاع أن يوظف مواضع كثيرة من علمه بالأصول لصالح الناحية الدينية، فجمع بين الحسنيين.

* * *

---

(١) انظر الفصل الثانى من الباب الثانى وموضوعه «أثر الكشاف فى المثل السائر ص٥٣٩-٥٨٢، من البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى ط دار الفكر.

(٢) مقدمة الأكسير ص (ى) د. عبد القادر حسين ط الأداب.

القسم الثانى (التأثر): أثر «الطوفى» فى الدراسات البلاغية

١ - أثر الطوفى فى الإيضاح.

٢ - أثر الطوفى فى الطراز.

٣ - أثر الطوفى فى عروس الأفراح .

أثر الطوفى فى الإيضاح

وصاحب الإيضاح هو «جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزوينى الخطيب» (ت٧٣٩هـ) الذى ذاع صيته وعرف بقاضى القضاة وهو معاصر للطوفى.

ومن المعروف أن الخطيب القزوينى امتداد لمدرسة السكاكى وهو تابع لما جاء عنده من تقسيمات لعلوم البلاغة، ولكنه لم يتابعه فى كل آرائه، والدليل على ذلك أن من يقرأ الإيضاح أو التلخيص يجدهما مزيجاً من آراء مختلفة، لعبد القاهر الجرجانى، والزمخشرى والسكاكى وغيرهم، وقد صرح الخطيب القزوينى بهذا فى أكثر من مسألة من مسائل البلاغة.

وأستطيع القول إن «الطوفى»، والخطيب قد جمعا من كل بستان زهرة، فتناولا الآراء البلاغية، التى تتانسب مع الذوق الأدبى، كذلك أفادا من مدرسة السكاكى التى تحيل إلى التحليلات الكلامية والمنطقية ومن هنا توافق كل من الطوفى والخطيب القزوينى، حيث إن الطوفى جمع بين الاتجاهين الأدبى والكلامى.

ولا نستطيع القطع بأن الطوفى كان مؤثراً مباشراً للقزوينى وإنما وجدنا بعض مواضع اتفقا فيها، وسنشير إليها إشارات عابرة، حيث إن الشواهد جميعها تقريباً واحدة، فمن ذلك الالتفات.



علم المعانى

الالتفات

يتفق الخطيب القزوينى[١] مع الطوفى فى تعـريف الالتـفـات وهو المشهـور ورأى الجمهور من العلمـاء. الذى عرَّفه بأنه التعبير عن مـعنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبيـر عنه بطريق آخر منها، وهذا يتفق مع ما قـاله الطوفى البغدادى[٢] كذلك من الفائدة وبيان القيمة البلاغية من التعبير بالالتفات[٣].

بينما نجد الـقزوينى يختلف مع كل من الزمخـشرى والسكاكى فيمـا ذهبا إليه فى تعريف الالتفات الذى قـال به الزمخشرى[٤] وتابعه فيه السكاكى[٥] الذى عرَّفـه بأنه التعبير بطريق من الطرق الثلاثة، عما عُبِّـر عنه بغيره، أو كان مقتضى الظاهر أن يُعبر عنه بغيره منها[٦] وعلى هذا يكون كل التـفات عند الجمـهور عنده من غـير عكس، ولذلك فإن مـذهب الزمخشرى والسكاكى أعم من مـذهب الجمهور الذى سـار عليه الطوفى[٧] واتفق معه القزوينى[٨].

ومما يظهـر فيـه رأى الزمخـشرى ويتابـعه فيـه السكاكى مـا جاء فى قـول امرىء القيس[٩]:

---

(١) بغية الإيضاح جـ ١ ص ١٥٢ وما بعدها، الأستاذ عبد المتعال الصعيدى، مكتبة الآداب.

(٢) الإكسير ص ١٤٠ وما بعدها.

(٣) بغية الإيضاح جـ ١ ص ١٥٦، ١٥٧. والإيضاح ص ١٥٧ بيروت.

(٤) الكشف جـ ٢ ص ١٣١ ، جـ ٢ ص ٢٦٦.

(٥) مفتاح العلوم ص ١٠٦، وانظر البغية جـ ١ ص ١٥٢.

(٦) الإيضاح ص ١٥٧ بيروت. (٧) الإكسير ص ١٤٠ . (٨) الإيضاح ص ١٥٧ بيروت.

(٩) الكشاف جـ ١ ص ١٣ ط تهران، وانظر بغية الإيضاح جـ ١ ص ١٥٥.

تَـطَاوَلَ لَـيلُـكَ بالأثْـمُــــــــــد   وَنَام الخـلـى ولـم تَرْقُــــــــــدِ

وَبَــاتَ وَبَــاتَتْ لَــهُ لَـيـلَـــةٌ   كَلَـيلَةِ ذِي الـعــائِـر الأرمَــدِ

وَذَلِكَ مَــنْ نَـبَـأ جـاءنــــى   وخُـــبـــرتُه عن أبِى الأسْــوَدِ

يقول الزمخشرى إن هذه الأبيات بها ثلاث التفاتات على الترتيب: البيت الأول من «التكلم إلى الخطاب»، والثانى من «الخطاب إلى الغيبة»، والثالث فى قوله: «جاءنى» من «الغيبة إلى التكلم» وعلى هذا يكون الالتفات عنده مـخالفة الظاهر فى التعبير عن الشيء بالعدول عن إحدى الطرق الثلاث إلى أخرى منها، وذلك على عادة العرب فى تفننهم فى الكلام[1].

بينمـا يرى الجمـهور أنه لا يوجـد التفـات فى البيت الأول، وفى الثـانى التفـاتة واحدة، فيتـعين أن يكون فى الثالث التفاتان، فقيل: هما فى قـوله «جاءنى» إحداهما باعتبار الانتقال من الخطاب فى البيت الأول، والأخرى باعـتبار الانتقال من الغيبة فى الثانى.

وعلى هذا فالالتـفات عنده ينقسـم إلى ما يجرى على خـلاف ظاهر المقام وإن لم يجر على خلاف السياق، وهو الذى يخالف فيه الجمهور[2].

وبذلك يكون مـذهـب السكاكى[3] أعم من مـذهب الجـمهـور الذى سـار عليـه «الطوفى»[4] واتفق معه القزوينى[5].

كذلك نجد أن الخطيب القزوينى يتبق مع الطوفى فى تبويبـه، حيث عدَّ التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى، والتعبير باسم الفاعل من الالتفات[6].

---

(١) الكشاف جـ ١ ص ١٤ ط تهران.

(٢) بغية الإيضاح جـ ١ ص ١٥٦.

(٣) المفتاح ص ١٥٦ .

(٤) الإكسير ص ١٤٠، وانظر البغية جـ ١ ص ١٥٢.

(٥) الإيضاح ص ١٥٧ بيروت.

(٦) بغية الإيضاح جـ ١ ص ١٦٢، والإكسير ص ١٤١ وما بعدها، والإيضاح ص ١٦٥ بيروت.

الإنشاء الطلبى:

ومن الشواهد التى اتفق فيها القزوينى[1] مع «الطوفى» الإنشاء الطلبى، والمراد هنا الاستفهام بالهمزة نحو قوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ﴾ [الزخرف: ٤٠].

وقول امرىء القيس[2]:

أيقتلني والمشرفيُّ مُضاجِعِي ... ومسنونةٌ زُرْقٌ كأنيابِ أغوالِ

ومن شواهد الأمر[3] قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠].

ومما ورد من أحوال متعلقات الفعل متواردا فيها مع «الطوفى حذف مفعول المشيئة.

ومن المسائل التى اتفق فيها القزوينى مع الطوفى (الإنشاء الطلبى، مثل الاستفهام بالهمزة[4]، والأمر[5]، ومفعول المشيئة[6]، والتغليب[7]، والإيجاز والأطناب والمساواة[8]، والفصل والوصل)[9].

* * *

(١) الإكسير ص ١٦٤.

(٢) ديوانه ص ٣٣، وانظر الإكسير ص ١٦٤، والإيضاح ص ٢٤٨ بيروت.

(٣) الإيضاح ص ١٩٨ وما بعدها بيروت، والإكسير ص ١٦٤.

(٤) الإيضاح ص ٢٤١ بيروت، والإكسير ص ١٦٣.

(٥) الإيضاح ص ٢٤١ - ٢٤٢، والإكسير ص ٢٣١.

(٦) الإيضاح ص ١٩٨ بيروت، والإكسير ص ١٨١، ١٨٢.

(٧) الإيضاح ص ١٨١، والإكسير ص ١٤٩.

(٨) الإيضاح ص ٢٨٧، والإكسير ص ٢٠٠ - ٢٠١.

(٩) الإيضاح ص ٢٤٦، والإكسير ص ١٩٤.

علم البيان

المجـــاز

ومن مـواضع انتفـاع القـزوينى بآراء الطوفى «باب المجـاز» فقـد سـار على منهج الطوفى فى تقسيمه المجاز، إلى مفرد ومركب، وعرفها نفس التعريف.

والمجاز المفرد إمـا مرسل أو استعارة، ولم يدخل المجـاز العقلى فى هذا المبحث، كما فعل الطوفى فى إكسيره[1].

المجاز المرسل:

وقد وردت شواهد عدة اتفق فيها «الخطيب القزوينى» مع «الطوفى»، إلا أنه يحمد للخطيب إطلاق اسم المجاز المرسل على هذا النوع من أنواع المجاز، الذى علاقته غير المشابهة حيث لم يسبـقه أحد إلى هذه التسمية، مع أن القدمـاء كانوا قد ذكروا أنواعه وشواهده التى وردت، كأبى حـامد الغزالى (ت ٥٥٠هـ)[2] ولم يسمه، كذلك فعل «ابن الأثير»[3]، وتابعهم فى ذلك الطوفى[4] كذلك نجد «القـزوينى» لم يوضح بلاغة المجاز المرسل وأهمـيته متـفقاً بذلك مع «الطوفى» حـيث إنه يراه ضمن أقسـام المجاز الذى تناول أهميته بصورة عامة.

الاستعارة:

ويتفق القزوينى مع «الطوفى» فى تعريف الاستعارة، وتقسـيمها من جميع الوجوه، كذلك فى إيراد بعض الشـواهد، وهذا ما عليه جمهـور العلماء فى هذا الفن، ولكن

---

(١) الإيضاح ص ٣٩٧، والإكسير ص ٦٤.

(٢) المستصفى للغزالى جـ ١ ص ٣٤٣، ٣٤٤ ط دار الكتب العلمية بيروت.

(٣) المثل السائر جـ ١ ص ٢٤٨ . (٤) الإكسير ص ٦٤ .

القزوينى[1] لم يستطع أن يوضح لنا قيمة الاستعارة وجمالها، وإنما قام بتوضيحها الطوفى[2] ومن قبله عبد القاهر الجرجانى[3].

وقد حدد الطوفى حسن الاستعارة فى المبالغة فى التشبيه مع الإيجاز[4].

ونكتفى بهذا القدر من إيراد المواضع البلاغية لأنها معروفة وتكرارها غير مفيد، وإنما عرضنا بعض الشواهد فى مسائل متفرقة لنلمس مواضع الإفادة، أو المشابهة بين بلاغة الطوفى، وبلاغة الخطيب القزوينى.

٢ - أثر الطوفى فى الطراز:

وصاحب الطراز هو الأمير يحيى بن حمزة بن على بن إبراهيم العلوى (ت٧٤٩هـ) ينتهى نسبه إلى الحسين بن على بن أبى طالب ـ رضى الله عنه - تقلد إمارة المؤمنين باليمن، وله من الكتب مائة مجلد، ولكن كتابه الطراز هو أشهرها وموضع هذه الدراسة، ويعتبر العلوى معاصراً «للطوفى البغدادى»، وقد كشف البحث عن أثر الإكسير فى كتاب الطراز، خصوصاً ما يمتاز به كل منهما من جمعه بين الاتجاه الأدبى والعلمى، ذكر ذلك العلوى فى مقدمة كتابه، إنه أفاد من كل من «الزمخشرى»، «وابن الأثير»، (والطوفى، والعلوى) ما هما إلا امتداد لهذه المدرسة اللهم إلا أنَّ اتجاههما يميل بوضوح إلى الناحية الأصولية كما يظهر ذلك من خلال إنتاجهما العلمى، كما أن النزعة الأدبية تتجلى فى كثرة الشواهد والنصوص، وفى كثير من الأحيان تظهر نظراتهما التحليلية التذوقية.

وواضح من عنوان كتاب الطراز أن البحث فيه ينقسم إلى قسمين قسم يتضمن أسرار البلاغة، وقسم آخر يتضمن علوم حقائق الإعجاز والغرض من هذا البحث أن نبين تأثير كتاب الإكسير فى هذا الكتاب الذى يعتبر من الكتب البلاغية الهامة، والتى تميزت بالبحث فى اتجاهين متميزين فى محاولة لإخراج دراسة بلاغية جديدة، كما

---

(١) الإيضاح ص ٤٠٧ - ٤٣٧ بيروت، والإكسير ص ١٠٩.   (٢) الإكسير ص ١٠٩، ١١٠.

(٣) عبد القاهر والبلاغة العربية ص ١١١، نقلاً عن القزوينى وشروح التلخيص ص ٤٠٠.

(٤) الإكسير ص ١١٠.

ذكر هو فى مقدمة الجزء الأول من كتابه[1] كما نراه ينصح من يتصدى للتفسير أن ينظر فى علوم العربية جميعاً[2]، وهذه النظرة كانت موضع اهتمام «الطوفى» ومن أجلها ألف كتابه الإكسير[3].

وحين نقرأ «العلوى» فى طرازه نرى تأثير «الطوفى» واضحاً جلياً، مما يبدو فيه بوضوح سيره على المنهج الذى سار عليه «الطوفى».

ففى حديثه عن الكلمة المفردة ومعرفة نسبتها إلى معانيها ومسمياتها، وقد جعلها فى أربعة: المترادفة، والمتباينة، والمتواطئة، والمشككة[4]، وهى بعينها ما جاءت عند الطوفى لهذا الغرض، ثم تناوله بالحديث عن الدلالات الأربع، وهى دلالة التضمن، والالتزام والدلالة الوضعية، والدلالة المطابقية، نجده ما ورد بعينه عند الطوفى، وتوارد أو انتفع به العلوى[5].

كذلك نجد العلوى ينتفع بجهود الطوفى فى الحديث عن المجاز وتقسيماته[6].

ومن الموضوعات التى تواردت تعريفاتها وشواهدها بين كل من العلوى والطوفى الاستدراج[7] الذى عرَّفه بقوله: «هو التوصل إلى بلوغ المراد من المخاطب بالتلطف من حيث لا يشعر»[8] وذكر مثالاً من الشواهد القرآنية اتفق معه العلوى فيه، قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَنْ يَقُولَ رَبِّىَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُم بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ، وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِى يَعِدُكُمْ، إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ [غافر: ٢٨].

---

(١) الطراز جـ ١ ص ٦ . (٢) المصدر نفسه جـ ١ ، ص ١٩ .

(٣) الإكسير ص ١٧ وما بعدها. (٤) الطراز جـ ١ ص ٢٤، ٢٥، وانظر الإكسير ص ٥٠، ٥١.

(٥) المصدر نفسه ص ٣٧، ٣٨، والإكسير ص ١٠٨ وردت عند الطوفى ثلاث (مطابقة وتضمين والتزام).

(٦) الطراز جـ ١ ص ١٩٧، والإكسير ص ٦٠ وما بعدها.

(٧) الطراز جـ ٢ ص ٢٨١ - ٢٨٢، وانظر الإكسير ص ٢٩١. (٨) المصدر نفسه ص ٢٩١.

ومن يقف عند تحليلات العلوى لهذه الآية الكريمة يستطيع أن يقول إنه أفاد من نظراته وتحليلاته بشكل واضح، لا يدع مجالاً للشك[١].

ثم يمضى العلوى فى ذكر الشواهد القرآنية التى تلاها بذكر شواهد السنة الشريفة، شفعها بكلام الصحابة من أمثال على بن أبى طالب مع معاوية، ثم يختم بشواهده العربية، وهذه هى طريقته فى عرض أبواب كتابه الطراز، فى كل الموضوعات البلاغية.

معانى الحروف:

ويشترك العلوى[٢] مع الطوفى فى هذا الباب، وفى إيراد شواهده وتحليلاته، وسار العلوى على ترتيب الطوفى فيه، وقد وجهت نقداً للطوفى، حيث إن موضعه فى باب الاستعارة التبعية فى الحرف، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن العلوى لم يقدم تحليلات جديدة توضح جهوده، ولكنه كان حلقة متصلة بما ذكره «الطوفى».



(١) الطراز جـ ٢ ص ٢٨٨ - ٢٩٢.
(٢) الطراز جـ ٢ ص ٧٢، والإكسير ص ١١٣.

٣ - أثر الطوفى فى عروس الأفراح:

وصاحب عروس الأفراح هو «بهاء الدين أبو حامد بن أحمد السبكى» (ت ٧٧٣هـ) حجة الإسلام، أوحد الفصحاء والبلغاء شيخ النحاة والأدباء أحد شراح التلخيص «وسم شرحه» «عروس الأفراح» واشتهر شرحه بحسن البيان، ووضوح العبارة، وغزارة علمه، وسعة، أفقه.

ولعل أول ما يلفت نظرنا إلى اختيار شخصية السبكى هو التقارب الثقافى بينهما واتفاقهما فى الرافد الأساسى لهما وهو علم الأصول فكلاهما عالم فى الأصول كما هو معروف، ومن ثم نرى اتفاقهما فى كثير من الآراء، بالإضافة إلى استعمالهما المصطلحات الفلسفية والمنطقية التى طبعت تفكير كل منهما، وليس بدعا أن يستلهم السبكى المنهج الفلسفى فى بحوثه، إذ لم يكن الوحيد فى انتهاج هذا المنهج والاعتماد على نظرات الفلاسفة، وتوجيهات المناطقة، فهذا عبد القاهر الجرجانى، المعروف بين الأدباء والبلاغيين بذوقه الأدبى لا يفصل النحو عن البلاغة ولا النحو عن الفلسفة، ولا نستطيع أن نفهم نظريته فى «النظم» من غير معرفة منهج المتكلمين.

ويؤيد هذا ما قاله الأستاذ الزيات حين ذكر مسلك السبكى فى استخدامه هذا المنهج الفلسفى فى خدمة البلاغة، إذ يقول: «على صاحب البلاغة أن يدفع السأم ويحرك النشاط ويوشى الحقيقة بالخيال ويحيى الأسلوب بروحه، ويجذب القارىء لفنه، وفى هذه الحال يظهر فضل البلاغة على الفلسفة»[(١)].

ومن الظواهر التى اشترك فيها السبكى مع الطوفى، وأفاد منه حديث السبكى[(٢)] عن الدلالات، بإيجاز كما فعل «الطوفى» مكتفياً بعرضها، كذلك تناوله للحقيقة والمجاز[(٣)] وتقديمه المجاز على التشبيه والاستعارة والكناية، وتحريره لبعض أدوات

---

(١) دفاع عن البلاغة للأستاذ أحمد حسن الزيات ص ٦ نقلاً عن الصورة البلاغية عند بهاء السبكى ص ١٥، د. محمد بركات حمدى أبو على، دار الفكر (عمان).

(٢) عروس الأفراح جـ ٣ ص ٢٨٣ وما بعدها، والإكسير ص ٦٠ وما بعدها.

(٣) عروس الأفراح جـ ٤ ص ٢ وما بعدها، والإكسير ص ٦٠ وما بعدها.

التشبيه واستعمالاتها[١] وبيان استخدام كل أداة من أدوات التشبيه مثل الكاف وكأن ومثل، فإنها مختصة للتشبيه فى أى شىء كان لا تختص بنوع دون آخر، كما بيّن التفاوت بين صيغ التشبيه، والفرق بينهما[٢] وهو من البحوث الجيدة التى تدل على اطلاعه الواسع وثقافته العلمية وهو بهذا منتفع بجهود الطوفى البلاغية، واستطاع أن يتمثل البلاغة الكلامية والأدبية ويمزج بينهما، كما فعل الطوفى.

* * *

(١) عروس الأفراح جـ ٤ ص ٢٢٨ وما بعدها، والإكسير ص ١٣٢ وما بعدها.

(٢) عروس الأفراح جـ ٣ ص ٤٤٠، والإكسير ص ١٠٩ وما بعدها.

خلاصة البحث

لقد كانت دراستى لشـخصية «الطوفى البغدادى» وآرائه البلاغيـة والنقدية، محاولة للوقـوف عندها بالدراسة التـحليلية الـنقدية مـقارنة بآراء العلمـاء السابقين علـيه أو المعاصرين له، واللاحقين له، وقد ارتكزت هذه الدراسة أساساً فى الوقوف عند الآراء المبتكرة أو الجديدة، أو التى اتفق فـيها مع غيره لكنه تناولها بشكل مـغاير يختلف فى معالجتها عن الآخرين، كذلك الوقوف عند المنابع الأصيلة للفكر البلاغى للطوفى.

ولذلك قمت ببحث آرائه بحثاً منهجيـاً تحليلياً نقدياً وافياً، توصلت من خلاله إلى بعض النتائج الآتية:

فقد كشفت الدراسة أن عصر «الطوفى» فى (القرنين السابع والثامن الهجريين) كان عصـر انحطاط سياسى وأدبى، إلاَّ أن ثمـة كوكبـة من العلماء، قامت على عـاتقهم مـهمـة البحـث والتنقيب عن القـديم من أمـثال «ابن الأثيـر والبـحرانى»، وشـراح التلخـيص، وغيـرهم، مما أسهـموا فى إحـياء العلوم العـربية والدينـية، وقد أسـهم «الطوفى» بآراء جيـدة، ستتضح من خـلال عرضنا لأبواب وفصول البـحث، إنْ شاء الله.

وقد اقـتضى هذا البحث أن أسيـر وفق المنهج التحليلى الفنى النقدى، ولهـذا كان توزيعه فى أبواب أربعة ومقدمة وتمهيد وخاتمة.

المقدمـــة:

تناولت فيها أهمـية هذه الشخصية، حيث إنَّ هذا العـالم جدير بالبحث والدراسة البلاغيـة، خاصة كتابه «الإكسير فى علم التفـسير» وهو موضوع جـاد اهتم بالبلاغة وعلومها، كسلاح ينبغى على من يتصدى للتفسير أن يتسلح به، وقد كان الكتاب غنياً بمباحثه الدقـيقة التى تهتم بمسائل وموضوعـات البلاغة جميعاً، فـعرض لها بالدراسة والمناقشة الأدبية والمنطقية التى لا غنى لباحث البلاغة عنها، فقد أراد الطوفى بذلك أن

يضع قانوناً يكشف به ما اعترى علم التفسير من إشكال، بحيث يعول عليه، ويصير المرجع إليه فى هذا الفن.

والحقيقة التى ينبغى أن ندركها أن هذا العالم الجليل، لم يكن فى وضعه لهذا القانون مقلداً أو تابعاً، بل كان باحثاً مجدداً لا يعبأ بما تعارف عليه العلماء، أو استقروا عنده، بل كان حراً جريئاً لا يبالى شيئاً، أو يخشى أحداً، وقد أعلن هذا فى صراحة واقتناع فى مقدمة إكسيره، فقال: «ولم أضع هذا القانون لمن يجمد عند الأقوال، بل وضعته لمن لا يغتر بالمحال، ويعرف الرجال بالحق، لا الحق بالرجال».

ثم وضحت سبب اختيارى لهذا الموضوع لنيل درجة العالمية «الدكتوراه» فى البلاغة والنقد، ذكرت أنَّ السبب الأساسى لاختيارى هذه الشخصية يرتكز على الآتى:

أولاً: إنَّ هذا العالم الجليل كان مغموراً، فلم يعرفه أحدٌ، ولم نسمع عنه طيلة سنوات الدراسة فى مرحلة الإجازة العالية، إلى أن قيض الله الأستاذ الدكتور عبد القادر حسين، أستاذ ورئيس قسم البلاغة والنقد بالكلية، فنفض عنه غبار النسيان، فحقق الكتاب وأخرجه إلى النور.

ثانياً: لفت نظرى عنوان الكتاب «الإكسير فى علم التفسير» فظاهره كتاب فى التفسير، ولكن مضمونه يرتكز على البلاغة بعلومها الثلاثة (معان، وبيان، وبديع)، مما حفزنى وجذب انتباهى إلى البحث الجاد فيه، ومما شدنى إليه أكثر أن الطوفى صاحب هذه الدراسة، عالم متميز فى علم الأصول، تشهد بذلك مؤلفاته وترجمته، مما كان له أكبر الأثر فى فكره، بالإضافة إلى ذوقه الأدبى، وثقافته الدينية، مما جعل لتناوله قضايا البحث البلاغى مذاقاً خاصاً وطعماً مميزاً، فجاءت هذه الدراسة نتاج مزج الأصول والمنطق بالأدب، مما جعلها من الأهمية بمكان لإثراء المكتبة البلاغية، ولإفادة الباحثين والدارسين، بإطلاعهم على الفكر البلاغى، لهذه الشخصية الفريدة، فهذا كله من شأنه أن يبعث على خلق إتجاه جديد للتفكير البلاغى.

وفى التمهيد: تناولت بالتفصيل حياته، وقمت بتوثيق تاريخ وفاته الذى شابه شئ من الاضطراب، كذلك عصره من الناحية الفكرية والعلمية، وتنقلاته من بغداد إلى

مصر والشام ثم الحجاز، نتيجة لاضطراب الأحوال السياسية التى كانت تسود العراق، من جراء الغـزو التتارى عليهـا، مما سبب قلقاً وعدم اسـتقرار، والعلماء كـما نعرف يميلون إلى الاستقرار والهدوء.

ثم قمت بحـصر مؤلفـاته التى تربو على الأربعين مصنفاً فـى شتى مناحى العلوم والمعرفة العربية والدينية، كما وضحتها فى ثنايا البحث.

ثم ذكرت شيـوخه الذين كان لهم الفضل الأكثر فى تـربية شخصيتـه بتلقيه العلم عليهم، ووضـحت منزلته بين المدارس البـلاغيـة، فقد أفـاد من المدرستين الكلامـية والأدبية، كمـا سبق فى عرضى لها، كذلك قـمت بتوضيح منهجـه العلمى فى كتابه الإكسير، ونقـد هذا المنهج، وما شابه من اضطراب فى بعض مباحـثه، أشار هو إلى بعضها واستدركها على نفسه، وهذا مما يحـمد له، كذلك كان يشير فى مواضع كثيرة إلى المصادر التى أخذ عنها، وهذا مما جعلنا ننظر إليه بعين الإكبار.

ففى الباب الأول:

وموضوعه الفصاحة والبلاغة

اشتمل على خمسة فصول، حددت الفصل الأول لدراسة المقدمات المؤهِّلة لدراسة علوم البلاغة، **وقد انقسمت هذه المقدمات إلى ضربين: «عام وخاص»:**

العام: ويشترك فيـه النظم والنثر: من معرفة العربية نحوها وصـرفها، والمتداول بين أرباب هذه الصناعة من اللغة، وما تحويه من دلالات سواء أكانت مطابقية أم تضمنية، أم التزامـية، كذلك مـعرفـة أيام العرب وأمثـالهم، والاطلاع على كلام المتـقدمين، ومعرفة الأحكام السـلطانية، من إمارة وإمامة، وقضاء، ونحـوه وحفظ القرآن الكريم وجملة صالحة من السنة.

أما الخاص: فيختص بالنـظم دون النثر، من معرفة العروض والقـوافى، وعيوبها، وضروراتها، وذلك لحاجة الناظم إليها.

وفى آداب التـأليف، وبيان الطريق إليـه، وجه نظره إلى اللفظ والمعنى، وبـحسب الجودة أو الرداءة، وذكر فيها شروطاً كثيرة، كان مـتأثراً فيها بما قاله «بشر بن المعتمر»

فى صحـيفـته، وقد وضـحت ذلك فى ثنايا البحث، كـما أضاف إلى ذلـك التأهيل العلمى الإبداعى وذكر كيف يستطيع الأديب أن يسلك سبيل النجاح فيـه، كما وقف أمام «ابن الأثير» يناقشه فى هذه المسألة، وأفـاض فى التدليل على صحة كلامه، وقد كانت نظرة «الطوفى» صائبة، أيدتها بما عليه النقاد السابقون، الذين اتفق معهم.

وفى الفصل الثانى:

وموضوعـه «الفصاحـة والبلاغة» كان اهتـمام الطوفى بهما، من أجل عـلاقة كل منهما بالإعـجاز القرآنى، كما ذكـر علم الفصاحة وأهميتـه وهذه النظرة التى تناولها علماء كثيرون على رأسهم عبد القاهر، إلا أنه أفاض فى الحديث عنها وربطها بإحدى الدلالات الثـلاث، كما وقف أمـام «إبن الأثير» ينـاقشه، ويضـيف إليه، بأن مـعنى الفصاحة إضافى (أى نسبى) يختلف باختلاف الإضافات كالحسن والقبح مثلاً.

وفى الفصل الثالث:

عالج فيه «الطوفى» شروط فصاحة المفرد وقـد اتفق فيها مع العلماء خصوصاً «ابن سنان الخفـاجى»، كما بينت نقاط الاخـتلاف عنده، ومناقشتـه لآراء «ابن الأثير» مع «ابن سنان الخفاجى».

أما الفصل الرابع:

فكان موضـوعه «فصـاحة المركب» حددها فى صـفتين أساسـيتين هما الامـتزاج، وتمكن الألفاظ، وذكـر أن للإمتزاج مراتب تتـفاوت بحسب مقادير الـكلام، واستدل على صحة كلامه بشواهد عربية، قمت بتأيـيدها ومناقشة رأيه فيها بأدلة مدعومة بآراء العلماء.

الفصل الخامس:

كان مخـصصاً لقضيـة «اللفظ والمعنى» وضحت فيه تناول العلمـاء لها، من حيث مناصرة اللفظ أو المعنى أو من قال بالمساواة، وبينت أن الطوفى يميل إلى تفضيل المعنى على اللفظ، ولكنه لا ينكر شرف اللفظ أيضاً، كما تعرضت لآراء بعض المحدثين فيها بالمناقشة والاستدلال.

الباب الثانى:

(علم المعانى عند «الطوفى»)

ويشتمل على خمسة فصول:

الفصل الأول:

وموضوعه الخبر «الجملة الإسمية والجملة الفعلية» تناولت موضوع الخبر بالمناقشة مع «الطوفى» مقارناً بآراء العلماء، وانتهت إلى موافقة «الطوفى» للعلماء من أن التعبير بالجملة الإسمية أبلغ، وقد أفاد فى ذلك من بحوث عبد القاهر فى باب (فروق الخبر)، كذلك تناولت «ورود الكلام بلام التوكيد» والقيمة البلاغية للتعبير بها مستعينة على ذلك بالشواهد والأدلة.

الفصل الثانى:

وموضوعه «الإنشاء الطلبى» بينت أنه لم يرد عنده من هذه الأساليب إلا أسلوب الأمر، وأسلوب الاستفهام، وقد ساق هذين الأسلوبين بشواهدهما القرآنية، من أجل بيان الشريعة، وبيان التحليل والتحريم والندب والإباحة... إلخ من مقاصد الدين خصوصاً فى الأمر.

ثم عرضت لهذه الأساليب فى مناقشة بين الحقيقة والمجاز، بينت استعمالات هذه الأساليب، وخروجها إلى أغراض بلاغية، تخرجها عن الحقيقة إلى المجاز، ووضحت أن أول من أشار إلى هذه النظرة هو سيبويه، وسار بعده العلماء.

وقد توصلت من مناقشة هذه الآراء إلى نتيجة هامة، هى أن نقل الأسلوب إلى غرض بلاغى لابد أن يكون بمعاونة السياق وقرائن الأحوال وهذا ما توافق فيه الطوفى مع جمهور العلماء.

الفصل الثالث: «فى شجاعة العربية»

وقد انضم تحت لوائها التقديم والتأخير المحمود والمذموم «المعاظلة» والالتفات، وخروج الكلام على مقتضى الظاهر «وضع المظهر موضع الضمير» ففى التقديم والتأخير المحمود، وضحت أهميته فى استعمالاتنا الأدبية والفائدة من التعبير به، كما

أشرت إلى ما جـاء عند «الطوفى» من موضوعات، وأشرت إلى إلمامـه بمواقع التقديم جميعـاً، وقد عرضت لـبعض نماذج مما ورد عنده، حـيث إنه لم يأت فيـه بجديد، كذلك وقفت عند المعـاظلة وهى النوع المذموم من التقديم، وضـحت مناقشة الطوفى لابن سنان الخفاجى «معللاً ذلك بالشواهد والأدلة».

كما بينت أسلوب الالتفات وفـوائده وشواهده عند الطوفى، مقارنة بذلك رأيه مع آراء العلماء، وقـد توصلت إلى أن وافق ما عليه الجمـهور مخالفاً بذلـك ما جاء عند كل من الزمـخشـرى والسكاكى، كـما كـشفت الـدراسة عن إدراج الطوفى لبـعض الموضوعات البـلاغية تحت لواء الالتفات ومنهـا العدول عن الفعل المستـقبل إلى فعل الأمـر، والعدول عن خـطاب التثنيـة إلى خطاب الجـمع، ثم إلى خطاب الواحـد، والحمل على المعنى، كذلك العدول عن الماضى إلى المضارع وعكسه، ذكرت أنه اتفق مع «ابن الأثير» فى هذا الترتيب فى جامعه الكبير.

الفصل الرابع:

وموضوعه «الفصل والوصل، والاستئناف البيانى، والحروف العاطفة والجارة».

وللطوفى فى باب الفصل والوصل تحـليلات جيدة، ونظرات تأمليـة وقفنا عندها، ثم تناولت مناقـشة آراء العلماء فى الفـصل والوصل، من حيث جـواز عطف الجمل على الجمل، دون المـفردات، كذلك من حـيث جواز عطف الإنشـائية على الخـبرية وبالعكس، أو عـدم جوازه، مـسـتـعرضـة فى ذلك آراء العلماء، مـرجحـة ما علـيه العلمـاء، كـما توصلت إلى أن الـطوفى، وردت لديه أمـثلة وتحليلات تـفيـد عطف الإنشائية على الخبرية والعكس، لأن شواهده من القرآن الكريم، كذلك عطف الجمل والمفردات وهذه النظرة، ما تابعه فيها العلماء بعده، وإنْ كان الباعث عليها الإمام عبد القاهر الجرجانى، وقد بينت ذلك كله بالشواهد، والأدلة فى موضعه من البحث.

وفى الحروف العاطفـة استخدمـها «الطوفى» فى مكانها لبيـان معنى كل حرف من الربط بين الجملتين مع مراعاة المناسبة، أما بالنسبة للحروف الجارة فقد أقحمها الطوفى إقحاماً فى هذا الباب، وموضعها الأساسى فى باب الاستعارة التبعية، وقد بينت ذلك

فى البحث بالشواهد والأدلة، وعرض آراء العلماء فيها.

الفصل الخامس: الإيجاز والإطناب والمساواة

ذكرت تعرض كل منها عند الطوفى وشواهده، التى جاءت جميعاً موافقة لما عليه العلماء، إلا المساواة، فقد جعلها جزءاً من الإيجاز وسماه التقدير، مخالفاً بذلك ما عليه العلماء، ولكن للإنصاف أقول إنه عرفه بالتعريف العلمى للمساواة عند علماء البلاغة المتأخرين، متفقاً بذلك مع ابن الأثير.

وقد تنوعت أساليبه وشواهده فى باب الإيجاز ما بين الآيات القرآنية والشواهد العربية، وقد أوفى عليها، بوعى ثقافى ونظرة دقيقة، لأنه تناول بعض شواهده بتحليلات جيدة، عرضتها فى البحث، وهى الإضمار على شريطة التفسير، وهو ما عرف فى باب متعلقات الفعل بحذف مفعول المشيئة، موضحة شواهده، ومواطن الحذف، ثم ذكرت حذف المعلول، كذلك حذف أحد القسمين فى (أما) وفى موضع آخر ذكرت حذف المفعول به، كما وضحت القيمة البلاغية والفائدة من التعبير بكل منها.

وفى الإطناب:

ذكرت تعريفه عند «الطوفى»، كما وضحت قيمته الفنية، وقد كشفت الدراسة عن إلمام الطوفى بمواضع الإطناب جميعاً، كما تميزت بكثرة شواهده، تأسياً بمذهب المدرسة الأدبية إلا أنه تناولها بتحليلات ممزوجة بالأصول والمنطق مع ظهور روحه الأدبية، مما جعلها تظهر بروح الجدة، ومن الموضوعات التى تناولتها بالدراسة فى هذا الباب «توكيد الضمير المتصل بالمنفصل» لما له من أهمية فى بحث الجملة وقد أدار النقاش فيها بشكل جدلى أصولى، توصلنا منه إلى وصول المعنى واستقراره فى النفس، ثم تناولت بلاغة الإطناب، والمساواة أما الإيجاز فقد ذكره «الطوفى» خصوصاً إيجاز القصر، الذى عرض فيه لشواهد قرآنية، دون أن يعرض لتحليلها، وإنَّما اكتفى فى نهاية حديثه بقوله: إنَّ «هذا الكلام وأمثاله، لو فصلت معانى محتملاته لكان أضعاف لفظه، مما يؤكد أن للإيجاز فوائد عظيمة، وقيمة عالية فى التعبير.

الباب الثالث:

البيـــــان والبديـــــع

البيان: ويشتمل على فصول أربعة.

البديع: ويشتمل على مبحثين.

علـــم البيـــــان:

الفصل الأول: تناولت فيه التشبيه عند «الطوفى»، كشفت الدراسة عن إلمامه بمسائله جميعاً، كما ورد عند العلماء من أقسامه، وأنواعه وأغراضه، كذلك من حيث الإفراد والتركيب والتعدد، ومن حيث الحسية والعقـلية، كما ذكرت فوائد التشبيه التى وردت عند العلماء، حيث إنها تزيد المعنى وضوحـاً وتكسبه تأكيداً، بينما ذهب الطوفى إلى أن من فوائـد التشبـيه (الإيجـاز والمبالغـة) وهذه الأخيـرة التى عرضت فى التـشبـيه المقلوب، وقد أتى على شـواهدها، مستفـيداً بذلك من ابن جنى فى خصـائصه وهو «باب من غلبة الفروع على الأصول»، كـذلك مناقشاته للبحرانى فى التشـبيه العقلى والحسى، وإلمامه بالتشبيه الملفـوف والمفروق، ذكرت ذلك كله فى موقعه من البحث، مؤيـدة ذلك بالشواهد والأدلة، ومن المآخـذ عليه أنه أخـر التـشبـيه بعـد الاستـعارة والكناية، وقد نوهت إلى ذلك فى البحث، متـفقاً بذلك الترتيب مع «ابن الأثير» فى جامعه الكبير، مخالفاً بذلك ما عليه جمهور العلماء.

أما الفصل الثانى: ففى «الحقيقة والمجاز»

وضحـت فيـه تعريف كل من الحـقيـقة والمجـاز، ثم بينت أن المجاز كـان يحظى بنظرات واسعة من حيث تقسيمه وما جرى عليه علماء البلاغة القدماء والمحدثون، ثم ذكرت مواطن اتفـاق الطوفى مع العلماء ومواطن اختلافـه، حيث إن أنواع المجازات عنده تداخلت بالرغم من أنه عرّفـها بالتعريف الصحيح لهـا، كذلك ورود شواهده، المختلفة من مـجاز مرسل وعلاقـاته المختلفة ومجاز لغـوى. . . إلخ، كذلك تناولت مناقشاته فيها مع «ابن الأثير» وغيره وضحتها فى مكانها من البحث.

الفصل الثالث: الاستعارة

ذكرت تعريفها عند «الطوفى» الذى قدمها لشرفها على الحقيقة واستدل على ذلك بما هو ثابت بالذوق السمعى، والإدراك الطبيعى، كما وضحت شرط حسن الاستعارة عنده، الذى حددها فى المبالغة فى التشبيه مع الإيجاز، كما ذكرت أقسام الاستعارة عنده، من مرشحة ومجردة، وشواهدها، وتعريف كل منها، وقد كان «للطوفى» رأى فى الاستعارة التبعية التى تأتى فى الأفعال والحروف والصفات حيث إنه يعتبرها من قبيل المجاز، مستنداً على أن هذه الشواهد لا تشبيه فيها، وأنها مجرد إقامة حرف مكان آخر، مخالفاً بذلك ما عليه الجمهور.

وقد قمت بالرد عليه فى هذا الرأى مستدلة على ذلك بما ذهب إلى الجمهور من جواز نقل الحرف أو معناه، أو متعلق معناه مؤيدة ذلك بالشواهد العربية والقرآنية، كما أن المجاز اللغوى يضم تحت لوائه الاستعارة، فالخلاف هنا شكلى وليس جوهرياً.

كما وضحت نوعى الاستعارة عنده من حيث الجودة والرداءة، ذكرت مناقشته «لابن الأثير» فيما عدَّه من الاستعارات القبيحة أخرجها «الطوفى» من هذه الدائرة إلى دائرة الاستعارات العالية، بما له من نظرات تأملات وتحليلات أدبية جيدة، مما زال عنها القبح.

الفصل الرابع: الكناية والتعريض

وضحت فيه ما قام به الطوفى من بحث هذه الموضوعات بحثاً جيداً، ألمَّ فيه بجميع أقسامه وأشكاله، وتعريفاته، إلاَّ أننا وقفنا معه فيما ذكره من باب الكنايات القبيحة التى ظهرت عنده، حيث ناقشها وعرَّفها، وذكر موطن القبح فيها متفقاً فى ذلك مع «ابن الأثير».

البديـــــع:

المبحث الأول: البديع عند الطوفى:

بينت فيه مكانة البديع عند العلماء، واهتمامهم به، وأن ألوان البديع ولدت كاملة، لا تفتقر فى بحثها إلى غيرها، كعلمى (المعانى والبيان)، وأن الطوفى جاء فى عصر

اكتمال علوم البلاغة، ونضجها فسار على درب العلماء السابقين عليه، وانتفع بجهودهم، فجاءت مباحثه مرتبة على ترتيبهم، إلا من بعض الاضطراب وقع فى فصله الاشتقاق عن الجناس، وهو جزء منه.

أما باقى الألوان البديعية «اللفظية والمعنوية» فقد جاءت مرتبة على ترتيب علماء البلاغة المتأخرين.

المبحث الثانى: البديع بين العرضية والذاتية:

ذكرت فيه وجهات نظر العلماء ما بين مؤيد ومعارض، وأن البديع لحقته العرضية بتقسيم السكاكى لعلوم البلاغة، كما كشفت الدراسة عن إجماع العلماء على عرضية البديع ما عدا العلوى والسبكى، وقد وضحت ذلك بالتفصيل فى ثنايا البحث أما «الطوفى» فلم يذكر شيئاً وإنما كان اهتمامه بالبديع من خلال إيراده لشواهده من القرآن الكريم هذا ما جعلنا نميل إلى ذاتية البديع عنده، حيث إن القرآن خير مثال على ذلك وكان حجة «ابن المعتز» فى رده على من قال: إن البديع قام على أيدى شعراء البديع.

الباب الرابع:

التأثيـــر والتأثـــر

أولاً: التأثير: ويشتمل على منابع الطوفى البلاغية:

١ - ابن جنى ت (٣٩٢ هـ):

كشفت الدراسة عن مواطن إفادة الطوفى من «ابن جنى»، فى كتابيه الخصائص والمحتسب بالإضافة إلى اعترافه بأنه قرأ كتاب اللمع فى النحو لابن جنى، كما ظهرت مواضع إفادة أيضاً من كتابه سر صناعة الإعراب، وهذه الكتب على جانب كبير من الأهمية العلمية فى الإنتاج العلمى «للطوفى»، خصوصاً فى باب شجاعة العربية، من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، والحمل على المعنى، والاعتراض، والتكرير تناولتها بالبحث، وذكرت بالأدلة فى الكتابين مواطن الإفادة والانتفاع بجهوده.

٢ - ابن سنان الخفاجى ت (٤٦٦ هـ):

اقتصرت إفادة الطوفى من «ابن سنان الخفاجى» على باب الفصاحة والبلاغة،

وشروط فصاحة المفرد، وقد استغرق هذا الباب الأول من البحث.

٣ - عبد القاهر الجرجانى ت (٤٧١ هـ):

ظهر تأثير بلاغة عبد القاهر على «الطوفى» فى مواضع منها التقديم والتأخير فى الاستفهام فى باب «فروق الخبر» والإنشاء الطلبى واللفظ والمعنى، والنظم بشكل عام، وعلم الفصاحة، وقد أشرت إلى ذلك فى ثنايا البحث.

٤ - ابن الأثير ت (٦٣٧ هـ):

كان كتاب الجامع الكبير لابن الأثير موضع موازنة بلاغية ونقدية بينه وبين كتاب الإكسير، حتى إن الطوفى نفسه ذكر ذلك فى مقدمة كتابه حين قال: فمن يعقد المقارنة بين كتاب «ابن الأثير» المسمى بالجامع الكبير وبين هذا الكتاب بعين الإنصاف دون حيف أو إجحاف» يجد البون شاسعاً، والفرق واضحاً، أو بعبارة «الطوفى» يجد بعد الطل سيلاً جحافاً فقد أنكر الطوفى على «ابن الأثير» مواضع كثيرة فاستدركها، وبين صوابها، وهو محق، ولذا فلا نستطيع أن نقول إنه تأثير، وإنما تعقبه بالمناقشة والتحليل، والتعليل، أو الرفض أحياناً، أو الموافقة فى أحيان أخرى بمعنى أنها كانت موازنة بلاغية ونقدية، لما احتوته موضوعات غالبية الكتاب وإن لم أقل كله، وهذا ما توصلت إليه هذه الدراسة فى هذا المقام، وقد ذُكر كل موضع فى مكانه من البحث.

التأثر: أثر الطوفى فى الدراسات البلاغية:

١ - الإيضـــاح:

أما أثر «الطوفى» فى كتاب الإيضاح للخطيب القزوينى ت (٧٣٩ هـ) لم نستطع أن نحدده، إلا فى بعض نقاط مثل الالتفات، وباب الإنشاء الطلبى، والمجاز المرسل، والاستعارة، حتى إننا لم نستطع الجزم به، حيث إن هذه المواطن قدر مشترك بين العلماء، لكننى حاولت أن أبحث عن صلة تقارب فى وجهات التناول، فوجدتها فى المباحث المتقدمة، وقد وضحتها فى البحث.

٢ - الطراز:

وصاحب الطراز هو الأمير العلوى ت (٧٤٩ هـ) معاصر للطوفى كشفت الدراسة

عن بعض نقاط اتفاق بينهـما فى المنهج حيث إن كليهما أصولى، متبعاً المنهج الأدبى فى كثرة شواهده، كذلك وجدنا وجوه اتفاق فى بعض التحليلات، لذلك عقدنا هذه الصلة، لكنها ليست قاطعة، ومن الظواهر المشتركة بينهما الحديث عن الدلالات، وعن تعريف الكلمة المفردة، ونسبتها إلى معانيها ومسمياتها بالحد المنطقى وتناوله للاستدراج واتفاقهما فى بعض شواهده، كذلك فى إدراج الحروف العاطفة والجارة وشواهدهما فيها. . . إلخ.

٣ - عروس الأفراح:

وصاحب هذه الدراسة هو بهاء الدين السبكى ت (٧٧٣ هـ) أحد شراح التلخيص، جمع بينهما التقارب العلمى، والثقافى، وكان رائدهما علم الأصول، مما جعل هذا اشتراكاً، فى تناول الموضوعات، فمن الظواهر التى اشتركا فيها حديث السبكى عن الدلالات بإيجاز، وعن الحقيقة والمجاز، وتقديمه المجاز على التشبيه، والاستعارة، والكناية وتحريره لبعض أدوات التشبيه واستعمالاتها، ومواضع أخرى ضمنتها بالتفصيل فى ثنايا البحث.

وفى ختام هذا الملخص، أرجو أن أكون قد قدمت خلاصة وافية عن أبواب وفصول وأقسام ومباحث الرسالة، والنتائج التى توصلت إليها من خلال بحثى ودراستى لعطاء هذا العالم، الذى يعد علماً من أعلام الفكر الأصولى، بالإضافة إلى ما حباه الله به من قريحة وقادة، وذكاء قوى، استطاع من خلال هذه الصفات جميعاً، أن يقف نداً عنيداً، أما «ابن الأثير» وما أضافه من نظرات تأملية وتحليلات قوية، استطاع بها أن يحتل مكانة مرموقة فى مصاف علماء البلاغة الكبار، بعد أن كان مغموراً بالنسبة للمكتبة البلاغية، مشهوراً بين أوساط علماء الأصول، وقد تجلى ذلك من خلال عرضنا لآرائه البلاغية والنقدية، ويستحق أن يأخذ مكانه فيها.

أرجو الله أن يتقبل هذا العمل، خالصاً لوجهه تعالى فهو نعم المولى ونعم النصير.

وأخيراً لا أدعى الكمال لهذا البحث، فالكمال لله وحده. .

الباحثة

فهارس الكتاب

أولاً: فهـرس الآيـات القرآنيـة

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأبيات الشعرية

الصدر	العجز	الشاعر	الصفحة
	الهمزة		
وكأنما	إضاء	——	١٤٥
خرقاء	بالأسماء	أبو تمام	١٠١
	الباء		
أثمرت	عنابا	ابن المعتز	١٥٤
يوم فتح	حليبا	أبو تمام	١٥٨
من سجايا الطلول	تصوبا	أبو تمام	١٥٨
أتهجر	جانب	-	١٧٦
وما مثله	يقاربه	الفرزدق	١٠٠
	التاء		
إن الكرام	سويداواتها	المتنبى	٦٠
سرب محاسنه	موصوفاتها	المتنبى	٦٠، ١٦١
أنى على شغفى	سراويلاتها	المتنبى	١٦١
يا أيها الراكب	الصوت	رويشد بن كثير	١٧٦
	الحاء		
ولما قضينا	ما سح	كثير عزة	٦٨
أخذنا	الأباطح	كثير عزة	٦٨
وبدا الصباح	يمتدح	محمد بن وهيب	١٤٢
العذر إن انصفت	سفح	محمد بن وهيب	١٤٢

الصـــدر	العجـــز	الشاعـــر	الصفحة
	الضاد		
ذل السؤال	حرض	أبو تمام	١٠١
موّده	عرض	أبو تمام	١٠١
	العين		
كأن ابيضاض	وقوع	ابن طباطبا العلوى	١٤٢
فتى عيش	مرتعا	الحسين بن مطير	١٤٦
متغطمط	الضفدع	-	٤٧
حننت	شعباكما معا	الصـمة بن عـبد الله	٦٤
		ابن طفيل	--
تلفت	أخدعا	الحماسى عبد الله بن	٦٤
		طفيل	--
ولو شئت	أوسع	اسحق الخريمى	١٢٣
هبت	وتمنع	الطوفى	٢٤
	القاف		
تذكرت	السوابق	المتنبى	٥٣
سلى	النقانق	المتنبى	٤٩
من ليس	سلوقى	ابن هانىء الأندلسى	٥٣
وملمومة	اللقالق	المتنبى	٥٣
	الكاف		
يا دهر	خرقك	أبو تمام	٦٤
قد مات	ورقك	أبو تمام	٦٤
أم من يزل	الكراكى	ابن هانئ الأندلسى	٥٣

فهرس أنصاف الأبيات

فهرس الأعلام

فهرس القبائل والمدن

مصادر البحث ومراجعه

- بعد القرآن الكريم.

١- **أثر النحاة فى البحث البلاغى**: د. عبد القادر حسين ط نهضة مصر للطبع والنشر الطبعة الأولى.

٢- **أسرار البلاغة**: للإمام عبد القاهر الجرجانى تعليق رشيد رضا ط المنار «دار المعرفة» بيروت.

٣- **أسس النقد الأدبى عند العرب**: د. أحمد أحمد بدوى، نشر نهضة مصر

٤- **الإشارات والتنبيهات**: لمحمد بن على الجرجانى تحقيق د. عبد القادر حسين ط نهضة مصر.

٥- **أصول البلاغة**: لكمال الدين بن ميثم البحرانى تحقيق د. عبد القادر حسين نشر دار الشروق- الطبعة الأولى.

٦- **اعجاز القرآن**: للباقلانى -تحقيق السيد أحمد صقر نشر دار المعارف الطبعة الثانية.

٧- **اعجاز القرآن**: للرافعى- نشر دار الكتاب العربى بيروت لبنان- الطبعة التاسعة ١٩٧٣م.

٨- **أعيان العصر**: للصفدى- جـ٣ المخطوطة المحفوظة بدار الكتب رقم ١٠٩١ تاريخ.

٩- **الأقصى القريب**: للقاضى التنوخى مكتبة الخانجى ١٣٢٧هـ.

١٠- **الاكسير فى علم التفسير**: للطوفى، تحقيق د. عبد القادر حسين، طبعة الآداب.

١١- **الأطول**: لعصام الدين الاسفراييني، طبعة الاستانة.

١٢- **الايضاح**: للخطيب القزوينى شرح وتعليق د. خفاجى، نشر دار الكتاب اللبنانى بيروت.

١٣- **بديع القرآن**: لابن أبى الاصبع- تحقيق د. حفنى شرف، نشر مكتبة نهضة مصر الفجالة الطبعة الثانية.

١٤- **البديع**: لابن المعتز تعليق كراتشكوفسكى مطبعة دار المسيرة ليننجراد ١٩٥١م.

١٥- **بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة:** للسيوطى- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط الحلبى الطبعة الأولى.
١٦- **بغية الايضاح:** للاستاذ عبد المتعال الصعيدى نشر مكتبة الآداب الطبعة السادسة
١٧- **البلاغة تطور وتاريخ:** د. شوقى ضيف- دار المعارف
١٨- **البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها:** لأمين الخولى دار الفكر.
١٩- **البلاغة عند السكاكسى:** د. أحمد مطلوب- بغداد الطبعة الأولى.
٢٠- **البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى وأثرها فى الدراسات البلاغية:** د. محمد أبو موسى نشر دار الفكر العربى، الطبعة الأولى.
٢١- **البهاء السبكى وآراؤه البلاغية:** د. لاشين نشر دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى ١٩٧٨م
٢٢- **البيان والتبيين:** لأبى عمرو بن محبوب الجاحظ تحقيق عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجى الطبعة الثالثة (المجلد الأول والثانى).
٢٣- **البيان والتبيين:** لأبى عمرو بن محبوب الجاحظ تحقيق عبد السلام هارون- بيروت دار احياء التراث العربى.
٢٤- **البيان فى ضوء أساليب القرآن:** د. لاشين- دار المعارف.
٢٥- **تأويل مشكل القرآن:** لابن قتيبة شرحه السيد أحمد صقر نشر دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثانية . ط بيروت.
٢٦- **تاريخ الأدب العربى:** بروكلمان ترجمة د. السيد يعقوب بكر ومراجعة د. رمضان عبد التواب دار المعارف جـ٤ ، جـ٦ الطبعة الثالثة والثانية.
٢٧- **تاريخ العرب مطول:** «فيليب حتى» نشر دار العلم للملايين مطبعة الكشاف بيروت.
٢٨- **الاتقان فى علوم القرآن:** للسيوطى- ط الحلبى الطبعة الرابعة ١٩٧٨م.
٢٩- **التلخيص:** للخطيب القزوينى شرح الأستاذ عبد الرحمن البرقوقى، نشر دار الفكر الطبعة الثانية.

٢- **ثلاث رسائل فى اعجاز القرآن**: تحقيق د. محمد خلف الله د. زغلول سلام، دار المعارف الطبعة الثانية ١٩٦٨م.

٢- **جامع الدروس العربية**: للشيخ مصطفى الغلايينى بيروت صيدا.

٢- **الجامع الكبير**: لابن الأثير- تحقيق د. مصطفى جواد، د. جميل سعيد، نشر المجمع العلمى العراقى - المطبعة الأولى.

٢- حاشية السعد على الكشاف مخطوط رقم ١٨٠٤- الأزهر.

٢- حاشية الشهاب على البيضاوى ط بولاق.

٢- حسن المحاضرة للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط الحلبى.

١- **الحيوان**: لأبى عمرو الجاحظ تحقيق عبد السلام هارون ط الحلبى الطبعة الثانية.

٢- **خزانة الأدب**: لعبد القادر البغدادى تحقيق عبد السلام هارون طبعة الخانجى الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١- **الخصائص**: لأبى الفتح عثمان بن جنى تحقيق الشيخ محمد على النجار- دار الهدى- بيروت- الطبعة الثانية (المجلدات الثلاثة).

٢- **خصائص التراكيب**: د. محمد أبو موسى مكتبة وهبه الطبعة الثانية.

٤- **الخطابة**: لأرسطو طاليس- ترجمة د. عبد الرحمن بدوى، دار الثقافة الطبعة الأولى لبنان.

٤- **دفاع عن البلاغة العربية**: لأحمد حسن الزيات- القاهرة.

٤- **دلائل الاعجاز**: للإمام عبد القاهر الجرجانى تعليق وتصحيح رشيد رضا. ط المنار، مكتبة القاهرة، دار المعرفة بيروت.

٤- **ديوان الأعشى الكبير**: المطبعة النموذجية.

٤- **ديوان امرىء القيس**: دار المعارف.

٤- **ديوان البحترى**: بيروت.

٤- **ديوان بلال بن أبى بردة**: بيروت.

٤- **ديوان حبيب بن أوس**: «ابو تمام» بيروت.

٤٨- **ديوان الحماسة:** ديوان الحماسة لأبي تمام لجنة التأليف.
٤٩- **ديوان زهير بن أبى سلمى:** دار الكتب.
٥٠- **ديوان العباس بن الأحنف:** ط الجوائب.
٥١- **ديوان لبيد بن ربيعة:** الكويت.
٥٢- **ديوان المتنبى:** ط الحلبى.
٥٣- **ديوان المعانى:** لابن قتيبة ط حيدر أباد، دائرة المعارف ١٩٤٩م وأخرى ١٩٦٤، المعهد الفرنسي بدمشق، أحمد بكير وحسن حنفى.
٥٤- **ديوان ابن هانىء الأندلسى:** بيروت.
٥٥- **الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة:** لابن حجر العسقلانى تحقيق محمد سيد جاد الحق نشر دار الكتب الحديثة بعابدين الطبعة الثانية.
٥٦- **الذيل على طبقات الحنابلة:** لابن رجب البغدادى النسخة المطبوعة برقم ٧٤٦.
٥٧- **رسالة المصلحة فى التشريع الإسلامى:** د. مصطفى زيد- دار الفكر العربى الطبعة الأولى.
٥٨- **روائع الاعجاز:** د. عز الدين على السيد- نشر دار الطباعة المحمدية الطبعة الأولى.
٥٩- **روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات:** للخوانسارى ط١٣٦٧هـ القاهرة. وطهران ١٣٠٦هـ.
٦٠- **الروضتين:** لابن أبى شامة نشر محمد حلمى أحمد لجنة التأليف والترجمة القاهرة ١٩٥٦م الجزء الأول.
٦١- **الروضتين:** لابن أبى شامة (سلسلة تراثنا) محمد مصطفى زيادة ١٩٦٢م القاهرة القسم الثانى.
٦٢- **سر الفصاحة:** لابن سنان الخفاجى تحقيق عبد المتعال الصعيدى مكتبة صبيح.
٦٣- **سنن أبن ماجة:** نشر القدس.
٦٤- **سيرة ابن هشام على هامش الروض:** ط الحلبى.

٦٥- **شذرات الذهب**: لابن العماد الأصفهاني تحقيق عبد السلام هارون ١٩٥١ دار المعارف.
٦٦- **شرح الحماسة**: للتبريزى ط حجازى.
٦٧- **شرح الحماسة**: للمرزوقى- لجنة التأليف والترجمة.
٦٨- شرح السعد ضمن شروح التلخيص ط الحلبى.
٦٩- **شرح شواهد المغنى**: للبغدادى ط بولاق ١٣٤٧- ١٣٥١هـ الحلبى.
٧٠- **شرح شواهد المغنى**: للسيوطى تحقيق الشنقيطى بالقاهرة ١٣٢٢هـ.
٧١- **شرح ديوان المتنبى**: لأبى البقاء العكبرى ط الحلبى.
٧٢- **شرح الكافية**: للرضى الاستراباذى. نشر دار الكتب العلمية. بيروت الطبعة الثانية ١٩٧٩م.
٧٣- **شروح التلخيص**: الحلبى.
٧٤- **الشعر الجاهلى**: للدكتور محمد النهويهى نشر الدار القومية للطباعة والنشر جـ١ الطبعة الأولى.
٧٥- **الشعر والشعراء**: لابن قتيبة تحقيق أحمد شاكر نشر دار المعارف الطبعة الأولى.
٧٦- **الاصابة فى تمييز الصحابة**: لابن حجر- المشرفية.
٧٧- **الصاحبى**: لابن فارس ط الحلبى ١٣٢٨هـ.
٧٨- **الصبغ البديعى**: د. أحمد موسى، نشر دار الكتاب العربى للطباعة ١٩٦٨، القاهرة الطبعة الأولى.
٧٩- **صحيح البخارى**: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الطبعة الثانية.
٨٠- الصناعتين لأبى هلال العسكرى تحقيق محمد على البجاوى ط الحلبى.
٨١- الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكى د. بركات حمدى أبو على - نشر دار الفكر (عمان) الطبعة الأولى.
٨٢- **ضياء الدين بن الأثير وجهوده البلاغية والنقدية**: د. زغلول سلام، دار المعارف.
٨٣- طبقات الحنابلة: لابن رجب البغدادى ط السنة المحمدية.

٤٨- **ديوان الحماسة:** ديوان الحماسة لأبي تمام لجنة التأليف.
٤٩- **ديوان زهير بن أبي سلمى:** دار الكتب.
٥٠- **ديوان العباس بن الأحنف:** ط الجوائب.
٥١- **ديوان لبيد بن ربيعة:** الكويت.
٥٢- **ديوان المتنبي:** ط الحلبي.
٥٣- **ديوان المعانى:** لابن قتيبة ط حيدر أباد، دائرة المعارف ١٩٤٩م وأخرى ١٩٦٤، المعهد الفرنسى بدمشق، أحمد بكير وحسن حنفى.
٥٤- **ديوان ابن هانىء الأندلسى:** بيروت.
٥٥- **الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة:** لابن حجر العسقلانى تحقيق محمد سيد جاد الحق نشر دار الكتب الحديثة بعابدين الطبعة الثانية.
٥٦- **الذيل على طبقات الحنابلة:** لابن رجب البغدادى النسخة المطبوعة برقم ٧٤٦.
٥٧- **رسالة المصلحة فى التشريع الإسلامى:** د. مصطفى زيد- دار الفكر العربى الطبعة الأولى.
٥٨- **روائع الاعجاز:** د. عز الدين على السيد- نشر دار الطباعة المحمدية الطبعة الأولى.
٥٩- **روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات:** للخوانسارى ط١٣٦٧هـ القاهرة. وطهران ١٣٠٦هـ.
٦٠- **الروضتين:** لابن أبى شامة نشر محمد حلمى أحمد لجنة التأليف والترجمة القاهرة ١٩٥٦م الجزء الأول.
٦١- **الروضتين:** لابن أبى شامة (سلسلة تراثنا) محمد مصطفى زيادة ١٩٦٢م القاهرة القسم الثانى.
٦٢- **سر الفصاحة:** لابن سنان الخفاجى تحقيق عبد المتعال الصعيدى مكتبة صبيح.
٦٣- **سنن أبن ماجة:** نشر القدس.
٦٤- **سيرة ابن هشام على هامش الروض:** ط الحلبى.

٦٥- **شذرات الذهب**: لابن العماد الأصفهانى تحقيق عبد السلام هارون ١٩٥١ دار المعارف.
٦٦- **شرح الحماسة**: للتبريزى ط حجازى.
٦٧- **شرح الحماسة**: للمرزوقى- لجنة التأليف والترجمة.
٦٨- شرح السعد ضمن شروح التلخيص ط الحلبى.
٦٩- **شرح شواهد المغنى**: للبغدادى ط بولاق ١٣٤٧- ١٣٥١هـ الحلبى.
٧٠- **شرح شواهد المغنى**: للسيوطى تحقيق الشنقيطى بالقاهرة ١٣٢٢هـ.
٧١- **شرح ديوان المتنبى**: لأبى البقاء العكبرى ط الحلبى.
٧٢- **شرح الكافية**: للرضى الاستراباذى. نشر دار الكتب العلمية. بيروت الطبعة الثانية ١٩٧٩م.
٧٣- **شروح التلخيص**: الحلبى.
٧٤- **الشعر الجاهلى**: للدكتور محمد النهويهى نشر الدار القومية للطباعة والنشر جـ١ الطبعة الأولى.
٧٥- **الشعر والشعراء**: لابن قتيبة تحقيق أحمد شاكر نشر دار المعارف الطبعة الأولى.
٧٦- **الاصابة فى تمييز الصحابة**: لابن حجر- المشرفية.
٧٧- **الصاحبى**: لابن فارس ط الحلبى ١٣٢٨هـ.
٧٨- **الصبغ البديعى**: د. أحمد موسى، نشر دار الكتاب العربى للطباعة ١٩٦٨، القاهرة الطبعة الأولى.
٧٩- **صحيح البخارى**: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الطبعة الثانية.
٨٠- الصناعتين لأبى هلال العسكرى تحقيق محمد على البجاوى ط الحلبى.
٨١- الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكى د. بركات حمدى أبو على - نشر دار الفكر (عمان) الطبعة الأولى.
٨٢- ضياء الدين بن الأثير وجهوده البلاغية والنقدية: د. زغلول سلام، دار المعارف.
٨٣- طبقات الحنابلة: لابن رجب البغدادى ط السنة المحمدية.

٨٤- **الطراز**: للعلوى دار الكتب العلمية بيروت.

٨٥- **عروس الأفراح**: للبهاء السبكى ضمن شروح التلخيص ط الحلبى.

٨٦- **علوم البلاغة**: للشيخ المراغى دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية.

٨٧- **عمدة القارىء**: للعينى- الطباعة المنيرية.

٨٨- **العمدة**: لابن رشيق القيروانى- حققه وفصله وعلق على حواشيه الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد دار الجيل بيروت.

٨٩- **الإعلام**: لخير الدين الزركلى دار العلم للملايين.

٩٠- عيار الشعر لابن طباطبا العلوى- تحقيق طه الحاجرى د. زغلول سلام نشر المكتبة التجارية- الطبعة الأولى د. عبد العزيز المانع- مكتبة دار العلوم بالرياض.

٩١- الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى- دار الكتب، والهيئة العامة المصرية للكتاب.

٩٢- **فن البلاغة**: د. عبد القادر حسين- مكتبة الآداب الطبعة الأولى.

٩٣- **فن التشبيه**: للأستاذ على الجندى مكتبة الانجلو الطبعة الثانية ١٩٦٦م.

٩٤- **فن الشعر**: لأرسطو طاليس ترجمة د. عبد الرحمن بدوى دار الثقافة لبنان.

٩٥- **فن القول**: لأمين الخولى دار الفكر العربى القاهرة.

٩٦- **فنون الأدب**: لشارلتون ترجمة د. زكى نجيب.محمود دار الشروق.

٩٧- **الفهرست**: لابن النديم- ط الرحمانية.

٩٨- **فوات الوفيات**: لابن شاكر الكتبى ط السعادة.

٩٩- **القاموس الإسلامى**: وضع الأستاذ/ أحمد عطيه نشر مكتبة نهضة مصر الطبعة الأولى.

١٠٠- **القزوينى وشروح التلخيص**: د. أحمد مطلوب بغداد ١٩٦٥م الطبعة الأولى.

١٠١- **الكامل فى اللغة والأدب**: للمبرد. مكتبة المعارف بيروت.

١٠٢- **الكتاب لسيبويه**: تحقيق الأعلم الشنتمرى ط الساس والهيئة العامة المصرية للكتاب.

١٠٣- **الكشاف**: للزمخشرى مطبعة الاستقامة، ط تهران.

١٠٤- **كشف الظنون:** لحاجى خليفة نشر دار الفكر بيروت مكتبة المثنى.
١٠٧- **لسان العرب:** لابن منظور الأفريقى ط الأميرية.
١٠٨- **اللمع فى النحو:** لابن جنى تحقيق د. حسين محمد محمد شرف- نشر عالم الكتب القاهرة- الطبعة الأولى.
١٠٩- **المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر:** لابن الأثير تحقيق د. الحوفى ود. بدوى طبانة نهضة مصر الفجالة.
١١٠- **مجاز القرآن:** لأبى عبيدة معمر بن المثنى عارضه وعلق عليه د. محمد فؤاد سزكين -دار الرسالة بيروت- الطبعة الثانية ط الخانجى بالقاهرة.
١١١- **المجازات النبوية:** للشريف الرضى تحقيق د. طه الزينى مطبعة الحلبى.
١١٢- **مجموعة الرسائل الأصولية:** للقاسمى ط بيروت ١٣٢٤هـ.
١١٣- **المحتسب:** لابن جنى. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
١١٤- مرآة الجنان وعدة اليقظان، فى معرفة مايعتبر من حوادث الزمان لابن محمد عبد الله ابن أسد اليافعى اليمنى. حيدر اباد ١٣٣٧- ١٣٣٩هـ.
١١٥- مشكلة **العقم والابتكار فى الشعر:** لابن سناء الملك د. عبد العزيز الأهوانى القاهرة.
١١٦- **المطول:** لسعد الدين التفتازانى طبعة أحمد كامل ١٣٣٠هـ.
١١٧- **معانى القرآن:** لأبى زكريا الفراء تحقيق د. نجاتى والنجار نشر الهيئة العامة المصرية للكتاب الطبعة الثانية.
١١٨- **معجم الأدباء:** لياقوت الحموى ط السعادة القاهرة ١٣٥٥هـ.
١١٩- **معجم البلدان:** لياقوت الحموى ط السعادة.
١٢٠- **معجم البلاغة:** د. بدوى طبانة نشر مكتبة دار العلوم بالرياض.
١٢١- **المغنى فى أبواب التوحيد والعدل:** للإمام عبد الجبار الأسد أبادى ط الحلبى، ط الخانجى.
١٢٢- **مفتاح العلوم:** للسكاكى دار الباز مكة المكرمة ط الحلبى.

١٢٣- **المقتضب**: للمبرد تحقيق الدكتور عبد الخالق عضيمة نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الطبعة الأولى.

١٢٤- **مواهب الفتاح**: لابن يعقوب المغربى ضمن شروح التلخيص ط الحلبى- الطبعة الأولى.

١٢٥- **نظرات فى البلاغة والاسناد**: د. الكردى ط السعادة الطبعة الأولى.

١٢٦- **نظرات فى البيان**: د. الكردى ط السعادة الطبعة الأولى.

١٢٧- **النقائض**: لأبى عبيدة معمر بن المثنى طبعة ليدن.

١٢٨- **النقد الأدبى**: د. غنيمى هلال نهضة مصر الفجالة.

١٢٩- **نقد الشعر** : لقدامة بن جعفر طبعة وزارة المعارف والكليات الأزهرية.

١٣٠- **نقد النثر**: لابن وهب المنسوب لقدامة بن جعفر المكتبة العلمية بيروت.

١٣١- **النكت فى اعجاز القرآن**: للرمانى تحقيق محمد خلف الله د. زغلال سلام دار المعارف الطبعة الثانية ١٩٦٨م.

١٣٢- **نهاية الإيجاز فى دراسة الاعجاز**: للفخر الرازى مطبعة الأداب الطبعة الأولى.

١٣٣- **الوساطة بين المتنبى وخصومه**: لعلى بن عبد العزيز الجرجانى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم على محمد البجاوى ط الحلبى الطبعة الأولى.

١٣٤- **وفيات الأعيان**: لابن خلكان مكتبة النهضة المصرية الطبعة الأولى.

١٣٥- **يتيمة الدهر فى محاسن أهل العصر**: لأبى منظور الثعالبى نشر دار الكتب العلمية- بيروت.

محتويات الكتاب

الباب الثالث
قسمان «البيان والبديع»
(١٣٥ - ١٧٠)

الباب الرابع
التأثيـــــر والتأثـــــر
(١٧١ - ٢٠٠)

الفهـــــــارس

(٢١٣ - ٢٣٩)

كتـب للمؤلفـة

١ - الأساليب الفنية فى علم المعانى - جزء أول.

٢ - الأساليب الفنية فى علم المعانى - جزء ثان.

٣ - فنون البيان.

٤ - المكتبة البلاغية.

٥ - ألوان من البديع.

٦ - من أسرار التعبير القرآنى - خروج الكلام عن مقتضى الظاهر.

رقم الايداع : ١٦٨٩٣ / ٩٨
الترقيم الدولى : **I.S.B.N**
977 - 19 - 76 94 - X

كتب للمؤلفة

- الأساليب الفنية في علم المعانى - جزآن
- فنون البيان
- ألوان من البديع
- المكتبة البلاغية
- من أسرار التعبير القرآنى
(خروج الكلام عن مقتضى الظاهر)

